جامعة مولود معمري-تيزي وزو-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور الإقليمية في بناء الأمن الإقليمي:

"دراسة حالة رابطة أمم جنوب شرق آسيا"

2020-1967

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات إقليمية

إعداد الطالبتين:

ديهية أودرار

دهبية أيت أوحمو

إشراف الأستاذ:

د. عشور قشي

أعضاء لجنة المناقشة:

- أ. عمرون محمد — رئيسا
- د.عشور قشي — مشرفا ومقررا
- د. زاوي رابح — عضوا مناقشا

تاريخ المناقشة: 2021/10/24

دفعة: 2021-2020

Mouloud Mammeri University-Tizi Ouzou

Faculty of Law and Political Sciences

Department of Political Sciences

The role of regionalism in building regional security: A Case Study of the Association of Southeast Asian Nations

1967-2020

A supplementary note to obtain a master's degree in political sciences and international relations Specialty: Regional Studies

Submitted by:

Dyhia Oudrar

Dehbia ait ouhammou

Supervised by:

Dr. Achour Guechi

The Members of Jury:

- Mr. Amroun Mohamed — President
- Dr. Achour Guechi — Supervisor and rapporteur
- Dr. Zaoui Rabah — Examiner

Discussion date: 24/10/2021

شكر وعرفان

الحمد لله حمدا كثيرا على توفيقه وكل نعمه التي لا تحصى

يشرفنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور عشور قشي على تقبله مسؤولية الإشراف على هذه المذكرة، وعلى نصائحه، توجيهاته وتشجيعاته التي لم يبخل بتقديمها لنا خلال كل مراحل انجاز هذا البحث.

وإلى جميع الأساتذة بقسم العلوم السياسية بجامعة مولود معمري بتيزي وزو على دعمهم لنا في مشوارنا الدراسي وكل الأصدقاء وكل من ساعدنا على إتمام هذا العمل.

والشكر أيضا لكافة أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم بأن يكونوا جزءا من هذا العمل.

كما نتقدم بالشكر للأستاذة "برد رتيبة" على كل ما قدمته لنا من مساعدة والسيدة المكلفة بمصلحة الماستر "بوسنو فهيمة" و"فاسي صونية" على كل ما قدمتاه لنا من عون ومساعدة.

إلى كل من ساندنا من قريب أو بعيد.

الاهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى أعز وأغلى إنسانة في حياتي، إلى من بسمتها غايتي وما تحت أقدامها جنتي، إلى من حملتني في بطنها وسقتني من صدرها، إلى نبع الحب ومن علمتني الصمود والصبر والاجتهاد، إلى التي أنارت دربي بنصائحها، إلى من منحتني القوة والعزيمة وكانت سببا في مواصلة دراستي، إلى الغالية على قلبي أمي أطال الله في عمرها.

أهدي عملي هذا الي روح أبي الزكية الطاهرة رحمة الله عليه.

إلى روح جدي وجدتي رحمهما الله.

إلى رفيقتي وسندي في الحياة أختي فضيلة.

إلى خالي كمال وزوجته دليلة وبناته وخالتي عديدي وزوجها صالح وأبنائها وكل أقاربي من قريب أو من بعيد.

إلى من عملت معي بكد بغية إتمام هذا العمل والتي صبرت معي كل هذه المدة زميلتي دهبية وعائلتها الكريمة.

إلى صديقتي سومية، وكل الأصدقاء والأحباب من دون إستثناء.

إلى أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة مولود معمري تيزي وزو وعمال الإدارة.

إلى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي اهدي هذا العمل المتواضع الذي أسأل الله أن يجعله نبراسا لكل طالب علم.

دهبية

الاهداء

أهدي ثمرة نجاحي إلى من جرعت الكأس فارغا لتسقيني قطرة حب، إلى من سهرت الليالي على راحتي، إلى من رافقتني في كل خطواتي، إلى التي لم تبخل عليّ بدعواتها، والتي بنصائحها مضيت قدما... إلى التي أنارت طريقي برضاها. اللهم متعني ببقائها ودوام صحتها. أمي الغالية حفضها الله.

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهدني طريق العلم، إلى من احمل اسمه بكل فخر، إلى سندي في هذه الحياة، "أبي ذو القلب الكبير" أطال الله في عمره.

إلى سندي ورفيقات دربي إخوتي: ججيقة، نورة، نوال، ونجاة اللواتي شجعنني دائما في مشواري الدراسي.إلى أزواج إخوتي: محمد وسفيان، دون أن أنسى الكتاكيت الصغار Mayas، Rayane،Céline،Aghilas،Ilyas.

إلى خالتي العزيزة جوهر وروح زوجها عاشور رحمة الله عليه اللذين لم يبخلا عليّ وقدما لي المساعدة، إلى التي لا يمكن نسيان خيرها إبنة خالتي الغالية سميرة وعائلتها.

إلى زميلتي دهبية التي تقاسمت معها البحث وعائلتها الكريمة. إلى كل صديقاتي: ماسيفة، ميليسة، ديهية وسومية اللواتي قضيت معهن أحلى سنوات الدراسة.

ولا يفوتني شكر كافة أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية الذين رافقوني في مشواري الدراسي والطاقم الإداري لقسم العلوم السياسية.

إلى كل من يفتح هذه المذكرة من بعدي.

ديهية

Abbreviations:

AFTA **ASEAN Free Trade Area** الآفتا: منطقة التجارة الحرة منطقة آسيان

ARF **ASEAN Regional Forum** المنتدى الإقليمي لآسيان

ASEAN **Association of Southeast Asian Nations** آسيان: رابطة أمم جنوب شرق آسيا

ASEAN+3 **ASEAN + China, Japan and South Korea** آسيان والصين واليابان وكوريا الجنوبية

APSC **ASEAN Political and Security Community** الجماعة السياسية والأمنية للآسيان

ASC **Asean Security Community** جماعة أمن آسيان

FPDA **Five Forces Defense Arrangements Model** نموذج الترتيبات الدفاعية للقوى الخمسة

MAPHILINDO **MAlizya, PHILippines, INDOnesia** مافيلندو: ماليزيا، الفلبين، إندونيسيا.

SEANWFZ **Southeast Asian Nuclear Weapon Free Zone** منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا

SEATO **Southeast Asian Treaty Organisation** منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا

TAC **Treaty of Amity and Cooperation** معاهدة الصداقة والتعاون

ZOPFAN **Zone of Peace, Freedom and Neutrality** منطقة السلام والحرية والحياد

ECAFE **United Nations Economic Commission for Asia and the Far East** لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى

SEAFET **Treaty of Friendship and Economy in Southeast Asia** معاهدة الصداقة والاقتصاد في جنوب شرق آسيا

APTA **The Association of Southeast Asian Nations Preferential Trade Agreement** اتفاقية التجارة التفضيلية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا

ACFTA **ASEAN-China Free Trade Agreement** اتفاقية التجارة الحرة بين آسيان والصين

ACFTA **The US Continental Free Trade Agreement** اتفاقية التجارة الحرة القارية الأمريكية

مقدمة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإقليمية والأمن الإقليمي.

المبحث الأول: الإقليمية والتكامل الإقليمي.

المطلب الأول: مفهوم الإقليم.

المطلب الثاني: مفهوم الإقليمية والتكامل الإقليمي وتطورها.

أولا: تعريف الإقليمية والتكامل الإقليمي.

ثانيا: تطور النزعة الإقليمية.

1. الإقليمية القديمة.
2. الإقليمية الجديدة.

المطلب الثالث: مفهوم النظام الإقليمي ووظائفه.

1. مفهوم النظام الإقليمي.
2. وظائف النظام الإقليمي.

المبحث الثاني: الأمن الإقليمي: المفهوم والنظرية.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الإقليمي.

أولا: تعريف الأمن الإقليمي.

ثانيا: ظهور وتطور مفهوم الأمن الإقليمي.

ثالثا: أشكال الأمن الإقليمي.

رابعا: أهداف وخصائص الأمن الإقليمي.

خامسا: آليات تحقيق الأمن الإقليمي.

المطلب الثاني: المقاربات النظرية لدراسة الأمن الإقليمي.

أولا: نظرية مركب الأمن الإقليمي.

ثانيا: مقاربة الجماعة الأمنية.

المطلب الثالث: تحديد العلاقة بين الإقليمية (التكتلات الإقليمية) والأمن الإقليمي.

الفصل الثاني: الإقليمية في جنوب شرق آسيا: رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

المبحث الأول: المكانة الجيوسياسية والأمنية لإقليم جنوب شرق آسيا.

المطلب الأول: جنوب شرق آسيا: مقاربة جيوسياسية.

المطلب الثاني: جيو-أمنية إقليم جنوب شرق آسيا.

المبحث الثاني: رابطة أمم جنوب شرق آسيا النشأة والتطور.

المطلب الأول: الإقليمية في جنوب شرق آسيا قبيل إنشاء آسيان.

المطلب الثاني: إقليمية رابطة أمم جنوب شرق آسيا: الظهور والتطور.

المبحث الثالث: التفاعلات الداخلية والخارجية لمنظومة آسيان.

المطلب الأول: التفاعلات الداخلية.

المطلب الثاني: التفاعلات الخارجية.

الفصل الثالث: آليات رابطة أمم جنوب شرق آسيا في تحقيق الأمن الإقليمي.

المبحث الأول: آليات آسيان الإقليمية وعبر الإقليمية للتعاون الأمني في إقليم جنوب شرق آسيا.

المطلب الأول: الآليات الإقليمية للتعاون الإقليمي في جنوب شرق آسيا.

المطلب الثاني: الآليات عبر الإقليمية للتعاون في المنطقة.

المبحث الثاني: التفاعل بين آسيان والأمن الإقليمي.

المطلب الأول: انعكاسات التكامل بين دول آسيان على الأمن الإقليمي.

المطلب الثاني: تقييم دور آسيان في بناء الأمن الإقليمي.

المبحث الثالث: مستقبل التعاون الأمني في إقليم جنوب شرق آسيا.

المطلب الأول: السيناريو التفاؤلي: التقدم نحو جماعة أمنية ناضجة.

الطلب الثاني: السيناريو التشاؤمي: انتكاسة التعاون الأمني الإقليمي في جنوب شرق آسيا

خاتمة

مقدمة

مقدمة

يشهد العالم في الفترة الراهنة تحولات عميقة في بنية النظام العالمي وإعادة صياغة الكثير من الرؤى والمفاهيم والقوى الحاكمة للعلاقات الدولية. ومع التسليم بأنه لم تسفر هذه التحولات عن قيام نظام جديد واضح المعالم والمسارات، فإن ما يحدث على الساحة الدولية بتغيراته وتأثيراته يستدعي النظر والتعمق بغية استشراف اتجاهات إعادة بناء النظام الدولي. وتشير مجمل تلك الاتجاهات إلى حقيقة أساسية مفادها أن العالم يتحرك نحو مزيد من التكتلات الإقليمية الكبرى سواء من خلال قيام تجمعات جديدة أو تفعيل هياكل قائمة بالفعل، أو تكييف الأهداف لتتوافق ومقتضيات التغيرات الجارية على الساحة الدولية منذ انهيار الكتلة الشرقية وتفكك الاتحاد السوفيتي وما تلا ذلك من تطورات درامية لإعادة ترتيب هيكل القوة في العالم.

يُعد الأمن أكبر هاجس للدول من أجل الحفاظ على بقائها وضمان استمرارها على الساحة الدولية، وهو ما تسعى الدول إلى تحقيقه باعتباره أهم مقومات الحياة وأهميته بالنسبة للأفراد والدولة ككل. وقد كان مفهوم الأمن مرتبط بحفاظ الدولة على كيانها العسكري، ولكن مع نهاية الحرب الباردة توسع هذا المفهوم من الطابع العسكري التقليدي إلى قطاعات أخرى جديدة، وهذا بسبب ظهور تهديدات أمنية جديدة لاتماثلية إلى جانب التهديدات التقليدية التماثلية. وقد اتخذت الدول طرقا مختلفة للوصول إلى السلام والحد من هذه التهديدات التقليدية والجديدة، كان أحدها إنشاء منظمات إقليمية تضم دولا ذات اهتمام مشترك. ومن بين تلك المنظمات نجد رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعروفة اختصارا بـ "آسيان" كمنظمة إقليمية نموذجية ومتميزة في جنوب شرق آسيا.

اكتسبت آسيان سمعة جيدة وكبيرة كمنظمة إقليمية ناجحة، وتعتبر من أقدم المنظمات الإقليمية الآسيوية التي لا تزال قائمة، منذ أن تم تأسيسها عام 1967م، في أوج الحرب الباردة والتوترات التي شهدتها المنطقة في تلك الفترة. وقد كانت آسيان في البداية بمثابة مشروع لتعزيز مساعي إرساء الثقة بين أعضائها المؤسسين بغية التكتل ضمن كيان واحد وتشكيل جبهة لمواجهة أي تدخلات خارجية، وقد كانت المخاوف الأمنية الدافع الرئيسي للتعاون غير الرسمي بين الدول الأعضاء. ويُنسب لها الفضل على نطاق واسع في تحويل مجموعة من الدول المعرّضة للصراع إلى "جماعة أمنية".

❖ **أهمية الدراسة:**

لكل بحث أهميته العلمية والأكاديمية، وتتجلى أهمية دراستنا هذه في تناولها لموضوع مهمل نوعا ما، وكونه ضمن الدراسات الإقليمية في شقها الأمني، وذلك من خلال إبراز دور هذه التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن في إقليمها، ضمن حوار نظري بين المهتمين والمؤكدين على أهمية كثافة العلاقات بين الوحدات السياسية في المجال الاقتصادي وهذا ما يسمح بالحد والتقليل من الصراعات والأزمات وبذلك سهولة التوصل إلى حلول تخدم كل الأطراف، بفعل الترابط بين المصالح وكون الأهداف متقاربة ومنها تحقيق الأمن. وبين الذين يرون أنّ تشابك العلاقات وتداخلها بين هذه الوحدات من شأنه تهديد الأمن الإقليمي، فهم يؤمنون بأنّ أغلب الحروب والعلاقات الصراعية حدثت وتحدث بين الدول المتجاورة.

كما تكمن أهمية دراستنا في دراسة الحالة والمتمثلة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فإقليم جنوب شرق آسيا عرف العديد من بؤر التوتر والتدخلات الخارجية ومجموعة من التهديدات والمخاطر الأمنية والتي أثرت سلبا في طبيعة العلاقات البينية بين الوحدات السياسية المكونة للإقليم، ولكن وبعد دخولها في تكتل إقليمي لوحظ تقليل في حدة الصراعات وإن لم نقل انّها أصبحت شبه منعدمة، وهو ما لا نجده في الأقاليم الأخرى في العالم النامي.

❖ **أهداف الدراسة:**

➢ **الأهداف العلمية:**

يمكن تلخيصها في مجموعة الأهداف التالية:

- تهدف هذه الدراسة من الناحية العلمية إلى محاولة توضيح المفاهيم التي لها علاقة بالظاهرة المدروسة أي ظاهرة التكامل الإقليمي من خلال التركيز على الجانب الاقتصادي والسياسي عامة والأمني خاصة.
- الرغبة في الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات عن التكامل الإقليمي في جنوب شرق أسيا من خلال معرفة الجذور التاريخية لبدايات التجربة ومراحلها وإنجازاتها وكذلك أهم التحديات التي وقفت في وجه الحركة التكاملية والاطلاع عن أهم الموارد والإمكانات المتاحة والمتوفرة لأجل بعث تكامل أسيوي يعكس ثقل هذه المنطقة على المستوى الدولي.

- إثراء مكتبة الجامعة بأحد المواضيع الهامة ألاّ وهو موضوع التكامل الإقليمي والذي يعد من أبرز المواضيع المطروحة على الساحة العلمية الأكاديمية وكذلك على المستوى الواقعي العملي المتعلق بانتشار هذه الظاهرة في كل بقاع الأرض اقتداءً بالنموذج الأوروبي.
- الرغبة في الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الدراسات الإقليمية.

❖ **الأهداف العملية:**

تساهم ثمرات هذه الدراسة في إلفات أنظار الباحثين والمهتمين والمقررين من أجل طرح تصورات ووضع استراتيجيات، من أجل تفعيل التكامل الإقليمي في عالم الجنوب لتجاوز معضلات الحاضر والاستعداد للتحديات المستقبلية من خلال إنشاء ورشات بحث أكاديمية علمية تعمل على تجسيد حلم شعوب عالم الجنوب في تحقيق التكتلات الإقليمية والوحدة.

❖ **مبررات اختيار الموضوع:**

توجد مبررات محددة دفعتنا لدراسة هذا الموضوع وهي:

❖ **المبررات الموضوعية:** نذكر منها:

- الكشف عن عوامل نجاح وتطور التعاون الأمني الإقليمي في جنوب شرق آسيا.
- تعد هذه الدراسة إسهاما في الدراسات الإقليمية فهي تقوم على فرضية أساسية وهي أنّه منذ إنشاء آسيان شهد إقليم جنوب شرق آسيا نزاعات أقل وأصبحت مؤثر وفاعل مهم في الديناميكيات الأمنية في العالم المعاصر وبهذا فإنّ قيام التكتلات الإقليمية يقلل من النزاعات داخل الإقليم وهو ما شاهدناه أيضا في أوروبا من خلال انشاء الاتحاد الأوروبي وهو ما سنحاول رصده من خلال دراستنا هذه.

❖ **المبررات الذاتية:**

- تطوير الرصيد المعرفي الشخصي حول الإقليمية عامة وإقليم جنوب شرق آسيا خاصة باعتبارها منطقة رغم صِغر حجمها إلاّ أنّها تمكنت من فرض مكانتها في ضل ديناميكية إقليمية وعالم فوضوي.
- كون الدراسة تقع ضمن تخصص الدراسات الإقليمية في شقها الأمني واهتمامنا بهذا التخصص.

- الاهتمام الذي نوليه للقارة الآسيوية وشؤونها، والبحث في سُبُل إرساء الأمن والسلام فيها باعتبارها إحدى اهتمام العالم حاليا.
- الرغبة في توجيه الاهتمام إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا كنموذج مؤسسي إقليمي ناجح في العالم النامي

❖ **الدراسات السابقة:**

يعد موضوع التكامل الإقليمي في جنوب شرق آسيا موضوعا قديما، لذلك فقد تم التطرق لدراسة هذا الموضوع من طرف العديد من الباحثين والكُتاب، ولعل أبرز المؤلفات مايلي:

- دراسة ل "**أميتاف أشاريا**" بعنوان: "**بناء جماعة أمنية في جنوب شرق آسيا**" والذي قام بدراسة التعاون الإقليمي في جنوب شرق آسيا من خلال التركيز على طريقة آسيان في إدارة وحل الخلافات سواء الداخلية أو مع البيئة الخارجية ومدى فعالية ونجاح هذه الطريقة. حاولنا من خلال الاهتمام والأخذ بهذا المرجع في دراستنا كونه يبرز كيف تمكنت رابطة آسيان من تحقيق أهداف وأشواط كبيرة في الجانب الأمني من خلال آلية مهمة وهي طريقة آسيان والتي وبفضلها تم التقليل من النزاعات البينية بين دول الإقليم.[1]
- كتاب: "**أقاليم وقوى: بنية النظام الدولي**" لكل من "**باري بوزان**" و "**أوول ويفر**" والذي يعتبر المرجع الأساسي والمهم في الجانب النظري لدراستنا، حيث يعتبر المرجع الذي تبلورت من خلاله نظرية المركبات الأمنية، وطُبقت هذه النظرية على العديد من المناطق في العالم، كما تمت فيه دراسة إيجابيات وسلبيات المستوى الإقليمي في مجال الأمن. وحاولنا في دراستنا هذه إبراز هل حقا رابطة آسيان تعتبر مركبًا أمنيًا وإن كان، فما هي ملامحه؟[2]
- أطروحة "**عبد الوهاب رميدي**" تحت عنوان: "**التكتلات الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل في الدول النامية**" لعام 2007 التي توصلت إلى تحقيق أهداف التكامل في الدول النامية يعتمد على الإرادة السياسية القوية المستدامة. كما أنّ الإقليمية الجديدة تحتاج إلى تقوية اقتصاديات الدول ذاتها مع تأسيس إطار قانوني يُنظّم الأنشطة الاقتصادية وإصلاح الهياكل وتحسين الأداء الحكومي لتحقيق الهدف المنشود. وقد حاولنا من خلال دراستنا لهذا

[1]- Amitav Acharya, **Constructing a security community in Southeast Asia** (London: Routledge, 2001).

[2]- Barry Buzan, Ole Wæver, **Regions and Power: The Structure of international Security** (London: Cambridge University Press, 2003).

الموضوع إبراز التفاعل بين دول رابطة آسيان والفواعل الخارجية في ظل العولمة والديناميكيات الأمنية الجديدة والتهديدات التماثلية واللاتماثلية المعاصرة وآليات تحقيقها للأمن في إقليمها وتأثيرها على النظام الدولي الجديد ومحاولتها لعب دور فاعل ومؤثر في إقليمها وخارجه.[1]

- مذكرة ماجستير لـ "**جصاص لبنى**" بعنوان: "**دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي دراسة رابطة دول جنوب شرق أسيا**" لعام 2011، وتناولت من خلالها مفهوم الأمن والأمن الإقليمي، كما تناولت من خلالها أيضا تطور ونشأة رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وأخيرا تناولت أهم آليات التعاون في الرابطة وأهم التحديات التي تواجهها والجديد في دراستنا هو وجود تطورات منذ هذه الدراسة ذلك من حيث ظهور تحديات جديدة وعمل آسيان على تخطيها كما فعلت في السابق وظهور مفاهيم جديدة وقيام الأطراف باجتماعات ومشاورات جديدة لحل النزاعات الراهنة والاستعداد لمواجهة التحديات المستقبلية. [2]
- كما نجد أطروحة "**عشور قشي**" الموسومة: "**نظرية مركب الأمن الإقليمي: دراسة مقارنة بين إقليمي جنوب شرق أسيا والساحل الأفريقي**"، والتي قام فيها بدراسة مقارنة بين آسيان والساحل الإفريقي وشرح مفصل لمركب الأمن الإقليمي في كليهما والمقارنة بينهما، وكذا دراسة لإقليم جنوب شرق آسيا من الناحية الجيوسياسية والأمنية. وقد حاولنا من خلال دراستنا هذه إضافة المستجدات التي عرفتها دول الإقليم والتركيز أكثر على آليات التعاون الإقليمي وعبر الإقليمي للرابطة.[3]

➢ إشكالية الدراسة:

يُشكل الأمن غاية لدى كل فاعل من فواعل العلاقات الدولية انطلاقا من مستوى النظام الدولي إلى غاية مستوى الفرد، وتتباين الوسيلة في ذلك تبعا لطبيعة وحجم التهديد، ففي بعض الحالات تشكل الدولة التهديد الرئيسي لأمن أفرادها، في الوقت الذي كان عليها أن توفر هي أمنهم. وقد تحول الاهتمام

---

[1]- عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، دراسة تجارب مختلفة** (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007).

[2]- لبنى جصاص، **دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي: دراسة حالة رابطة دول جنوب شرق آسيا** (مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مقارنة، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2010-2011).

[3]- عشور قشي، **نظرية مركب الأمن الإقليمي: دراسة مقارنة بين إقليمي جنوب شرق أسيا والساحل الإفريقي** (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات إقليمية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2015-2016).

من المستوى الدولي إلى المستوى المحلي الإقليمي والتركيز على تحقيق الأمن الإقليمي لتحقيق الأمن الدولي.

لقد تعددت مفاهيم التكتلات الإقليمية والمفاهيم الأمنية وأطرها بعد الحرب الباردة وتزامن ذلك مع بروز تهديدات جديدة تباينت مداخلها بين المجال الاقتصادي، المجال السياسي، الأمني، الاجتماعي وحتى الثقافي. الذي تجسد في صراع الحضارات وتزايد النزاعات. كما يُعد الأمن الإقليمي أحد المستويات المجسدة للتعاون الأمني على مستوى الأقاليم، وقد اختلفت وتعددت آليات تحقيقه من إقليم لآخر حسب درجة تقارب مستوى التكامل بين الوحدات السياسية المشكلة للإقليم. من بين المصادر التي يتم الاعتماد عليها لتحقيق الأمن الإقليمي نذكر التكتلات الإقليمية التي نمت بصفة كبيرة بمختلف الأقاليم العالمية، خاصة بعد بروز الإقليمية الجديدة وتنامي التعاون العبر-أقاليمي وزيادة حجم الأدوار التي تطّلع إليها هذه التكتلات.

ويعتبر إقليم جنوب شرق آسيا من بين الأقاليم التي تعرف العديد من الأخطار والتهديدات سواء على مستوى دول الإقليم داخليا أو حتى بين الدول، وكذا بين الإقليم والدول أو الأقاليم المجاورة، وهو ما تعمل الدول على تجاوزه من خلال تفعيل التعاون البيني.

وللبحث في هذا الموضوع يمكن صياغة الإشكالية الرئيسة من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تساهم رابطة أمم جنوب شرق آسيا كمنظمة إقليمية في تحقيق الأمن في بيئتها الإقليمية؟

- تفرع عن إشكالية الدراسة مجموعة من التساؤلات الفرعية التي نوجزها فيما يلي:

✓ ما مفهوم الإقليمية والتكامل الإقليمي والأمن الإقليمي؟

✓ كيف نشأت رابطة أمم جنوب شرق آسيا وتطورت؟

✓ ما هي الآليات التي تعتمد عليها آسيان لتحقيق الأمن الإقليمي؟

✓ ما هي حدود وفرص نجاح رابطة أمم جنوب شرق آسيا في تحقيق الأمن الإقليمي بالمنطقة في ظل تنوع وتعدد مصادر التهديد التي بالإقليم؟

❖ حدود الدراسة:

- **الإطار الزمني:** يمتد الإطار الزمني لدراستنا ابتداءً من سنة 1967 إلى غاية عام 2020 وذلك تزامنا مع البدايات الأولى لنشأة الرابطة كمنظمة إقليمية في إقليم جنوب شرق آسيا والتي تتكون من عشر دول والتي مرت عبر 04 مراحل وضمّت كل دول الإقليم والتي كانت آخرها كمبوديا في عام 1999، واستمرت دراستنا إلى غاية عام 2020 حاولنا من خلال هذه الدراسة أن نُبيّن أهم الأحداث والأعمال والإنجازات التي أحرزتها الرابطة خلال هذه الفترة الزمنية، والأهم هو التحديات التي عرفتها المنطقة وآليات التخفيف من حدة هذه الأزمات والتحديات التي واجهتها وما تزال تواجهها.
- **الإطار المكاني**: جنوب شرق آسيا هي المنطقة الفرعية الجنوبية الشرقية من آسيا، وتتألف من المناطق التي تقع جنوب الصين وشرق شبه القارة الهندية وشمال غرب أستراليا. تنقسم منطقة جنوب شرق آسيا إلى إقليمين فرعيين، الأول: بحري المعروف أيضا باسم "أرخبيل الملايو" يضم كلا من الفلبين، إندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة وسلطنة بروناي. أما الإقليم القاري المحدود من جهة بنهر الميكونج ومتصل من جهة أخرى بريا بالصين والمعروف أيضا باسم "شبه جزيرة الهند الصينية" فيضم كل من ميانمار، تايلند، كمبوديا، لاوس وفيتنام.

❖ الفرضيات:

يمكن أن نستعين بالفرضيات التالية لمعالجة الإشكالية الرئيسية للبحث من خلال التساؤلات التي تطرحها هذه الدراسة كما يلي :

- ✓ كلما كانت مصالح الدول الأعضاء متطابقة كلما أدى ذلك إلى تحقيق أهداف الرابطة وتحقيق تعاون أمني إقليمي.
- ✓ اعتمدت رابطة أمم جنوب شرق آسيا على آليات مؤسسية ومكانيزمات للتعاون الإقليمي التي ساعدتها على الوصول إلى ما هي عليه اليوم.

❖ **مناهج الدراسة:** من أجل تحليل هذا الموضوع تم الاعتماد على مجموعة من المناهج أهمها:

- **المنهج التاريخي:** بهدف تبيان الضرورة التاريخية للأحداث من خلال التحليل المجالي للظاهرة من خلال التطرق إلى جذور الظاهرة الإقليمية وتطورها في النظام الدولي، وكذا تطور مفهوم الأمن، إلى جانب نشأة رابطة أمم جنوب شرق آسيا وتطورها التاريخي.

- بالإضافة إلى **منهج دراسة الحالة** كونه يساعد على إبراز مدى تناسب الأطر النظرية مع الواقع العملي، في ظل العلاقة بين النظري والواقع، والهدف من دراسة الحالة، محاولة التأكيد على فرضية الدراسة. وتم اعتماده من خلال اختيار إقليم جنوب شرق آسيا من خلال دراسة مدى تطور ونضج التعاون الأمني وفحص مدى نجاعة آلياته المؤسسية.

- **الاقتراب البنيوي-الوظيفي:** تم الاعتماد عليه لدراسة رابطة آسيان من حيث البنية المؤسساتية والتطرق إلى تحليل مهام وأدوار هذه البنى وتأثيرها على سلوك التكتل الإقليمي في الداخل والخارج وفي الأخير محاولة تقييم مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الإقليمي والذي هو غرض الدراسة.

- **منهج تحليل النظم:** ذلك من خلال ارتباط الدراسة بجانبين هما المستوى الإقليمي والمستوى الدولي، فهذا المنهج يعمل على الانتقال من الكل إلى الجزء ذلك من خلال التدرج من المستوى الإقليمي إلى مستوى الوحدات السياسية المشكلة له، وأيضا الانتقال من الجزء إلى الكل من خلال التدرج من المستوى الإقليمي إلى المستوى الدولي، خاصة فيما يتعلق بالتدخلات الخارجية في إقليم جنوب شرق آسيا وتأثير ذلك على التفاعلات البينية بين الوحدات المشكلة للإقليم.

- **مقاربة مركب الأمن الإقليمي:** حيث تساعدنا هذه المقاربة التي جاء بها باري بوزان على تفسير العلاقة الموجودة بين دول جنوب شرق آسيا في شقها الأمني.

❖ هيكل ومحتوى الدراسة:

لقد تمت معالجة إشكالية هذا الموضوع بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول تتصدرها مقدمة كمدخل عام لإيضاح الإطار النظري والمنهجي الخاص بالإشكالية قيد الدراسة مع مختلف المضامين والأبعاد الأساسية المتعلقة بها في حين حاولنا في الفصل الأول الوقوف على الإطار المفاهيمي والنظري للتكتلات الإقليمية والأمن الإقليمي حيث تناولنا في المبحث الأول مفهوم الإقليمية والتكامل الإقليمي

وقسمناه إلى ثلاث مطالب فالمطلب الأول والموسوم بمفهوم الإقليم، أما المطلب الثاني والمعنون بمفهوم الإقليمية والتكامل الإقليمي وتطورها وتطرقنا فيه إلى تعريف الإقليمية والتكامل الإقليمي ومراحل تطور النزعة الإقليمية أما المطلب الثالث: مفهوم النظام الإقليمي ووظائفه. في حين خصصنا المبحث الثاني للأمن الإقليمي: المفهوم والنظرية وقسمناه إلى ثلاث مطالب فالمطلب الأول مخصص لمفهوم الأمن الإقليمي وتطرقنا فيه إلى أولا: تعريف الأمن الإقليمي، وثانيا: ظهور وتطور مفهوم الأمن الإقليمي، وثالثا: أشكال الأمن الإقليمي، ورابعا: أهداف وخصائص الأمن الإقليمي، وأخيرا آليات تحقيق الأمن الإقليمي. أما المطلب الثاني فخصصناه للمقاربات النظرية لدراسة الأمن الإقليمي وهي: أولا: نظرية مركب الأمن الإقليمي وثانيا: مقاربة الجماعة الأمنية. أما المطلب الثالث والأخير قمنا فيه بتحديد العلاقة بين الإقليمية (التكتلات الإقليمية) والأمن الإقليمي. وأنهينا الفصل الأول بخلاصة وحوصلة وأهم ما جاء في الفصل.

وحاولنا في الفصل الثاني الموسوم بالإقليمية في جنوب شرق آسيا: رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وقمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول المكانة الجيوسياسية والأمنية لإقليم جنوب شرق آسيا، والمبحث الثاني خصصناه لنشأة وتطور رابطة أمم جنوب شرق آسيا والذي قسمناه بدوره إلى مطلبين ففي الأول قمنا بدراسة للإقليمية في الإقليم قبيل آسيان، والثاني لنشأة وتطور آسيان. أما المبحث الثالث والأخير في هذا الفصل فتناولنا فيه التفاعلات الداخلية والخارجية لمنظومة آسيان، وفي الأخير ختمنا الفصل بخلاصة لأهم ما تم دراسته فيه.

أمّا الفصل الثالث والأخير في دراستنا هذه خصصناه لآليات رابطة أمم جنوب شرق آسيا في بناء الأمن الإقليمي وقسمناه إلى ثلاثة مباحث فالمبحث الأول الموسوم بآليات آسيان الإقليمية وعبر الإقليمية للتعاون الأمني في إقليم جنوب شرق آسيا والذي قسمناه بدوره إلى مطلبين الأول مخصص للآليات الإقليمية للتعاون الإقليمي في جنوب شرق آسيا، والثاني للآليات عبر الإقليمية للتعاون في المنطقة. أما المبحث الثاني بعنوان: التفاعل بين آسيان والأمن الإقليمي. والمقسم بدوره إلى مطلبين: الأول فيتضمن انعكاسات التكامل بين دول الآسيان على الأمن الإقليمي. أا المطلب الثاني فيتعلق بتقييم دور آسيان في بناء الأمن الإقليمي. أما أخيرا وفي المبحث الثالث فتطرقنا إلى مستقبل التعاون الأمني في إقليم جنوب شرق آسيا. وقسمناه أيضا إلى مطلبين الأول: والموسوم بالسيناريو التفاؤلي: التقدم نحو جماعة أمنية ناضجة، أما المطلب الثاني فخصصناه للسيناريو التشاؤمي: انتكاسة التعاون

الأمني الإقليمي في جنوب شرق آسيا. وختمنا الفصل بمجموعة من الاستنتاجات لما تم دراسته في الفصل الأخير.

إلى أن توصلنا في الأخير إلى خاتمة تضمنت مجموعة من النتائج والتوصيات.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإقليمية والأمن الإقليمي

تميز النصف الثاني من القرن العشرين بميل بارز إلى ظاهرة التكامل الإقليمي أيا كانت الصورة التي يتخذها، فاحتلت مكانةً بارزةً في الأدبيات الاقتصادية والأمنية نظرا لمجموعة من الأسباب والدوافع التي جعلت مختلف دول العالم "متقدمة أو نامية" تتجه إلى الدخول في تجمعات وترتيبات إقليمية، بعدما أدركت ضرورة التكامل الإقليمي وأهميته.

وتعتبر ظاهرة التكتلات من مرحلة الانتشار إلى مرحلة تعميق العلاقات إحدى التحولات التي عرفها الاقتصاد الدولي ما بعد الحرب العالمية الثانية، فلم تعد التكتلات الإقليمية حكرا على قارة أو مجموعة دول أو إقليم وانتشرت في كل العالم لدرجة أنه لا تكاد تجد دولة ليست عضوًا في تكتل إقليمي معين. وقد أصبحت هذه التكتلات من أهم السمات التي تميز النظام الدولي الراهن والتي تسعى إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية مشتركة وخاصة أمنية، فتسارع الأحداث وسرعة انتشارها أدى لزخم فكري نظري كبير، خاصة فيما يتعلق بموضوع الأمن.

هذا ما سنحاول التعرض إليه من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: مفهوم الإقليمية والتكامل الإقليمي.

المبحث الثاني: الأمن الإقليمي: المفهوم والنظرية.

المبحث الأول: مفهوم الإقليمية والتكامل الإقليمي

المطلب الأول: مفهوم الإقليم

يعتبر مفهوم الإقليم مفهوم جد مهم في العلوم الاجتماعية والسياسية، فقد عُرّف بأنّه: الفضاء أو المجال ما بين الوطني والمحلي. ويسمى هذا النوع من الأقاليم **بالأقاليم الدقيقة micro-regions** ونجد أيضا **الأقاليم الكبيرة macro-regions** والتي تعتبر وحدات وأنظمة فرعية بين مستويين الدولي والعالمي، ونجد أيضا مستوى وسيط بين هذين المستويين وهو **الأقاليم الفرعية meso-regions** وهي تتمثل في الترتيبات والعمليات غير حكومية.[1]

ولغويا يعود أصل مفهوم الإقليم إلى الكلمة اللاتينية "**Regio**" والتي تعني "**اتجاه Direction**"، وهو مشتق أيضا من الفعل اللاتيني "**Rego**" والذي يُقصد به "**يقود to seer**" و "**يحكم to rule**"، وقد ارتبط هذا المصطلح بالحكم لا بفضاء معين.[2] ثم استُخدم مصطلح الإقليم للدلالة على "**الحدود Boundary**" و"**فضاء محدد Specific space** ".[3]

ومن بين التعريفات المقدمة للإقليم نجد:

- **الإقليم** هو: "مفهوم مكاني يحدده البعد الجغرافي من جهة وكثافة التبادل التجاري والمشاركة في المؤسسات والتجانس الثقافي حيث يحدد الإقليم عمليا بحجم المبادلات التجارية وصفات مكوناته وقيمته وخبراته المشتركة".[4]
- وهو أيضا: "كيان ديناميكي متحرك، فهو ليس مساحة جامدة تُقاس بنظام دولي ثقافي واقتصادي وسياسي مُستمر عبر الأزمنة".[5]

---

[1]- Fredrik Soderbaum, **theories of new regionalism** , p.06, available in: **https://2u.pw/b59qj**

[2]- Luk Van Langenhove, **Building Regions The Regionalization of the World Order** (England: Ashgate Publishing limited, 2011), p.01.

[3]- Frederik Soderbaum, **Expolring the Links between Micro-Regionalism and Macro-Regionalism** in: Marry Farrell, Bjorn Hettne, Luk Van Langenhove (eds.), **"Global Politics of Regionalism: Theory and Practice"** (London: Pluto Press, 2005), p.90.

[4]- مارتن غريفيش، تيرى أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص.67.

[5]- **المرجع نفسه**، ص.67.

- يُعرِّفه **شاريغن M.D sharygen** بأنّه: "مكان يختلف عن الأماكن الأخرى بمؤشر واحد، أو بمجموعة العناصر المكونة له والتي تتميز بالوحدة والترابط المتبادل والكلية".[1]

ونقصد بالإقليم في السياسة الدولية: "عدد محدود من الدول التي تربط بينها علاقات جغرافية وقدر محدد من الترابط المتبادل."[2]

عُرّف الإقليم على أنّه الفضاء أو المجال ما بين الوطني والمحلي (البلدية)، هذه الأنواع من الأقاليم تعرف بالأقاليم الدقيقة، وهناك الأقاليم الكبيرة وهي وحدات أو أنظمة فرعية بين مستوى الدولة ومستوى النظام العالمي، وبين هذين المستويين نجد الأقاليم الفرعية وهي تشير إلى الترتيبات والعمليات غير الحكومية.[3]

وتتمثل **خصائص الإقليم** فيما يلي:

- التحديد الإقليمي إذ قد يُعرف الإقليم من خلال تعاون متميز وقد يُحدد كمجال قضايا.
- مجال أو غرض التعاون الإقليمي: التفاعل بين الفواعل والمؤسسات قد يتفاوت بين مدى شمولية القضايا والأهداف محددة بدقة من أجل التعاون.[4]

المطلب الثاني: مفهوم الإقليمية والتكامل الإقليمي وتطورها.

أولا: تعريف الإقليمية والتكامل الإقليمي:

1- مفهوم الإقليمية:

تُعرّف الإقليمية بأنّها: "عملية تكثيف التعاون السياسي والاقتصادي بين دول أو أطراف تنتمي إلى منطقة جغرافية واحدة وغالبا ما يكون هذا التعاون في مجال التبادل التجاري وتدفقه".[5] وتنطلق أيضا من التعاون وتكثيف العلاقات خصوصا الاقتصادية منها بين مجموعة من الدول من أجل الوصول لتحقيق التكامل حتى الاندماج بينها، حيث يتم ذلك بإزالة الحواجز والقيود المختلفة المفروضة بينها

---

[1]- علي دياب محمد، "مفهوما الإقليم وعلم الأقاليم من منظور جغرافي بشري"، **جامعة دمشق**، م.28، ع.02، (2012)، ص.462.

[2]- لبنى جصاص، **مرجع سابق**، ص.19.

[3]- لبنى جصاص، **أبعاد التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا** (أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر –بسكرة، 2016-2017)، ص.51.

[4]- **المرجع نفسه**، ص.51.

[5]- مارتن غريفيش، تيرى أوكلاهان، **المرجع السابق**، ص.67.

سابقا، كما تتميز الإقليمية بكونها تتم بين الدول المتجانسة في الخصائص الجغرافية (إقليم جغرافي واحد ومتقارب على الأقل)، الاقتصادية (بين الدول ذات المستويات الاقتصادية المتقاربة)، السياسية (قد تتم بين دول ذات توجهات سياسية متشابهة).

2- مفهوم التكامل الإقليمي

أ. ماهية التكامل الإقليمي

- إنّ كلمة "التكامل" من الناحية اللغوية تدل على التكميل أو التمام أو الكل التام، أما من ناحية الفعل، فتدل على عملية الربط بين الأجزاء المنفصلة وتجميعها لتكون في الأخير كل متكامل. وعلى هذا الأساس يمكن النظر إلى التكامل الاقتصادي على أنّه يمثل "مجموعة من الترتيبات في شكل اتفاقية بين مجموعة من الدول التي تسعى إلى تعظيم المصلحة الاقتصادية المشتركة فيما بينها عبر الزمن، على أمل أن تتحول اقتصاديات تلك الدول إلى اقتصاديات متكاملة وليست متنافسة". [1]

كما يعود أصل كلمة التكامل "**integration**" إلى اللاتينية والتي استعملت لأول مرة عام ***1620*** في قاموس أكسفورد الإنجليزي، والذي يعني تجميع الأشياء كي تؤلف كلا واحد. وهذا المعنى يتفق تماما مع المعنى العام لكلمة تكامل، فهي تدل على ربط أجزاء مع بعضها البعض لتكون كلا واحدا. [2]

ومن بين التعاريف المقدمة للتكامل الاقتصادي نذكر:

يُعرّف "**بيلا بلاسا Bela Balssa**" التكامل الاقتصادي على أنّه: "عملية وحالة في آن واحد، والمراد بالعملية هو أنّه ينطوي على الإجراءات والتدابير والوسائل التي تستخدم في العملية التكاملية، والتي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنّه حالة فإنّه يتمثل في زوال مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية للدول الأطراف".[3]

كما يعرّفه "**آرنست هاس Ernest Hass**" بأنّه: "عملية تنسيق العناصر الاقتصادية بمختلف أنواعها سواء كانت كلية أو جزئية بحسب المصلحة، وذلك ضمن تجمع اقتصادي تشكله الدول وتنشئ

---

[1]- كمال مقروس، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الدولي، جامعة فرحات عباس، 2013-2014)، ص.04.

[2]- **المرجع نفسه**، ص.03.

[3]- **المرجع نفسه**، ص.ص.04-05.

له مؤسسات فوق وطنية تحاول أن تخضع لتوجيهاتها وتطبق قراراتها لتحقيق أكبر قدر من المصلحة المشتركة، وقد يتطور التكامل الاقتصادي ليؤدي إلى قيام اتحاد سياسي تام بين الدول قيد التكامل". [1]

يعني التكامل الاقتصادي في مفهومه الحديث: عملية سياسية اقتصادية واجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة لخلق مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق عوائد مشتركة متناسبة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة لأعضاء الاتحاد الاقتصادي، وذلك لتحقيق قدر أكبر من التداخل بين هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، وكذا تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية.

يمكن القول بأنّ التكامل الاقتصادي هو: "عملية إلغاء كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين مجموعة من الدول المتكاملة، مع تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية مما يؤدي إلى خلق تكتل اقتصادي جديد يحل محل الاقتصاديات الوطنية في المنطقة التكاملية".[2]

انطلاقا من هذه التعريفات نستخلص أنّ التكامل الاقتصادي عملية ليست بسيطة، بل هي عملية ذات درجة عالية من التعقيد والشمول ومن بعد المدى في العلاقات الاقتصادية والسياسية كما أنّها ترتبط بتحقيق تغيرات وأثار شكلية في الاقتصاد الوطني لأطراف عملية التكامل، وهناك اتجاهين رئيسين يمكن التمييز بينهما:

- الاتجاه الأول: اتجاه عام يعرّف التكامل على أنّه أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة دون المساس بسيادة أي منهما. ويُنتقد هذا التعريف لاتساعه، الأمر الذي يجعل العلاقات ذات الطابع التعاوني بمثابة علاقات تكاملية وهو ما يجعل من التكامل مفهوم لا معنى له، كما أنّه يغفل التمييز بين التكامل من ناحية والتعاون والتنسيق من ناحية أخرى.
- الاتجاه الثاني: وهو الاتجاه الذي يعتبر التكامل عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة[3].

- يُعرّف "**هانس فان جينكل Hans van Ginkel**" التكامل الإقليمي بأنّه: "عملية تقوم بها الدول في إقليم محدد تزيد من مستوى التفاعل مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية، الأمنية

[1]- **المرجع نفسه**، ص.06.

[2]- **المرجع نفسه**، ص.07.

[3]- **المرجع نفسه**، ص.ص.07-08.

والسياسية وكذلك الجوانب الاجتماعية والثقافية ومن يجمع الدول المتفرقة داخل إقليم أوسع وتكون درجات التكامل فيه تعتمد على مدى رغبة والتزام دول ذات السيادة المستقلة بتقسيم سيادتها للحصول على تكامل إقليمي أكثر فاعلية من المفهوم التقليدي للسيادة.[1]

- **التكامل الإقليمي** هو: "عملية متعددة الأبعاد قد تأخذ شكل التنسيق والتعاون والتقارب ومبادرات التكامل العميق والتي يمتد نطاقها ليس فقط إلى القضايا الاقتصادية والتجارية ولكن إلى القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية أيضًا". [2]

ب. خصائص التكتلات الإقليمية

تكونت العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية في النظام العالمي وبالتأمل في كل هذه التكتلات نلاحظ أنها تميزت بمجموعة من الخصائص لعل أهمها ما يلي: [3]

- أنّ هذه التكتلات هي تكتلات قارية، بمعنى أنّها تنشأ داخل قارة معينة مثل التكتل الإقليمي الأوروبي في قارة أوروبا والآسيان في جنوب شرق آسيا.
- أنّ هذه التكتلات تنقسم إلى مجموعة تكتلات من دول متقدمة ونامية وهناك تكتلات هي خليط بين الدول المتقدمة والنامية.
- أنّ كل تكتل اقتصادي يتبنى استراتيجية معينة اتجاه باقي التكتلات الأخرى.
- تتصف التكتلات الاقتصادية الإقليمية بأحجامها الضخمة من حيث مواردها وإنتاجاتها واتساع أسواقها الاستهلاكية والإنتاجية وتنوع هياكلها الاقتصادية ومواردها وكثافة حجم سكانها.
- حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول المتكتلة.
- المنافسة الحرة بين الدول المتكتلة في المنطقة التكاملية ولهما سياسة تجارية موحدة تجاه الدول الأخرى خارج نطاق التكتل.

---

[1]- محمد أمزيان سلاماني، **تأثير التجربة التكاملية للاتحاد الأوروبي على الحركة القومية الكتالونية ما بعد نهاية الحرب الباردة** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص الدراسات المتوسطية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2015-2016)، ص.36.

[2]- Osvaldo Rosales, **Regional integration: towards an inclusive value chain strategy**, (Santiago, Chile: United Nations, May 2014), p.08.

[3]- عبد القادر رزيق المخادمي، "التكامل الاقتصادي الغربي في مواجهة الإنتاج والتبادل"، الجزائر: **ديون المطبوعات الجامعية**، (2009)، ص.ص23-24.

- ارتفاع نسبة التجارة البينية في مجمل تجاراتها الخارجية وهذا ما يجعلها تخفض من التبعية الاقتصادية وتكون لها درجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية بالنسبة للدول الخارجية على المنطقة التكاملية هذا ما يؤدي إلى الارتباط بين الدول المتكتلة من خلال تشابك اقتصادياتها وأسواقها.

ج. أسباب ودوافع قيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية

تعدد أسباب إقامة التكتلات وتتنوع ما بين الدوافع الاقتصادية وغير الاقتصادية على النحو التالي:[1]

- **أسباب اقتصادية:**

يُعد العمل على توسيع الأسواق من أهم الدوافع الاقتصادية لإقامة التكتلات حيث تؤدي زيادة حجم السوق إلى الاستفادة من مزايا التخصص، كما تزيد من فرص الاستثمار حيث يُفضل المستثمرون الاستثمار داخل نطاق التكتل للاستفادة من اتساع السوق وخفض الحواجز الجمركية بين الدول المتكتلة.

ويمكن حصر أهم الدوافع الاقتصادية فيمايلي:

- التمتع بوفرات الإنتاج الكبير: وهذا عند قيام التكامل الذي يؤدي اتساع السوق وتمتع المشروعات المنشاة في نطاق التكامل بوفرات الإنتاج الكبير التي تنقسم إلى الوفرات الناتجة عن حجم الإنتاج والوفرات الخارجية التي تتولد عن عوامل أخرى خارج نطاق المشروع.
- تحسين معدل التبادل الدولي: وفتح المجال للمنافسة والقضاء على ظاهرة الاحتكار وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي المباشر.
- خلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية: حيث يأخذ التكامل على عاتقه تهيئة الجو الملائم للتنمية فهو يضمن قدرا من التنسيق في السياسات الاقتصادية واستقرار الأوضاع الاقتصادية والتنسيق أيضا بين مشروعات التنمية الإقليمية من رأس مال اجتماعي (كالسدود، المطارات، الطرق، المعاهد العلمية....).
- ضمانة ضد الأحداث المستقبلية: قد تلجا الدول للانضمام إلى تكتل إقليمي وذلك من أجل تجاوز المخاطر والإحداث التي قد تتعرض لها في المستقبل فيصبح التكتل بمثابة التأمين والضمان ضد الأحداث غير المتوقعة. لهذا يذهب البعض للقول بأنّ الدول النامية تتحمس للانضمام لتلك

[1]- محمود إبراهيم، محمود الشافعي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأثرها على النظام التجاري العالمي** (القاهرة: دار النهضة العربية، 2005)، ص.ص.17-19.

التكتلات بغية تجنب أي حرب تجارية مستقبلية يمكن أن تكون تلك الدول الخاسر الأكبر منها، لذلك نجد اتفاقية "النافتا" أحسن مثال عن ذلك، فلقد أقدمت كندا على إبرام ذلك الاتفاق كضمان لصادراتها ضد رسوم الإغراق والرسوم التعويضية التي كان من الممكن أن تفرضها الولايات المتحدة في حالة عدم وجود الاتفاق وفي المقابل يعتبر ضمان للولايات المتحدة ضد السياسات الكندية في مجال الطاقة والتي كانت تتعارض مع المصالح الأمريكية. [1]

- **أسباب سياسية:**

قد يكون الدافع وراء إقامة التكتلات سياسي بالدرجة الأولى، وهذا ما حدث عندما أدرك زعماء أوروبا خطورة تزايد الوزن النسبي للولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومن ثم أجمعوا على ضرورة إقامة تكتل اقتصادي أوروبي يستطيع مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما فعلته أيضا الولايات المتحدة بضم المكسيك وكندا في منطقة تجارة حرة، وهذا للاستفادة من السوق المكسيكية الواسعة وسد الطريق أمام أوروبا واليابان للدخول إلى السوق المكسيكية، كما كان أيضا الدافع الأول لقيام تكتل "آسيان" هو الدافع السياسي وهذا لمواجهة التوسع الشيوعي.

فمن خلال تشابك العلاقات الاقتصادية التي تساعد على ارتباط الدول الأعضاء وزيادة الثقة بينهما في المنطقة التكاملية، فإنّ هذه الدول تتجنب الخطر السياسي، وخير مثال على ذلك حل الصراعات التي كانت قائمة بين فرنسا وألمانيا بعد إقامة المجموعة الأوروبية للفحم والصلب عام 1951، وكذلك مساهمة "الميركسور" في تخفيف الصراع بين الأرجنتين والبرازيل واحتواء خطر البرامج العسكرية النووية بين الطرفين. فقد تكون الوحدة السياسية هي الهدف الأسمى الذي تسعى إلى تحقيقه الدول المنظمة إلى تكتل اقتصادي، أي أنّ هذا الأخير يمثل تهديدا لإقامة تكامل سياسي، إلاّ أنّه في المقابل قد يحدث من وراء التكامل أثر معاكس وبالتالي ترتفع درجة عدم الاستقرار والخلافات بين الدول الأعضاء نتيجة لمشاكل قد يخلقها التكامل الاقتصادي والتي سبق الإشارة إليها. لهذا تشكل الدول تكتلات لأسباب غير اقتصادية، وذلك لتعزيز الأمن القومي والسلام والمساعدة في تطوير المؤسسات السياسية والاجتماعية.

- **أسباب أمنية:**

الاستقرار الأمني كهدف قد يدفع بعض الدول لعقد اتفاقيات إقليمية لهذا يكون الدافع وراء ضم دول معينة للتكتل دافعا أمنيا، ورغبة الحكومات في المحافظة على سيادتها بالتعاون مع دول أخرى، هكذا تم مع مجتمع الفحم والصلب الأوروبي والمجتمع الأوروبي، فالطريق غير المباشر لتقوية الأمن من خلال

[1]- **المرجع نفسه**، ص.ص.16-17.

تكامل اقتصادي يعتبر خطوة أولية وأساسية، وكذلك اتجاه الاتحاد الأوروبي لضم دول جنوب البحر المتوسط في اتفاقات ثنائية واتفاقات شراكة رغبة منه في تأمين الجنوب وتجنبا للمشكلات التي يمكن أن يصدرها له.

ثانيا: تطور النزعة الإقليمية:

يشير مصطلح الإقليمية إلى شعور مشترك بالهوية والغاية مقترنًا بإنشاء مؤسسات ووضعها حد التطبيق لتعبر عن هوية معينة وتشكل أساس العمل المشترك ضمن منطقة جغرافية ما. تعتبر الإقليمية واحدة من العناصر الأساسية لنظام التجارة الدولية (جنبًا إلى جنب مع العلاقات متعددة الأطراف والأحادية).

وقد شهد العالم موجتين من ظاهرة الإقليمية، كانت أولاهما خلال عقدي الخمسينات والستينات فيما عرف بالإقليمية القديمة، أما الموجة الثانية فقد ظهرت منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي فيما سمي بالإقليمية الجديدة.

1- الإقليمية القديمة:

إنّ المفهوم التقليدي للإقليمية يرتكز على فهم الأسباب التي تؤدي إلى سعي الدول للتكتل والتعاون. ويمكن تقسيم مفهوم **الإقليمية التقليدية** أو **القديمة Old Regionalism** إلى قسمين رئيسين: يرتبط القسم الأول منها بظهور السوق الأوروبية المشتركة كجانب تطبيقي مع نهاية الحرب العالمية الثانية والتي كان من تداعياتها هدم النظام الأوروبي القديم وتقسيم العالم إلى ثنائية قطبية. فللإقليمية دور في تحديد الانتماءات القطبية من خلال طبيعة الأحلاف والتكتلات التي تتبناها الدول من جهة، ومحاولة السيطرة على النزاعات الإقليمية من خلال إرساء التعاون بين الدول الأوروبية من جهة أخرى. أما القسم الثاني فهو مرتبط بالجانب النظري الذي يقودنا لطرح وجهات نظر ومقاربات مختلفة لفهم دوافع وأسباب التعاون الإقليمي. [1]

[1]- رمزي بن دبكة، "الإقليمية الجديدة"، **الموسوعة السياسية**، متاح على الرابط التالي: **https://2u.pw/R4kGG**، تم الاطلاع بتاريخ: 23جوان2021.

ومن هنا، فإنّ كل من المدارس (الواقعية والوظيفية والليبرالية) سواء بتوجهاتها القديمة أو الجديدة، قد تكون مفيدة في بلورة المفهوم التقليدي للإقليمية. [1]

يمكن تعريف الإقليمية: بأنها حالة وسطية بين المحلية التي تدفع بالأفراد والجماعات لتضييق نطاق اهتماماتها سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية وبين العولمة التي تستهدف إزالة الحدود الجغرافية والحواجز الجمركية وتسهيل نقل الرأسمالية سياسيا واقتصاديا وثقافيا عبر العالم كله.[2] وهذه الحالة الوسطية تهدف إلى دعم التكامل والاندماج في مختلف المجالات بالدرجة التي تقلل من التبعية للعالم الخارجي دون الانعزال عنه وكذلك تزيد من سعة حجم السوق مما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وزيادة رفاهية الدول الأعضاء وحرية حركة الأفراد، كما أن الإقليمية قد تؤدي إلى تفاقم المشكلات الإقليمية الموجودة أصلا وقد تضيف مشكلات إقليمية جديدة.

ومن بين **الأهداف** التي تقوم عليها السياسات الاقتصادية الإقليمية ما يلي:

- ✓ تحسين التوازن في التوزيع الإقليمي للسكان والصناعة.
- ✓ تحسين استخدام الموارد وتخصيص أمثل.
- ✓ تحسين توزيع الدخل بين الأقاليم.
- ✓ تحسين ميزان المدفوعات للإقليم وتخفيض حجم الفروقات الإقليمي في الطلب على العمل.
- ✓ تحقق الاستقرار الاجتماعي والسياسي خاصة في الدول التي تعاني من الاختلالات العرقية بالإضافة إلى إزالة الفوارق الاقتصادية بين الإقليم.
- ✓ الخوف من البقاء بعيدا عن بقية دول العالم التي انحرفت في الاتجاه نحو الإقليمية. [3]

2- الإقليمية الجديدة:

بالرغم من وجود اهتمام واسع بالإقليمية الجديدة، إلاّ أنّ الباحثين والمختصين لم يتفقوا على مفهوم موحد لها ويرجع سبب ذلك إلى اختلافهم في تحليل الظواهر المؤثرة في التعاون الإقليمي من

---

[1]- محمد سخري، "الدراسات الإقليمية المعاصرة: نحو طرح جديد لمفهوم الإقليمية"، **الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية**، 2019/06/24. متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/SYuKu

[2]- عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية** (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006)، ص.29.

[3]- **المرجع نفسه**، ص. 29.

جهة، وإلى المرونة واستمرار تطور الإقليميّة الجديدة بوصفها نظريّة وممارسة في نفس الوقت والتي مازالت تحتاج إلى بعض التعديل من جهة أخرى. ومن خلال كونها متعددة الأبعاد والمجالات.

يُعرّف **بجورن هيتن Bjorn Hettne** أحد كبار رواد الإقليمية الجديدة على أنّها: "عملية متعددة الأبعاد لتحقيق التكامل الإقليمي، والتي تشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية." كما يرى بأنّ التكامل الإقليمي يكون من خلال قرارات وسياسات تشمل كل الجوانب المذكورة سابقا ومن دون استثناء.[1]

كما عرّفها **Fredrick Soderbaun** بأنّها: "مجموعة من الأفكار والقيم والسياسات والاستراتيجيات التي تهدف إلى بعث التعاون من أجل خلق التنمية والحفاظ على الأمن والسلام إقليميا." [2]

وتركزت الإقليمية الجديدة على نموذجين: [3]

أ. النموذج الأول: التكتل التجاري الإقليمي القائم على فرصة العلاقات التجارية بين دول الأعضاء وتركيزها على العلاقات التجارية بين الدول الأخرى.

ب. النموذج الثاني: قائم على أساس التخصص وتقسيم العمل الصناعي في الصناعات أو في صناعة واحدة بين مجموعة دول.

واتخذت ثلاثة مصطلحات رئيسية هي:

أ. المفهوم الأول: **<u>الإقليمية المفتوحة</u>**: تشجع على انضمام أعضاء جدد وتسمح بالتوسع المستمر في إنشاء المناطق التجارية التفضيلية أكثر اتساعا، ويستند ذلك إلى حقيقة مفادها أنّ تخفيض التعريفات الجمركية الخارجية يؤدي إلى قيام تجارة عالمية متعددة الأطراف، وترتب عن هذا الاتجاه إمكانية تحقيق التجارة الحرة العالمية من خلال اندماج التكتلات، إذا ما

---

[1]- **المرجع نفسه**.

[2]- **المرجع نفسه**.

[3]- سكينة حملاوي، **انعكاسات الأزمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية والإقليمية** (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017)، ص.ص.84-85.

قامت تلك التكتلات بتخفيض تعريفاتها الخارجية والعمل في نفس الوقت على إلغاء التعريفات الداخلية لكل تكتل.[1]

ب. المفهوم الثاني: **التكتلات الاقتصادية القارية**: يركز بعدها الإقليمي على فكرة انتقال الإقليم الاقتصادي داخل القارة الواحدة أو المنطقة الجغرافية الواحدة إلى نطاقها القاري بمعنى أننا نشهد قارة بأكملها تقيم مجموعة من الترتيبات الاقتصادية مع قارة أخرى بهدف تحرير التجارة الخارجية بين قارتين أو أكثر وهو تحول اقتصادي بالغ الأهمية. [2]

ج. المفهوم الثالث: **الإقليمية فوق القارية**: (المجالات الاقتصادية الكبرى) وقد أطلق هذا المصطلح لكون هذه التكتلات أبدت منحى يفوق القارات أي إلى ما وراء المحيطات مثل الأوبك.

المطلب الثالث: مفهوم النظام الإقليمي ووظائفه

أولا: مفهوم النظام الإقليمي

يُعد مصطلح النظام الإقليمي في معناه العلمي وكمستوى تحليل العلاقات الدولية مفهوم حديث لم تشر إليه الدراسات إلاّ في الستينات والسبعينات وإن كان يمكن إرجاع جذوره في الفكر السياسي المتعلق بالشؤون الدولية إلى زمن بعيد أين كان مفهوم الإقليمية **Regionalism** أحد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي ودار جدل حول ما سمي ب "**العالمية في مواجهة الإقليمية**" **Universalism versus Regionalism** وأي المنهجين ينبغي إتباعه لتنظيم المجتمع الدولي وحفظ السلم الدولي. [3]

ويمكننا الاعتماد على تعريف "**ناصيف يوسف حتى**" للنظام الإقليمي بأنّه: "يشمل أي كيان ذي خصوصية في عضويته في مقابل الكيانات المفتوحة العضوية لجميع الدول (أي النظام الدولي)". وهنا يمكن ملاحظة أن النظام الإقليمي هو عبارة عن 'مجال سياسي لتفاعل عدة دول تربطها روابط مميزة عن غيرها، وأحيانا تتقصد تلك الدول جعل ذلك التمايز مقننا في عمليات سياسية محددة عسكرية أو اقتصادية أو ثقافية بعضها أو كلها في آن واحد". وبهذا قد يشمل النظام دولا متجاورة (بمعنى أنّ الإقليمية تساوي منطقة جغرافية محددة) وقد لا يشمل النظام دولا متجاورة (بمعنى أن الإقليمية

---

[1]- سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية "قضايا معاصرة في التجارة الخارجية** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2005)، ص.62.

[2]- **المرجع نفسه**، ص.342.

[3]- علي الدين هلال، جميل مطر، **النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص. 02.

ترتبط بالتضامن بين الدول لا بالجوار الجغرافي كالروابط القومية، التاريخية، الاقتصادية، الحضارية).[1]

قدم الكثير من الدارسين في مجال العلاقات الدولية العديد من التعريفات للنظام الإقليمي وقد استعمل كل منهم تسمية مختلفة ومن المصطلحات التي أطلقت على هذا المصطلح نجد: النظام الفرعي أو النظام الإقليمي الفرعي أو النظام الدولي.

"**بروس روسيت Bruce Russett** أعطى خمسة معايير لتعريف النظام الإقليمي تمثلت في ضرورة التجانس الثقافي والاجتماعين، التقارب الجغرافي، المواقف السياسية والسلوك الخارجي، المؤسسات السياسية، والاعتماد المتبادل الاقتصادي.

في حين عرّفه "**لويس كانتوري Louis Cantori**" و "**ستيفن شبيغل Steven Speigel**" الأستاذان اللذان يعود لهما الفضل في تطوير الدراسات الإقليمية على أنّه: "النظام الذي يتكون من دولتين أو أكثر تكون متقاربة ومتفاعلة مع بعضها البعض، ولها روابط إثنية ولغوية و إقليمية واجتماعية وتاريخية مشتركة، تساهم في زيادة الشعور بهويتها الإقليمية أفعال وموقف دول خارجة عن النظام"[2].

أما **تومبسون Thompson** فقد عرّفه على أنّه: "نمط منتظم نسبيا ومكثف من التفاعلات، يكون معترف به داخليا وخارجيا بصفته مضمارا متميزا، ويجرى إنشاؤه والحفاظ عليه من قبل طرفين متجاورين أو أكثر"[3].

وعليه بناءً على مختلف التعاريف المقدمة يمكننا القول بأن مسألة تعريف النظام الإقليمي بشكل دقيق مسألة جد معقدة نظراً لاختلاف الرؤى بين الباحثين، ففي حين ركز "هاني إلياس الحديثي" على ضرورة التقارب الجغرافي و اعتبره أساس التمايز بين الأقاليم، نجد بروس روسيت يركز على ضرورة التماثل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين الدول، أمّا لويس كانتوري وستيفن شبيغل فقد لفتا الانتباه إلى الجانب المغيب في باقي التعاريف وهو الجانب الثقافي من

---

[1]- خضر عطوان، **القوى العالمية والتوازنات الإقليمية** (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010)، ص.10.

[2]- مريم مخلوف، "النظام الإقليمي في العلاقات الدولية"، **الموسوعة السياسية**، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/A7MJI تم الاطلاع بتاريخ: 05 جويلية2021.

[3]- **المرجع نفسه**.

خلال الإحساس بالوعي الثقافي، أمّا تومبسون فيؤكد على ضرورة التفاعلات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الدول كعامل حيوي لكل نظام إقليمي[1].

ويمكن التميز بين ثلاثة اتجاهات حول تعريف النظام الإقليمي:

1) الاتجاه الأول: يركز على التقارب الجغرافي والذي يقوم بالتميز بين النظم الإقليمية.
2) الاتجاه الثاني: يركز على وجود عنصر التجانس بين الدول التي تدخل في نطاق إقليم ما من النواحي الثقافية والاجتماعية أو الاقتصادية.
3) الاتجاه الثالث: ينتقد كلا من الاتجاهين السابقين على أساس أنّ الدول المجاورة أو المتشابهة لا يشترط بالضرورة أن تكون ذات علاقات وثيقة فيما بينها وأنّ العامل الحيوي لهذا النظام هو مدى وجود علاقات وتفاعلات سياسية أو اقتصادية وثقافية اجتماعية بين الدول مع بعضها البعض[2].

انطلاقا من التعاريف السابقة وبناءً على الاختلاف في وجهات نظر المفكرين يمكننا حصر أهم العناصر المحددة للنظام الإقليمي، والتي يمكننا من خلالها وصف نظام ما على أنه نظام إقليمي فيما يلي:

- ضرورة وجود فاعلين أو أكثر.
- الجوار الجغرافي أي ضرورة الانتماء إلى رقعة جغرافية محددة.
- كثافة التفاعلات بين الوحدات واختلافها عن تفاعلات أقاليم أخرى، أي لابد أن تحتوي على قدر من الخصوصية.
- قوة التجانس الاجتماعي والاقتصادي والثقافي أي الوعي الإقليمي وتكوين هوية إقليمية.

ثانيا: وظائف النظام الإقليمي

يمكن الإشارة إلى أنّ النظام الإقليمي يقوم بأربعة وظائف أساسية وهي:

- **وظيفة التكيف:** وتتصل هذه الوظيفة بالكفاءة الفنية لمؤسسات النظام الإقليمي ويتوقف أداؤها على استعداد أطراف النظام بالتنازل عن بعض صفات السيادة في علاقاتهم المتبادلة بهدف السيطرة على الصراعات والمنافسات البينية.

---

[1]- **المرجع نفسه**.

[2]- محمد سمير عياد، **مستقبل الأمن الإقليمي العربي بعد احتلال العراق** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004)، ص.30.

- **الوظيفة التكاملية:** ويقوم بها النظام الإقليمي عن طريق تدعيم الصلات بين أطرافه على المستوى الرسمي وغير الرسمي، بحيث تصبح الموارد التي تتحرك وفقا لقواعد خاصة بكل طرف أو وحدة من وحدات هذا النظام.
- **الحماية والأمن:** هي موطن علاقات القوة بينه وبين البيئة الدولية وتتعلق هذه الوظيفة بمجموعة القيم الأساسية الخاصة بالإقليمية والتي تفترض دفاع أطراف النظام الإقليمي عن بعضها البعض إزاء أي تهديد خارجي وإلاّ سيتحول هذا النظام إلى مجرد جماعة ثقافية أو منطقة حضارية لا أكثر.
- **وظيفة تحقيق الأهداف:** هي وظيفة يتم من خلالها توحيد أطراف النظام الإقليمي أو تفرقتها ذلك أن الدول تدخل في ترتيبات إقليمية بإرادتها عندما تتوقع أن تتحقق أهدافها على نحو أفضل من خلال التعاون، وهنا تكمن قدرة النظام على التوفيق وبناء التراضي بين كل أطرافه بحيث يرى كل طرف أن له مصلحة مؤكدة في هذا الارتباط وعلى هذا الأساس فإنّ النظام الإقليمي يتطور تبعا لدرجة نضوج عملية بناء الإجماع داخله. [1]

كما عرف تحليل النظم الإقليمية تطورا ملحوظا بعد الحرب الباردة، خاصة مع زيادة الاهتمام بالإقليمية وبروز الإقليمية الجديدة، كل هذا ساهم في بلورة أُطر نظرية متعلقة بكل القضايا الدولية من نزاع وأمن وتعاون وتفاعلها على المستوى الإقليمي. فهي لم تعد تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط كما كان سابقا، وإنما أصبحت تشمل كل الجوانب. بالإضافة إلى دراسة التكتلات الإقليمية ودورها في تفعيل مثل هذه القضايا وكذا الآليات التي تتبعها في تحقيقها، سواء في العلاقات التعاونية أو العلاقات الصراعية، حيث تشكل هذه التكتلات الإقليمية إطار هام في تفعيل الحوار الإقليمي وكذا مواجهة التحديات التي قد تتطلب تعاون جماعي.

ومما سبق يمكن القول أنّ كل تكتل إقليمي يعتبر نظام إقليمي، وهو مبين من خلال محددات تَشكُّل النظم الإقليمية مع شروط التكتل الإقليمي فهو يقوم على التقارب الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي، وأنّ التفاعلات التي تتم على هذا المستوى تُفسَر من خلال تحليل النظم الإقليمية. إلاّ أنّ ليس كل نظام إقليمي هو تكتل إقليمي، والدليل على هذا هو منطقة الشرق الأوسط والتي تُصنَف على أنها نظام إقليمي، إلاّ أنّ هذا النظام الإقليمي لا يُعتبر تكتل إقليمي واحد وموحّد وهذا راجع إلى التباين في الوحدات والمصالح.

[1]- عبد السلام الغنامي، **المتغيرات الدولية الجديدة وأثرها على النظام العربي في ضوء حرب الخليج الثانية** (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1999)، ص.ص.51-55.

وقد لا يعكس النظام الإقليمي العلاقات التعاونية دائما، إذ قد يتسم بعلاقات صراعية وهذا عكس التكتل الإقليمي الذي تكون علاقاته تعاونية أكثر من الصراعية. وهنا يمكن اعتبار التكتل الإقليمي كأهم إطار لتحقيق تعاون أمني إقليمي.[1]

المبحث الثاني: الأمن الإقليمي: المفهوم والنظرية

يعتبر مفهوم الأمن من المصطلحات الأكثر إثارة للاختلاف لدى العديد من الباحثين لأنّ الأمن كمقاربة مفاهمية ليس من المفاهيم السهل تعريفها وليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، حيث تعددت مستويات الأمن بين ما هو وطني وما هو إقليمي وما هو عالمي، حيث برز مفهوم الأمن الإقليمي في أعقاب الحرب العالمية الثانية ليدل على مجموعة من الدول المرتبطة مع بعضها البعض في إطار نظام إقليمي والذي اختلفت تسمياته بين النظام الفرعي أو النظام الدولي الجزئي يشتمل على مقومات تحدده وتضبط وظائفه.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الإقليمي

تعتبر مدرسة كوبنهاغن أوّل المساهمين في إعادة صياغة مفهوم الأمن وفتح مجالات جديدة للبحث في حقل الدراسات الأمنية، حيث انطلقت من إرادة في تأسيس مسار خاص للدراسات الأمنية يسمح بالتغلب على حدود الدراسات الاستراتيجية التقليدية والمقاربات الكلاسيكية في العلاقات الدولية عن طريق مد مجال البحث إلى أبعد من الجانب العسكري البحت وتعميقه أكثر من العلاقات بين الدول فقط، فعلى مستوى نظرية العلاقات الدولية تعد مقاربة مدرسة كوبنهاغن تقريبا غير قابلة للتصنيف، فنرى **بيل ماك سويني Bill McSweeney** يعتبر أن أغلبية أعمالها "موضوعية وواقعية" في حين أن **هويزمانز Huysmans** و **ويليامز Williams** يعتبرانها خليطا من الواقعية والبنائية.[2]

أولا: تعريف الأمن الإقليمي

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الأمن الإقليمي من قبل العديد من المفكرين الذين يهتمون بأهمية المنظمات والتنظيمات الإقليمية. إذ نجد العديد من التعريفات التي تناولت المفهوم وحاولت الإحاطة بكل جوانبه.

---

[1]- لبنى جصاص، دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي، **مرجع سابق**، ص.34.

[2]- توفيق بوستي، "مدرسة كوبنهاغن: نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن"، المعهد المصري للدراسات، دراسات استراتيجية، ع.22 (مارس2019)، متاح على الرابط التالي: **https://2u.pw/kDdbp**، ص.02.

يُعرّف الأمن الإقليمي بشكل عام على أنّه: "سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم." [1]

1- تعريف الأمن الإقليمي حسب المفكرين:

يُعرّف الدكتور "**حامد ربيع**" الأمن الإقليمي بأنّه: "اصطلاح أكثر حداثة برز بشكل واضح ما بين الحربين العالميتين ليُعبِر عن سياسة مجموعة من دول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى من خلاله وضع تعاون عسكري وتنظيمي لدول ذلك الإقليم لمنع أي قوة أجنبية أو خارجية للتدخل في ذلك الإقليم وجوهر تلك السياسة هو التبعية الإقليمية من جانب والتصدي للقوى الدخيلة على الإقليم من جانب آخر وحماية الوضع القائم من جانب ثالث." [2]

كما يعرّفه **مدحت أيوب** على أنّه: "اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسُبل مواجهتها. [3]

أما **سليمان عبد الله الحربي** فيرى أنّ الأمن الإقليمي هو: "الذي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب وإنما بتوافق إرادات تنطلق من مصالح ذاتية بكل دولة ومن مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام". [4]

وفي إضافة ل "**وليام لويس Louis William**" يرى أنّ الشرط الأساسي لتحقيق الأمن هو وجود ترتيبات أمنية جماعية مع قوى خارجية، لكن هناك من يخالف ذلك ك "**فولك Faullek**"و"**مندلو**

---

[1]- محمد صالح سالم، **العراق ماذا جرى؟ واحتمالات المستقبل؟** (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2003)، ص.140.

[2]- حامد ربيع، **نظرية الأمن القومي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط** (القاهرة: دار الموقف العربي، 1984)، ص.38.

[3]- أيوب مدحت، **الأمن القومي العربي** (القاهرة: مركز البحوث العربية، 2003)، ص.53.

[4]- إسمهان فتني، **دور المتغير الدولاتي في حفظ الأمن الإقليمي المغاربي دراسة حالة الجزائر** (مذكرة ماستر في العلوم السياسية جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015)، ص.18.

فيتر Mend Lou Vither" الذي يرى أنّ هذه القوة قد تحدث خللا في توازن القوى في النظم الأمنية لذلك فهو يشترط التوازن الإقليمي لقيام الأمن. [1]

ولقد أشار "باري بوزان" إلى هذا المفهوم بمصطلح "**المركب الأمني**" **Security Complex** الذي عرفه بأنه يتضمن "مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض".[2] واعتمادا على هذا التعريف يرى"بوزان" أن أغلبية الدول تحدد علاقاتها الأمنية من منطلقات إقليمية وليست عالمية حتى وإن تعاملت مع القضايا العالمية فإنها تميل إلى رؤية تلك القضايا من منظور إقليمي ولهذا يسيطر الإقليم في نظر"بوزان" على منظور الأمن دون إلغاء الدور الحاسم للأطراف الخارجية الفاعلة والقوى العظمى في التأثير في المجمع الأمني.

كما يعرّف أيضا بأنّه: "حماية نظام العلاقات المتبادلة بين دول الإقليم ضد تهديدات عدم الاستقرار والنزاعات المسلحة والحروب الإقليمية."[3]

وتعرّفه "**الموسوعة السياسية**" على أنّه: "نظام يُعمل به بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بهدف الحرص على الأمن والسلام الدوليين وفض النزاعات بالطرق السلمية على أساس اعتبار أنّ أمن كل دولة وسلامتها الإقليمية من الأمور التي تضمنها كل دولة." [4]

2- تعريف الأمن الإقليمي حسب المنظمات الدولية:

- "**جامعة الدول العربية**" تُعرّف الأمن الإقليمي على أنّه: "توثيق الصلات بين الدول الأعضاء وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون فيما بينها وصيانة استقلالها وسيادتها مع الحرص على المصالح المشتركة على كافة الأصعدة ومنها تحقيق الأمن الإقليمي بما يوفر لها الاستقرار الداخلي لكل دولة وعناصر الحماية ضد الاختراقات المحتملة للأمن القومي العربي." [5]
- "**هيئة الأمم المتحدة**" ترى أنّ: "نظام الأمن الإقليمي يشكل البعد الدولي للأمن والمنظمات المعنية به وقد تبلور ذلك بصورة أولية في ميثاق هيئة الأمم المتحدة انطلاقا من الفصل

---

[1]- أيوب مدحت، **مرجع سابق**، ص.22.

[2]- سليمان علي عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته، صيغه وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، لبنان: **المجلة العربية للعلوم السياسية**، الجهة العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، ع.19، (صيف 2008)، ص.20.

[3]- عشور قشي، "الأمن الإقليمي: إطار نظري"، (دراسة غير منشورة، 2021).

[4]- إسمهان فتني، **مرجع سابق**، ص.18.

[5]- Barry Buzan, **people ،states and fear: the national security problem in international relations** (bright on: Harvester wheat sheaf ،1990), p.142.

الثامن الذي ركز على صلاحية العمل الإقليمي لمعالجة الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين".

وبهذا فالأمن الإقليمي لا يشكل مجرد حاصل جمع الأمن الوطني لكل من الدول الواقعة في نطاق ذلك الإقليم، فهو يندرج تحت مفهوم جميع الأطراف داخل الإطار الإقليمي والتي لها مصالح متبادلة ومستمرة لإيجاد حلول مشتركة لقضايا مشتركة، بحيث تضمن حقوق ومصالح جميع الأطراف بصورة متكافئة ومتوازنة. [1]

إذن، وفقا لما سبق، يعد الأمن الإقليمي مستوى من مستويات الأمن المتعددة، الذي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب وإنما بتوافق إرادات تنطلق من مصالح ذاتية لكل دولة ومن مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام.

ثانيا: ظهور وتطور مفهوم الأمن الإقليمي

تشكل في ظل مفهوم الأمن الوطني أو متضمنا في مفهوم الأمن الدولي أو الأمن العالمي على أنّ هذا الأخير لم يلغي مفهوم الأمن الإقليمي، فقد نشأ في ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية في شكل منظمات وهيئات إقليمية كانت بالأساس اقتصادية أو دفاعية، غير أنّ أغلبها غلب عليها طابع ارتجالي المنهج بدون تخطيط وموارد ولا ينفذ قرارات أي غلب عليها الطابع السياسي الرمزي أكثر من كونها ذات طبيعة عسكرية عملية طرحت إشكالية العلاقة بين الأمن الإقليمي والأمن الدولي في وقت مبكر يعود إلى مفاوضات صياغة ميثاق الأمم المتحدة في حفظ الأمن، بالإضافة للإطار القانوني لحركة الهيئات الإقليمية في مجال الأمن. [2]

إنّ مفهوم الأمن الإقليمي أخذ يكتسب بعض الوجود من خلال الزيادة في عدد المنظمات الإقليمية التي نشأت في الوطن العربي وأمريكا اللاتينية في الأربعينيات من القرن الماضي، ثم أوروبا في الخمسينات وإفريقيا وآسيا في الستينات وآسيا الوسطى في التسعينات من القرن نفسه، والتي كانت تختص في مسائل تخص الأمن الإقليمي لكنها بقيت محصورة نظريا وغير عملية بسبب الحرب بين العملاقين الأمريكي والسوفيتي وترتيباتهما الأمنية التي جمدت وقلصت قدرة تلك المنظمات الإقليمية على القيام بدورها في معالجة مسائل الأمن الإقليمي، وقد لعب قيام بعض منظمات الأمن الإقليمي

[1]- لبنى جصاص، دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي، **مرجع سابق**، ص.51.

[2]- مصطفى علوي، "الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع.04، (أفريل 2005)، ص.32.

بدور ناجح في مجال التسوية السلمية للمنازعات وعزز من مكانة مفهوم الأمن الإقليمي وفرض التعاون بين هذه المنظمات وبين الأمم المتحدة. إنّ تفعيل العلاقة بين الآلية العالمية والآلية الإقليمية للأمن ساهم في المساعدة على زيادة العلاقة بين الأمن الإقليمي والأمن الوطني وتقسيم العالم إلى أقاليم أمنية تعنى بشؤون الأمن في كل إقليم وكمثال على ذلك العلاقة التعاونية بين مجلس الأمن وحلف الناتو كآلية عالمية وآلية توصف بأنها إقليمية للأمن. [1]

ومفادا لما تقدم فإن مفهوم الأمن الإقليمي حتى وإن حظي بفرصة للتقدم في مناطق أخرى فإنه ليس مرشح ليكون في ذات الموقع وذات الأمن في كل المناطق وذلك للاختلاف في التركيبات الجغرافية والمجتمعية وهو ما جعله أسير للضغوطات المتعارضة وعمليات الشد والجذب بين مفهومي الأمن سواء الأمن في نطاقه الوطني أو الأمن في نسقه الإقليمي وفي شقه العالمي. [2]

أفرزت نهاية الحرب الباردة واستقلالية ديناميكيات الأمن على المستوى الإقليمي عن ثلاثة تأثيرات مهمة على مفهوم الأمن الإقليمي وهي:

1) التغير في طبيعة الأجندة الأمنية إذ أصبحت تتضمن قضايا وفواعل غير عسكرية.
2) رفع غطاء القوى الكبرى على بعض الأقاليم.
3) تغير في طبيعة وكثافة اختراق القوة العالمية لمركبات الأمن الإقليمي في دول العالم الثالث.

كما أنّ بنهاية الحرب الباردة ظهرت فكرة أنّ النظام الدولي فُصِل وقُسم إلى عالمين: **منطقة سلام Zone of Peace** و**منطقة نزاع Zone of Conflict**.[3]

ثالثا: أشكال الأمن الإقليمي

يتخذ التعاون الأمني الإقليمي صورا وأشكالا متعددة من الترتيبات الأمنية التي قد تتسع أو تضيق وفقا لنطاقها وأغراضها وآلياتها ونوعية التهديدات التي تواجهها وعليه من بين هذه الأشكال كالتالي:

- **الدفاع الجماعي:** هو شكل من أشكال الأمن الإقليمي تحاول من خلاله الوحدات السياسية البحث عن حلفاء لها من بين الدول التي تتطابق معها في الرؤى حول وجود تهديد أو عدو مشترك مدرك أو محتمل وذلك لردعه خاصة التهديد العسكري المباشر لسيادة أراضي أي عضو من هذا النظام الأمني الإقليمي عبر اتفاقيات أمنية.

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص.33.

[2]- **المرجع نفسه**، ص.33.

[3]- Barry Buzan & Ole Wæver, **"Regions and Powers: The Structure of International Security"** (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), p.18.

- **الأمن المتحد:** عبارة عن إجراءات أمنية جماعية تقوم بموجبه مجموعة صغيرة من القوى العظمى بالتعاون لصد أي اعتداء على تلك المجموعة ويكون ذلك بشكل غير رسمي. [1]
- **الأمن المشترك:** يهتم هذا النوع بالبعد العسكري للأمن بحيث يركز على القوات الدفاعية المحضة بدلا من الاعتماد على القوات الهجومية، حيث يستند إلى افتراض وجود مصلحة مشتركة لدول المنطقة في إطار تقليص خطر الحرب وتجنبها باستناده إلى استراتيجيات بناء الثقة ونزع التسلح أو التخلي عن الردع بغية تحقيق الاستقرار الأمني الإقليمي. [2]
- **الأمن الشامل:** يعتمد على ما هو أوسع من الأمن العسكري بمفهومه الدفاعي وإن كان يشكل أحد أهم عناصره الأساسية، بل يتسع ليضم جوانب وأبعاد اجتماعية واقتصادية ذات أهمية قصوى للحفاظ على الأمن، فالترتيبات الأمنية التي تدخل في نطاق هذا النوع يتم من خلالها التعاون عبر مستويات متعددة وليست فقط التهديدات المباشرة وإنما تتعامل مع المخاطر المرتبطة بجميع الجوانب غير العسكرية فهو بذلك يضع المسألة العسكرية في الإطار المجتمعي الشامل للأمن.
- **الأمن التنسيقي:** هو ذلك النوع الذي يتم اللجوء إليه في حال وجود السياق الإقليمي في حالة تنافسية وسطية لا تتضمن تعاونا واضحا لا صراعا مكشوفا، فيكون التنسيق بين وحدات النظام الإقليمي هو المحرك الرئيسي لدعم التعاون الأمني بين وحداته مع تقليل حالة الصراع بين أطرافه.[3]
- **الأمن التعاوني:** يتم في إطاره تطوير وتطبيق مجموعة من مبادئ السلوك الإقليمي المتفق عليه التي تؤكد الأمن المتبادل أكثر من الأمن الذاتي، بحيث يكون التعاون فيه شاملا ولا يقتصر على القضايا المتعلقة بالبعد العسكري.

رابعا: أهداف وخصائص الأمن الإقليمي

يمكننا حصر بعض أهداف الأمن الإقليمي فيما يلي: [4]

---

[1]- نوال بوميلك، **"نظرية الأمن الإقليمي في العلاقات الدولية"**، مداخلة قدمت ضمن الملتقى الدولي حول **"دور الجزائر الإقليمي"** (جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014)، ص.06.

[2]- لبنى جصاص، دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي، **المرجع السابق**، ص.55.

[3]- نوال بومالیك، **المرجع السابق**، ص.15.

[4]- سارة بوشوشة، **انعكاسات الحراك السياسي على الأمن الإقليمي في الوطن العربي دراسة حالة ليبيا** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر جامعة تبسة كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015)، ص.30.

- وضع حلول حاسمة وعملية للصراعات والنزاعات في الإقليم مع عدم إثارة القضايا الخلافية وحلها بالطرق السلمية والتفاهم المشترك لأجل ضمان الاستقرار الداخلي لدول الإقليم ومنع التدخل الأجنبي الذي يشكل أكبر تهديد لأمن وسيادة الإقليم.
- التقليل من الزيادة المفرطة للسيادة الوطنية عبر إقدام الدول على التنازل الطوعي عن جزء من سيادتها من أجل التمتع بميزات الأمن الإقليمي والعمل على الزيادة من كثافة التفاعلات بين الدول على كافة الأصعدة مع ضرورة تشجيع التعاون والتكامل كآلية لتحقيق الأمن الإقليمي. [1]
- اعتبار الأمن الإقليمي كجزء لا يتجزأ من الأمن الدولي وكآلية ذات طابع إقليمي يساعد على تحقيق الأمن في شقه الدولي والسعي لتوثيق العلاقة بين المصالح الاقتصادية والأمنية مع توافر الحد الأدنى من الالتزامات لحماية تلك المصالح.
- ضرورة إيجاد نوع من التوازن بين مستوى التهديدات والالتزامات والقدرات التي تملكها دولة الإقليم مع مدى استطاعة تلك الدول لتوظيفها مع مواجهة التهديدات في شكل تنظيم إقليمي تشارك فيه كافة دول التنظيم. [2]

أما فيما يخص **خصائص الأمن الإقليمي** فيمكن حصرها فيما يلي:

- أنّه مرتبط بشعور جميع الوحدات والأطراف التي تشترك في نفس المصالح.
- أنّه يصف المصالح المتبادلة لجميع الأطراف بأنّها مجبرة على الاستمرارية.
- أنّه يُلزم أن تتضمن الحلول المشتركة حقوق جميع الأطراف.[3]

خامسا: آليات تحقيق الأمن الإقليمي

تنتهج الدول المنضوية في إطار منظمة إقليمية عدة آليات وأساليب مشتركة لتحقيق الأمن في بيئتها الإقليمية نذكر منها: الأمن الجماعي والدفاع الجماعي وترتيبات الشراكة الأمنية، التي تسعى من خلالها إلى التعاون والعمل الجماعي والمشترك من أجل تحقيق أمنها الإقليمي.

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص.33.

[2]- **المرجع نفسه**، ص.33.

[3]- محمد مصطفى كامل، "الأمن الإقليمي واستقرار الشرق الأوسط: المخاطر والفرص"، **مجلة السياسة الدولية**، ع.126، (أكتوبر 1996)، ص.203.

1. الأمن الجماعي:Collective Security

يعرّف الأمن الجماعي على أنّه "فكرة تتكون من شقين: شق وقائي يتمثل في إجراءات وقائية تحول دون وقوع العدوان، وشق علاجي يتمثل في إجراءات لاحقة لوقوع العدوان مثل إيقافه وعقاب المتعدي."[1]

ونجد أيضا أنه: "النظام الذي تتحمل فيه الجماعة الدولية مسؤولية حماية كل عضو فيها والسهر على أمنه من الاعتداء."[2]

كما يُعد الأمن الجماعي بأنّه: "ذلك النظام الذي يهدف إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين عن طريق تكاتف الدول المحبة للسلام في إطار تنظيم دولي للوقوف في وجه أي دولة تلجأ إلى انتهاك هذا السلم أو تعمل على تهديده واتخاذ التدابير الجماعية المؤدية إلى الحد من الانتهاكات".[3]

كما أنّ الأمن الجماعي نظام تعتمد عليه الدولة في حماية حقوقها، إذا ما تعرضت لخطر خارجي على أساس من التضامن الدولي، المتمثل في توفير نظام دولي مزود بوسائل كافية وفعالة لتحقيقها، وقد تبلور هذا النظام بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وذلك بإقامة منتظم دولي يضم دول المجتمع الدولي لتجنيبها ويلات الحروب، وقد كانت عصبة الأمم التي قامت عام 1919 أول منظمة دولية أنشئت لتحقيق السلم والأمن الدوليين تطبيقاً لنظرية الأمن الجماعي الدولي، ولكن فشلت في تحقيق هذا الهدف لأسباب كثيرة، أدت في النهاية إلي قيام حرب عالمية ثانية، بما دفع الدول الكبرى إلى التمسك بفكرة الأمن الجماعي مع تطبيقها في إطار منتظم دولي آخر هو منظمة الأمم المتحدة التي أسست عام 1945، والذي كان الدافع الأول لقيامها منع الحروب والقضاء على العنف في العالم، وقد أدى اتساع الجماعة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية بدخول عدد كبير من الدول المستقلة جديدا إلى تطور مفهوم الأمن الجماعي ذلك نتيجة لظهور مشكلة عدم المساواة الاقتصادي بين الدول الذي يعد هو الآخر مُهددا للسلم والأمن الدوليين، في المقابل، حينما يتأسس الأمن الجماعي في إطار التنظيم الإقليمي فإنّه يكون موجه ضد الدول غير الأعضاء فيها، بينما إذا نشأ في إطار التنظيم العالمي فإنه يكون موجها ضد أي دولة معتدية حتى ولو كانت عضوا في هذا التنظيم الدولي.

---

[1]- سامية يتوجي، "تطور مفهوم نظام الأمن الجماعي في إطار السعي إلى تنظيمه ومأسسته إقليميا"، **مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية**، المركز الديمقراطي العربي، م.01، ع.03، (مارس 2019)، ص.15.

[2]- **المرجع نفسه**، ص.15.

[3]- **المرجع نفسه**، ص.15.

وقد تطور مفهوم الأمن الجماعي وتبلور من خلال ثلاث تجارب تاريخية مختلفة، بدأت أولها في أعقاب مؤتمر فيينا 1815 عندما برز إلى الوجود الحلف المقدس الذي تحول فيما بعد إلى الوفاق الأوروبي بهدف إرساء آلية لتحقيق السلم والأمن الأوروبيين، أما ثانيهما فكانت في أعقاب الحرب العالمية الأولى عندما أسست منظمة عصبة الأمم من أجل توسيع نطاق تحقيق السلم والأمن إلى العالمية، والتجربة الأخيرة تلت الحرب العالمية الثانية عندما تم تأسيس منظمة الأمم المتحدة التي بلورت نظاما جديدا للأمن الجماعي وظيفة وهيكلية.

كما يشير الأمن الجماعي إلى نظام وضعه ميثاق الأمم المتحدة في سنة 1945. وتوجد آليات وأنظمة أخرى للأمن الجماعي على المستوى الإقليمي وخاصة في أوروبا والتي تعمل وفقا لمبادئ مماثلة لتلك التي تتبعها الأمم المتحدة. ويجب على تلك الأنظمة احترام القانون والنظام العالمي. وقد يعهد مجلس الأمن بمهام إقليمية إلى منظمات إقليمية مسؤولة عن هذه الآليات الإقليمية (مثل منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، اتحاد غرب أوروبا، منظمة الوحدة الأفريقية) وبما يتماشى مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وفي جميع الحالات يبقى مجلس الأمن مسؤولا عن مراقبة جميع هذه الأنشطة ويمارس السلطة الرئيسية عليها وخاصة استخدام القوة نيابة عن المجلس.[1] (المادتان 53 و54).

وقد أسندت إلى الأمن الجماعي نظريا أربعة وظائف:[2]

- الرد على أي عدوان أو أية محاولة لفرض الهيمنة وهنا لا يتعلق الأمر فقط بالأفعال التي تستهدف بلدانا بعينها.
- إشراك كل الدول الأعضاء في نظام الأمن الجماعي لصد المعتدي.
- تنظيم رد عسكري محكم ومخطط.

---

[1]- **المادة 53:** "يستخدم مجلس الأمن تلك التنظيمات والوكالات الإقليمية في أعمال القمع، كلما رأى ذلك ملائماً ويكون عملها حينئذ تحت مراقبته وإشرافه. أما التنظيمات والوكالات نفسها فإنه لا يجوز بمقتضاها أو على يدها القيام بأي عمل من أعمال القمع بغير إذن المجلس، ويستثنى مما تقدم التدابير التي تتخذ ضد أية دولة من دول الأعداء المعرّفة في الفقرة 2 من هذه المادة مما هو منصوص عليه في المادة 107 أو التدابير التي يكون المقصود بها في التنظيمات الإقليمية منع تجدد سياسة العدوان من جانب دولة من تلك الدول، وذلك إلى أن يحين الوقت الذي قد يعهد فيه إلى الهيئة، بناءً على طلب الحكومات ذات الشأن، بالمسؤولية عن منع كل عدوان آخر من جانب أية دولة من تلك الدول. وتنطبق عبارة "الدولة المعادية" المذكورة في الفقرة 1 من هذه المادة على أية دولة كانت في الحرب العالمية الثانية من أعداء أية دولة موقعة على هذا الميثاق". **والمادة 54:** "يجب أن يكون مجلس الأمن على علم تام بما يجري من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي بمقتضى تنظيمات أو بواسطة وكالات إقليمية أو ما يزمع إجراؤه منها". نقلا عن: https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text

[2]- **المرجع نفسه**، ص.16.

- ألا يترك للدول منفردة تحديد ما تراه من إجراءات مناسبة تخصها وحدها.

ومن **المبادئ** التي يشتمل عليها نذكر:

- أنّ الأمن في حد ذاته هدف ومطلب دولي وعالمي.
- وجوب تحجيم الأزمات الدولية ومنع تفاقمها.
- ارتباط الأمن الجماعي بأجهزة دولية قانونية منفذه له وقادرة على تحقيقه من حيث منحها سلطة فرض الإجراءات الضرورية للمحافظة عليه.
- التخلص من مصادر الخطر الدائم في المجتمع الدولي.
- إجراء تغيير جذري في إطار العلاقات الدولية يتضمن إقامة علاقات بين أعضاء المجتمع الدولي على أساس الاحترام الكامل لسيادة الدولة وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي ومصالحها العامة.

التنظيمات الإقليمية لنظام الأمن الجماعي:

ازداد عدد التنظيمات الإقليمية للأمن الجماعي وتنوعت أشكالها أكثر مما كان عليه في تصور واضعي ميثاق الأمم المتحدة، فقد شهدت المؤتمرات التحضيرية للأمم المتحدة وبشكل خاص مؤتمر سان فرانسيسكو لسنة 1945 خلافا بين من يريد الإبقاء على هياكل التنظيمات الإقليمية، ومن يريد حصر دورها في مجال حفظ الأمن والسلام العالمي في إطار منظمة الأمم المتحدة . ومن بين هذه التنظيمات نذكر: منظمة شانغهاي للتعاون والنموذج الروسي (منظمة معاهدة الأمن الجماعي)، وكذا تتخذ نموذج الأحلاف العسكرية مثل: منظمة معاهدة شمالي الأطلسي NATO.

ولقد توصل المتفاوضون إلى حل وسط. بوضع مقتضيات الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة الذي تضمن أربع أسس رئيسية لقيام التنظيمات الإقليمية للأمن الجماعي وهي:

- اعتبار اللجوء إلى هذه التنظيمات إحدى وسائل تسوية المنازعات الدولية سلميا.
- منح الدول الأعضاء في الاتفاقيات الإقليمية حق حل ما قد ينشأ بينها من منازعات خلال عقد هذه الاتفاقيات وقبل عرضها على مجلس الأمن.
- السماح للدول الأعضاء بالعمل الإقليمي في مجال أعمال القمع والإكراه دون تفويض من مجلس الأمن.

- إقرار حق الدفاع الشرعي الإقليمي الذي بمقتضاه يجوز للمنظمات الإقليمية القيام بأعمال القمع دون إذن أو تفويض من مجلس الأمن. [1]

2. الدفاع الجماعي: Collective defense

هو العلاج التقليدي لمعضلة الأمن وذلك من خلال تشكيل تحالفات تتعهد فيها الدول عن بعضها البعض في حال تعرض أي لتهديد محسوس، وتقوم الوحدات السياسية حلفائها من بين الدول التي تتطابق معها في الرؤى حول أي تهديد أو عدو مشترك، وذلك عبر اتفاقيات أمنية رسمية فالعلاقات الأمنية الإقليمية التي تتم في سياق تفاعلات صراعية في منطقة ما تستند على مفاهيم الدفاع المشترك.[2]

ويمكن التفرقة بين منظمات الدفاع الإقليمية ومنظمات الدفاع الجماعي طبقا للاعتبارات التالية:[3]

- المنظمات الدولية الإقليمية هي جزء من نظام الأمن الجماعي، باعتبارها تهدف إلى تحقيق السلم والأمن في منطقة إقليمية/ جغرافية معينة، أما منظمات الدفاع الجماعي فالهدف منها تحقيق الأمن الفردي أو الجماعي لمجموعة من الدول الأعضاء فيها، فهي تقتصر كقاعدة عامة على شؤون الدفاع وتشترط وقوع هجوم مسلح فعليا، للبدء في اتخاذ الإجراءات اللازمة.
- يتميز عمل المنظمات الإقليمية عادة بالتنظيم المسبق ولا يتطلب ردود فعل فورية، بينما تتميز أعمال الدفاع الجماعي بأنها ردود فعل فورية ضد هجوم مسلح تنتهي بانتهاء الضرورة التي استدعتها.
- تتطلب المنظمات الإقليمية عادة تعهدات مسبقة بين الدول الأعضاء في شكل معاهدة دولية تشكل الأساس القانوني للمنظمة الدولية وأهدافها والتزامات الدول الأعضاء فيها (ميثاق منشئ لمنظمة دولية)، أما منظمات الدفاع الجماعي فال يتوقف عملها على وجود مثل هذه الاتفاقات إذ ليس هناك من يمنع دولتين أو أكثر من ممارسة حق الدفاع جماعيا إذا كانت إحداهما أو كليهما عرضة لعدوان مسلح ودون أن يتطلب الأمر تعهدات مسبقة.

3. ترتيبات الشراكة الأمنية: Security Partnership Arrangements

يعتمد الكثيرون على مفهوم ترتيبات الشراكة الأمنية خاصة بعد الحرب الباردة في بناء الأمن الإقليمي وذلك في الدول التي تعرف انقسامات واختلافات ذات الطابع الصراعي وحجم صغير من

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص.29.

[2]- لبنى جصاص، دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي، **مرجع سابق**، ص.55.

[3]- سامية يتوجي، **مرجع سابق**، ص.ص.30-31.

التفاعل والاتصال بينها، إلاّ أنّها على استعداد لإدارة أزماتها وخلافاتها المختلفة، ذلك من خلال العمل على تقليص مصادر الخطر والتهديد ومحاولة خلق تفاعلات واتصالات بينية مكثفة.

يمكن التمييز بين نوعين من الاتفاقيات لبناء مثل هذه الترتيبات، أولها: الاتفاقيات الأساسية والتي تقوم على المبادئ المشتركة حول العلاقات السلمية بين دول الترتيب، ثانيها: الاتفاقيات الإجرائية وهي التي تتعلق بالإجراءات الخاصة بإدارة المشاكل الدولية وذلك لغرض الوقاية من الخطر أو أي نزاع وصدام محتمل قد يهدد استقرار الدولة.

إنّ إقامة أي تكتل إقليمي قائم على التكامل بين أعضائه في العديد من القضايا، من شأنه أن يعيق ويمنع التوترات القائمة بين الدول ذلك لتحقيق الأمن الشامل على المستوى الإقليمي ثم ينتر عل المستوى العالمي.

إنّ العالم ما هو إلاّ مجموعة من الأقاليم وإذا تحققت هذه الآليات في إقليم أو أقاليم معينة فمن شأن ذلك أن يخلق معايير قد تصبح نماذج نظرية وبتطبيقها سيتحقق الأمن والاستقرار في الأقاليم المختلفة، وهذا دون إهمال التفاوت والتباين بين الأقاليم من حيث البنية ومستوى التفاعلات وطبيعتها.

المطلب الثاني: المقاربات النظرية لدراسة الأمن الإقليمي

أولا: مركب الأمن الإقليمي Regional Security Complexe

لقد قدم **باري بوزان Barry Buzan** وزميله **أولي ويفر Ole Waever** العديد من التعاريف لمفهوم **"Security Complex Regional"** ونذكر منها أنه: "مجموعة الدول التي اهتماماتها الأمنية الأولية مرتبطة مع بعضها البعض بشكل وثيق وكاف بحيث أن الأمن القومي للواحدة لا يمكن أن يكون معتبرا بشكل معقول بعيدا عن الأخرى".[1]

ويعتبر أول تعريف صاغه في تحديد المضمون الاستراتيجي للمفهوم وعرفه أيضا بأنه: "مجموعة الوحدات التي تكون بينها العمليات الكبرى **"للأمننة Securitisation"** أو **"اللاأمننة Desecuritisation"** أو كليهما وهي جد مترابطة بحيث أن مشكلات الأمن لا يمكن أن تكون محللة بشكل معقول الواحدة بعيدة عن الأخرى".[2]

---

[1]- Barry Buzan & Ole Wæver, **Regions and Power: the structure of international security** (London: Cambridge University Press, 2003), pp.21.22.

[2]- صباح بالة، "مركب الأمن الإقليمي"، **الموسوعة السياسية**، متاح على الرابط: https://2u.pw/tGScb تم الاطلاع بتاريخ: 22جوان2021.

يعتبر باري بوزان المنظّر الأول الذي طرح هذا المصطلح وذلك من خلال كتابه "الشعب، الدول والخوف: مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية **People, States and Fear: The National Security Problem in International Relations** [1] وكان إشارة منه إلى بداية جديدة وتحول في مضمون الأمن بمفهومه التقليدي في تحليل العلاقات الدولية والانتقال من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي. لم يتنصل المفهوم من الأساس الواقعي في اعتباره الدول أطرافا أساسية أو أحادية في العلاقات الدولية لكنه يركز في المقام الأول على الديناميكيات الأمنية التي تخترق الحدود الوطنية للدولة بحيث يصبح الاستقرار الأمني المحلي محددا بما يحدث في المنطقة الإقليمية التي تحيط بالدولة.

وتُعد نظرية المركب الأمني الإقليمي إجابة ثقافية كبرى للتحولات التي عرفها العالم في منتصف القرن العشرين، فالمعارف الجديدة حول طبيعة العلاقات الدولية تم تناولها من طرف بوزان وويفر في دراستهما سنة 1984. الإجابة التي كانت في البيئة الدولية ما هي إلاّ ناتجا عن تفكك الأنظمة الليبرالية وصعود دول جديدة مؤثرة في النظام الدولي وهو ما طرح العديد من التساؤلات الجديدة حول قضايا الأمن الوطني والاقتصاد إلى جانب التنمية.

كما يعتبر باري بوزان أنّ مفهوم "المركب الأمني الإقليمي" يمنح أداة مهمة لتصور الأمن الإقليمي في إطار العلاقات الدولية المعاصرة، كما أنه يمنح إيجابيتين مهمتين الأولى: أنّه يركز على أهمية تحليل النظام الإقليمي بالمقابل مع الأنظمة الأخرى (نقصد بها الوطنية والدولية) ومستويات تحليل نظام الأمن الدولي كل هذا دون إغفال المشاكل الناتجة عن صعوبة تحديد حدود الإقليم وهي الصعوبة نفسها التي واجهتها العديد من الدراسات السابقة. وهنا يقترح باري بوزان أنّ التحليل الإقليمي يصبح هاما وضروريا بسبب غياب تطوير لمفهوم الإقليم فتحليل الأمن يميل إلى استقطاب مستويات النظام الدولي من جهة ومستوى الأمن الوطني للوحدات الفرعية من جهة أخرى، وتحليل الأمن يتراوح بين تصاعد الدور المهيمن للقوى الكبرى داخل النظام الدولي وأيضا الديناميكية العاملة الداخلية وتوقعات الوحدات الصغيرة." [2]

---

[1]- Barry Buzan, **People, States and Fear: The National Security Problem in International Relations** (London: Wheatsheaf Books, 1983), pp.73-75.

[2]- Barry Buzan & Ole Wæver, Jaap de Wilde, **" Security: A New Framework for Analysis"**, (London: Lynne Rienner Publishers, 1998) , p.04.

كما وضع بوزان مصطلح **"مركب الأمن الإقليمي" (RSC)*** ليدل على "مجموعة من الدول التي ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بشكل وثيق لدرجة أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن بحثها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض." [1] كما تُعرّف على أنها: "أنماط متينة من المودة والعداوة بين وحداتها حيث يبقى العامل الأهم في تحديد المجمع الأمني هو دائما الدرجة العالية من التهديد والخوف الذي تحسه دولتين أو أكثر بشكل متبادل".

رُسمت نظرية مركب الأمن الإقليمي من قبل باري بوزان في كتابه الأول "الشعوب، الدول والخوف" (1983) وفي وقت لاحق قام باري بوزان وأولي ويفر بتطوير هذه النظرية إلى "نظريه مناطق وقوى وهيكل للأمن الدولي" وظهرت في عام 2003.

نظرًا لنظرية مركب الأمن الإقليمي يمكننا التمييز بين (التفاعل على مستوى النظام بين القوى العالمية) التي تمكنها قدراتها من تجاوز المسافة، و(تفاعل مستوى النظام الفرعي للقوى الأقل قوة) التي تمثل بيئة أمنية رئيسية في منطقتها المحلية. في عام 2003 تم تنقيح هذا التعريف ليصبح مركب الأمن الإقليمي عبارة عن: "مجموعة من الوحدات التي ترتبط عملياتها الرئيسية المتمثلة في عمليات تكاملية ببعض بحيث لا يمكن تحليل مشاكلهم الأمنية أو حلها بشكل منفصل عن بعضها البعض."[2]

تلعب نظرية مركب الأمن الإقليمي دورا بارزا في تحليل الظاهرة الأمنية على المستوى الإقليمي إذ توفر نماذج لمركبات أمنية تعكس طبيعة التكتل المتواجد على مستوى كل نظام إقليمي، وهو ما يسمح بإمكانية وضع أطر نظرية تبرز احتمالات تحقيق سياسات أمنية مشتركة ضمن تكتل إقليمي معين، وهذا بناءً على تحليل العلاقات التفاعلية الداخلية وأيضا ما بين إقليمية وتأثير الفواعل الخارجية على الإقليم قياس قدرة التكتل الإقليمي على مواجهة التهديدات التي تواجهه سواء داخليا أو خارجيا.

وتقوم أهم الافتراضات النظرية للمركب الأمني على أنّ الأمن موجود داخل الأقاليم الجغرافية والاجتماعية التي يتم بناؤها وأنّ الإشكالات الأمنية تفقد قيمتها كلما ازدادت تلك الأقاليم بعدا عن بعضها البعض. فنظرية المركب الأمني مهمة لثالثة أسباب: الأول أنها تخبرنا ببعض الأمور على مستوى

---

[1]- سليمان علي عبد الله الحربي، **مرجع سابق**، ص.20.

[2]- جهاد عودة، "مجمع الأمن الإقليمي"، (متاح على الرابط التالي: **https://www.elbalad.news/4103544** تم الاطلاع بتاريخ: 30/04/2021.

*- يجب التمييز بين **"نظرية مركب الأمن الإقليمي Regional Security Complex Theory"** وبين **"مركب الأمن الإقليمي Regional Security Complex"**، فهذا الأخير **(RSC)** وليد شروط نظرية مركب الأمن الإقليمي **(RSCT)**.

التحليل الخاص بالدراسات الأمنية، والثاني: تستطيع النظرية ترتيب دراسات إمبريقية، والثالث: فإنّ السيناريوهات المركزة على النظرية تستطيع أن تقوم على قاعدة مشتركة أو تبادلية للحلول المطروحة.[1]

من هذا المنطلق واعتمادا على أبرز الدراسات الإقليمية الخاصة بالنظم الإقليمية حدد باري بوزان مجموعة من مركبات الأمن ومن أهمها:

- أمريكا الجنوبية.
- الشرق الأوسط (من المغرب إلى باكستان شرقا ومن سوريا إلى الصومال جنوبا).
- إفريقيا الجنوبية.
- جنوب أسيا.
- جنوب شرق أسيا. [2]

ترتكز البنية الجوهرية لمركب الأمن الإقليمي على أربع **متغيرات** هي:

- **الحدود: Boundaries** التي تميز مركب الأمن الإقليمي عما جاوره.
- **البنية الفوضوية: Anarchy Structure** التي تعني بأن مركب الأمن الإقليمي يجب أن يتكون من وحدتين مستقلتين فما فوق.
- **القطبية: Polarity** الذي يغطي توزيع القوى بين الوحدات.
- **البناء الاجتماعي: Social Construction** الذي يحدد أنماط الصداقة والعداء بين الوحدات. [3]

يمكن تقسيم هذه البنية إلى ثلاث أقسام من الفضاءات الإقليمية: **Regional Space**

- والذي يتمثل في **الستار Overlay**: حيث ترسم فيه قوة خارجية مثل الاستعمار والقوى العظمى المتنافسة أثناء الحرب الباردة مثل هذه الفضاءات الإقليمية تقريبا التي اختفت منذ نهاية الحرب الباردة.

- **الأقاليم الغير مهيكلة: Unstructured Regions** هنا التفاعلات الإقليمية لا تكفي لتشكيل بنية قائمة على اعتماد متبادل يمكن ملاحظته ويمكن أن نجد مثل هذه الأقاليم في أماكن الفراغ الذي خلقته المركبات الأمنية مثل جنوب الباسيفيك.

---

[1]- Barry Buzan & Ole Wæver, **Op.Cit**, p.45.

[2]- Barry Buzan, People, States and fear, **Op. Cit**, p.190.

[3]- عمار بالة، **مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط**، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2011/2012)، ص.47.

- ويعتبر أهم فضاء وهو **مركبات الأمن الإقليمي Regional Security Complexes** يشير إلى مستوى تكون فيه الدولة أو أي وحدات أخرى مرتبطة ببعضها البعض بصفة كافية ومتقاربة بحيث لا يمكن فصل أمن أحدهم عن الآخر.

- **المركبات المركزة Centered** يتكون هذا النوع من المركبات من قوة عالمية أو بعض المؤسسات الجماعية ونجد أنه إذا تشكل من الوجود المؤسساتي فإنه سيكون إقليما متكاملا من خلال المؤسسات أما إذا كان خاضعا لسيطرة قوة إقليمية فإنه سيكون مركبا أمنيا أحادي القطبية.

- وأيضا **مركب القوة العظمى Great Power Complex** وهو المركب الأمني الذي يكون مشكّلا من مجموعة من الدول ذات المكانة الكبرى في المجتمع الدولي، مثلا نجد شرق آسيا والذي يشكل كل من الصين واليابان مصدر قوته حيث تلعب كلاهما دورا محوريا داخل هذا المركب وبالتالي فإن هذا المركب هو مركب أمن إقليمي مزدوج.

وكذا **المركبات الأمنية النموذجية أو المعيارية :Standard** ويتميز هذا النوع بغياب أي قوة عالمية داخله، أي أنّ الدول المشكلة للمركب الأمني هنا إما تتساوى أو تتفاوت بشكل طفيف في القوة والمكانة على المستوى الدولي ولا تمثل قوة عالمية، وكمثال على ذلك نجد: القرن الإفريقي، الشرق الأوسط، إفريقيا الوسطى وغرب إفريقيا وغيرها. كما نجد ضمن المركب الأمني الإقليمي **مركبات فرعية Sub-complexes**، هذه الأخيرة تتواجد ضمن مركب أمني إقليمي أكبر، وهي تمثل أنماط متميزة من الاعتماد الأمني يمكن من خلال هذه المركبات الفرعية إزالة التداخل بين مركبات الأمن الإقليمي.[1]

الفئة الثالثة وهو ما يسمح بتشكيل **قطبية محلية Local Polarity** يمكن تعريفها بصفة استثنائية من خلال قوى إقليمية مثل جنوب آسيا.[2]

[1]- صباح بالة، **مرجع سابق**.

[2]- لبنى جصاص، دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي، **مرجع سابق**، ص.65.

كما تقوم نظرية مركب الأمن الإقليمي على مجموعة من **القواعد** أهمها:

- تنتقل أكثر التهديدات بصورة أسهل في المسافات القصيرة منها إلى المسافات الطويلة، فحسب والث فإن الجوار أو التقارب الجغرافي عامل فعال في الأمن لأن العديد من التهديدات الأمنية تنتقل بسهولة أكبر عبر المسافات الصغيرة منها عبر المسافات البعيدة.
- تعتبر أن قدرات ونوايا الدول الأمنية تعلقت تاريخيا بجيرانها، لذا فان درجة الاعتماد الأمني المتبادل يكون أكثر حدة بين الفاعلين داخل المركب الأمني منه بين فواعل داخل المركب وآخرين خارجه أي أن التفاعل داخل البيئة الداخلية للمركب الأمني يكون أكثر مما هو عليه بينه والبيئة الخارجية.
- تعتبر أنّ مركب الأمن قد يخترق من قبل القوى العالمية إذا كان على نطاق واسع.
- تتمتع الأقاليم بدرجة كبيرة من الاستقلالية في وضع أنماط مرتبطة بديناميكيتها الإقليمية.
- إنّ مركبات الأمن الإقليمي تعتبر مكون رئيسي للأمن الدولي.
- يسهل استعمال مفهوم مركب الأمن الإقليمي في دراسات الأمن الدولي عملية تكييف وإعادة هيكلة استراتيجيات السياسة الخارجية للدول ذلك بتقييم كفاءة السياق الإقليمي[1].

ويحدد بوزان وويفر ثلاثة **أشكال** لمركب الأمن الإقليمي تتمثل في:

1. **<u>المركب الأمني الاقليمي المعياري</u>**: الذي تقارب بنيته البنية الوستفالية القائمة على وجود أكثر من قوة، إضافة إلى أهمية الأجندة الأمنية والسياسية، ويتحدد هذا النظام بوجود قطبين أو أكثر، ويكون أحادي القطبية عند تواجد قوة عالمية داخله، والمميزات الأساسية لهذا المركب تتحدد داخليا وفق التفاعلات الإقليمية، وخارجيا من خلال تدخل القوى العظمى العالمية، وبالتالي فإن سمته التوقعية تكمن في صعوبة تشكيل قوى فرعية، كما تميل سمة هذا المركب إلى سياسة الأحلاف وتوازن القوى.
2. **<u>المركب الأمني الاقليمي المركزي</u>**: سمي بهذا الاسم لوجود القوى العالمية داخله، والتي تُشكّل بنيته وفقا لعامل الجوار الجغرافي كما هو الحال بالنسبة لمركب أمريكا الشمالية ومركب أوروبا الشرقية.

[1]- سليمان علي عبد الله الحربي، **مرجع سابق**، ص.20.

3. **المركب الأمني المؤسساتي:** وتكون التبعية فيه لسلطة المؤسسات الإقليمية بدلا من القوة الأحادية، ويمثل الاتحاد الأوروبي النموذج الأمثل له[1].

ويتم تحليل العلاقات ضمن مركبات الأمن الإقليمي وفق المتغيرات التالية:

أ. **العداوة/الصداقة: Enemity/Amity** عادة ما العوامل المتحكمة في ديناميكيات التفاعل في مركبات الأمن الإقليمية محددة في علاقات العداوة أو الصداقة والتلاحم الجغرافي الذي يخلّف حالة الاعتماد المتبادل الأمني، سواء باتجاه الاستقرار أو عدم الاستقرار. نذكر أمثلة: العلاقة الهندية-الباكستانية في جنوب أسيا والعلاقة التركية-اليونانية في جنوب أوروبا والعلاقة الجزائرية-المغربية في شمال إفريقيا والعلاقة العربية-الإيرانية في الخليج العربي. كما لا تُهمِل نظرية مركب الأمن الإقليمي أيضا نمط العلاقات الثقافية بين الحضارات الكبرى كعلاقة الحضارة الغربية-الإسلامية، وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية. يشكل مجموع أنماط التفاعلات الأمنية الإقليمية مضمون مركب الأمن الإقليمي كإطار نظري لتحليل العلاقات الأمنية الدولية المعاصرة.[2]

ب. **التخومية: Adjacency** وهو المتغير الذي يعمل على إنتاج الديناميكيات الأمنية العابرة للحدود، يقوم على افتراض أنّ التقارب الجغرافي يعني التقارب في التأثير المتبادل لمفهوم الأمننة التي تتضمن المكونات العسكرية والسياسية والسوسيولجية والبيئية، فهي أجندة موسعة تعكس مفهوم الأمن في صيغته الجديدة. فالأمن أو عدم الأمن مرتبط بالتقارب الجغرافي من جهة أنّ هذا الأخير ينتج الأنماط الأمنية المختلفة (التوازن، المنافسة الأمنية، المساعدة الذاتية وسباق التسلح)، وبالتالي وجود مجموعة من الأطراف متقاربة جغرافيا يشكل مفهوم المنطقة التي بدورها تُكوّن مركب الأمن الإقليمي، الذي يتميز بوجود علاقات أمنية أكثر كثافة من تلك العلاقات بين الدول المتباعدة جغرافيا. وبسبب التباينات الجغرافية والثقافية والسياسية، تتعدد المناطق ومن ثم يكون لدينا مركبات أمن إقليمية وليس مركب أمن واحد في النظام الدولي[3]. ومن الأمثلة التي يستدل بها بوزان وزميله في هذا الصدد: جنوب أسيا الذي يشكل مركب أمن إقليمي متميز بكثافة العلاقات الأمنية

---

[1]- عمار بالة، **مرجع سابق**، ص.ص.79-80.

[2]- عامر مصباح، **المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن** (القاهرة: دار الكتاب الحديث، دراسة غير منشورة، 2012، ص.ص.295-296.

[3]- **المرجع نفسه**، ص.297.

التي لا تتأثر في الغالب بالأحداث الأمنية التي تجري في منطقة الخليج العربي أو جنوب شرق أسيا.

ت. **الاعتماد المتبادل الأمني: Security Interdependence** وهو متأثر بمتغير التخومية وبوجود وحدات سياسية قوية تشكل قلب مركب الأمن الإقليمي. ويقوم على افتراض أنّ هذه الوحدات تملك قدرات كبيرة يمكن أن توجّه نحو تحريك وتفعيل التفاعلات الأمنية الإقليمية، ولو أنّ القوى العظمى تعمل على تخطي الحدود الإقليمية (كالصين) إما من أجل زيادة نفوذها العالمي أو بسبب الحاجات المتزايدة التي لا تستوعبها المنطقة الإقليمية، لكن معظم أطراف مركب الإقليمي تبقى مقيدة بالحدود الإقليمية وترتبط أمنها بالجيران القريبين منها وتجد نفسها مقيدة بالتزامات وديناميكيات الأمن الإقليمية، ذلك بسبب محدودية قدراتها العسكرية والسياسية وبالتالي سوف تعزز النظام الأمني الإقليمي بدل تخطيه. فالقوى العظمى التي ركز الواقعيون الجدد في تحليلهم عليها تميل إلى التخلي عن القيود الإقليمية، ومقابل ذلك تميل القوى الصغرى إلى تعزيزها، لكن ما هو مهم من الناحية المنهجية بالنسبة لنظرية مركب الأمن الإقليمي هو أنّ عدد القوى العظمى قليل في العالم في حين أنّ القوى الصغرى تشكل الغالبية العظمى في النظام الدولي، وبهذا فالتحليل الإقليمي للعلاقات الأمنية هو الأكثر أهمية في تفسير وفهم نمط السياسة الدولية المعاصرة.[1]

ث. **الاختراق: Penetration** يحتوي هذا المفهوم على مضامين مختلفة، منها اختراق القوى العظمى مركبات الأمن الإقليمية ذلك من أجل دعم حلفائها الإقليميين وحماية مصالحها عبر وضع الترتيبات الأمنية بالمشاركة مع القوى الإقليمية داخل مركب الأمن الإقليمي. فعملية الاختراق لا تحدث إلا بدوافع ناتجة من الداخل لا من الخارج، ذلك عن طريق قيام طرف إقليمي أو أكثر بخلق فرص والسماح لتدخل القوى العظمى الخارجية، المتمثلة في تهديد ميزان القوى أو السيطرة على مصالح معينة أو زيادة النفوذ على حساب الآخرين أو تنامي دافع الهيمنة لدى طرف معين للسيطرة على المنطقة ككل ومحاولة السيطرة على المواقع الحيوية للنظام الاقتصادي العالمي. كل هذه التفاعلات تعتبر محفزات حيوية لسلوك القوى العظمى الخارجية للتدخل في مركبات الأمن الإقليمية (كما هو الحال مع

[1]- **المرجع نفسه**، ص.ص.297-298.

الولايات المتحدة في شبه الجزيرة الكورية وأوروبا ومناطق أخرى من العالم). كما يمكن للقوى الإقليمية اختراق مركبات الأمن الإقليمية في المناطق المجاورة، (مثل حالة الصين الموجودة في شمال شرق أسيا وجنوب شرق أسيا وجنوب أسيا).[1]

ج. **مبدأ القوة: Power** وهو المتغير الأخير في تحليل نظرية مركب الأمن الإقليمي للقضايا الأمنية والذي يعتبر عامل أساسي ومُنتِج للتفاعلات الأمنية بشكل كبير، كما أنّه من أكثر المتغيرات تأثيرا في الديناميكيات الأمنية الإقليمية. فعند تفاعل مفهوم القوة عبر المستوى الإقليمي فإنّه ينتج خاصية توازن القوى التي تشكل النظام الأمني الإقليمي وتتفاعل الأطراف بناء على الزامات هذا النظام. تظهر الأنماط الأمنية للقوة في شكل مخاوف تحرك سلوك الفواعل الإقليمية باتجاهات مختلفة، وسوف تتصاعد مثل هذه المخاوف بشكل كبير كلما تصاعد الصراع من أجل التفوق في امتلاك القوة ذلك جراء التوقعات المأساوية حول نتائج اكتساب طرف معين لعناصر القوة على حساب الآخرين. ويمكن أن تترافق مثل هذه المخاوف بتهديدات للاستقرار الإقليمي المتحكمة في المخرجات الأمنية لمركب الأمن (كما كان الوضع في الخليج العربي (2012). وتشكل كل هذه الديناميكيات الأمنية المنتجة بواسطة متغير القوة مفهوم مركب الأمن الإقليمي.[2]

يشير الاعتماد الأمني المتبادل بين الدول إلى خاصيتين:

- الخاصية الأولى: تتواجد في العلاقات بين الدول المعتمدة على التوازن بين الصداقة والعداوة.
- الخاصية الثانية: تتواجد في الفرص والتهديدات الأمنية المشتركة.

ومن أجل تحليل منظور مجمع الأمن الإقليمي سيتم استخدام نظرية باري بوزان وهي المستويات الأربعة للتحليل:

- **المستوى المحلي**: في هذا المستوى من الضروري تحليل الوضع الداخلي في دول المنطقة ونقاط ضعفها ونقاط قوتها المحلية وكذلك آثارها على الاستقرار والأمن.
- **العلاقات الدولة-الدولة**: في حالة هذا المستوى ينبغي أن يركز التحليل على العلاقات بين دول المنطقة وأيضا إذا كان هناك ترابط الأمن فيما بينها.

[1]- **المرجع نفسه**، ص.ص.299-300.

[2]- **المرجع نفسه**، ص.301.

- **تفاعل المنطقة مع المناطق المجاورة**: في هذا المستوى من الضروري تحليل ما إذا كانت هناك علاقات بين المنطقة التي تؤخذ في الاعتبار والمناطق الأخرى المجاورة. ومع ذلك من المفترض أن تكون محدودة نسبيا لأن التفاعل داخليا يعرف المجمع.
- **دور القوى العالمية في المنطقة**: وهذه الحالة ضرورية لتحليل "التفاعل بين هياكل الأمن العالمية والإقليمية" أو هندسة الأمن الدولي والإقليمي[1].

ثانيا: الجماعة الأمنية Security Community

تجدر الإشارة إلى أن فكرة إنشاء نظم أمنية لبست وليدة فكرة أو مشروع أو نموذج معين معد سلفا لتطبيقه أو تنفيذه، بل يتطلب جهدا مستمرا عبر عمليات معقدة طويلة الأمد بدءا من إجراءات بناء الثقة ومرورا بالتعاون الأمني ووصولا إلى مرحلة التكامل الأمني، فالتكامل الأمني يمكن إقامته من خلال تكوين **الجماعات الأمنية Security Community** التي عرفها "**كارل دويتش karl Deutsch**" بأنّها: "مجموعة بشرية أصبحت مندمجة، والمقصود بالاندماج هو تولد "الشعور بالجماعة"، ضمن أرض ما، وانبثاق مؤسسات وممارسات على درجة من القوة والاتساع تكفي لتأمين توقعات يمكن الاعتماد عليها بشأن "التغيير السلمي" بين سكانها والمقصود من "الشعور بالجماعة" اعتقاد أن المشاكل الاجتماعية المشتركة يجب حلها، ويمكن حلها، عبر عمليات" التغيير السلمي".[2]

كما يعد كارل دوتش أوّل من أدرج مفهوم" الجماعة الأمنية "ضمن حقل العلاقات الدولية عام 1957 مع مجموعة باحثين بعد قيامهم بدراسة تجريبية مستفيضة لمنطقة شمال الأطلسي وذلك في مساهمتهم الرئيسية التي جاءت تحت عنوان" الجماعة السياسية ومنطقة شمال الأطلسي" والذي يعني مجموعة الدول التي تلتزم بعدم استخدام القوة في تسوية النزاعات البينية. إدعى دوتش أنّ فكرة "الجماعة الأمنية" تُعدّ شكلا من أشكال التعاون الدولي يمكنها أن تقود في بعض الظروف إلى الاندماج كما أنها من ناحية أخرى مساهمة لدراسة المناهج المختلفة التي قد تجعل القادة يلغون الحرب يوما ما.

لقد سعت الدول إلى إتباع العديد من الآليات منها الفردية ومنها الجماعية ذلك لتحقيق أمنها. وهذه الآليات قد تكون على المستوى الدولي كما قد تكون على المستوى الإقليمي كما هو الحال مع المجمع الأمني الإقليمي كآلية من آليات تحقيق الأمن الإقليمي.

---

[1]- لبنى جصاص، دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي، **مرجع سابق**، ص.63.

[2]- لخميسي شيبي، "قراءة في مفهوم ونظريات الأمن الدولي"، **الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية**، متاح على الرابط التالي: **https://2u.pw/kBFlz**، تم الاطلاع بتاريخ: 03 جويلية 2021.

تُعد الجماعة الأمنية أحد الآليات المعتمدة من قبل التكتلات الإقليمية لتحقيق الأمن الإقليمي، فالتكامل الأمني يمكن إقامته من خلال تكوين الجماعة الأمنية التي عرفها "كارل دوتش" على أنها "مجموعة بشرية متكاملة ضمن نطاق جغرافي معين، تولد لديها شعور جماعي بأنّ المشاكل الاجتماعية يجب حلها، ويمكن حلها عبر عمليات التغيير السلمي بين أفرادها."[1]

ومنه فالجماعة يمكن أن توفر إطار لإنشاء نظام أمني إقليمي، إذ ينطلق دوتش في تصوره لبناء هذه الجماعات من فكرة تنامي التفاعلات التي تؤدي إلى الاندماج الاجتماعي، الذي ينتج بدوره المؤسسات المشتركة.

كما يعتبر" كارل دوتش" أنّ الجماعة الأمنية هي: "مجموعة من الدول تعمل على تطوير الحس التكاملي في المجال الأمني بالمقارنة مع دول المركب الأمني الإقليمي، الذي يأخذ بعين الاعتبار تأثيرات عدم الأمان، فإنّ الجماعة الأمنية وصلت لمستوى متطور نظريا من الثقة المتبادلة". وتعني الجماعة الأمنية أنّ مستوى الإقليمية المحقق يجعل من غير الممكن حل النزاعات بالوسائل العنيفة بين دول الإقليم أو داخل الدول المشكلة للإقليم. [2] وهذا ما تعمل عليه التكتلات الإقليمية فجماعات الأمن تعتبر من بين أهم المحاولات الرئيسية الأولى التي برزت بعد الحرب العالمية الثانية للرفع من إمكانية تغيّر العلاقات الدولية باتجاه السلوكات السلمية.

تختلف الجماعة الأمنية عن مفهوم النظام الأمني الذي أشار إليه بوزان، على أنّه عبارة عن تعاون مجموعة من الدول لإدارة نزاعاتهم وتفادي الحرب، بالتخفيف من المعضلة الأمنية، من خلال أعمالهم الخاصة وفرضياتهم حول سلوك الآخرين.

يجب أن تستند الجماعة الأمنية على تقارب واضح وأساسي، وعلى المدى البعيد بين مصالح الفواعل المتعلقة بتجنب الحرب، كما أن التكامل والترابط الوظيفي ميزة ضرورية لتحقيق الجماعة الأمنية، فكل عضو من الجماعة الأمنية يدرك منطقيا أنّ الأعضاء الآخرين في المجموعة يشاركونه الاعتماد نفسه في عدم الرغبة في الحرب، على النقيض من ذلك في النظام الأمني يكون كل عضو معتقدا بعدم الرغبة في الحرب، دون أن يكون متأكد من أنّ الأعضاء الآخرين يشتركون معه في الاعتقاد نفسه.[3]

---

[1]- سليمان علي عبد الله الحربي، **مرجع سابق**، ص.26.

[2]- سامية ربيعي، **مرجع سابق**، ص.80.

[3]- Amitav Acharya, **Op. Cit**, pp.17-19.

خريطة 01: الجماعات الأمنية في العالم حسب دراسة باري بوزان وأوول ويفر

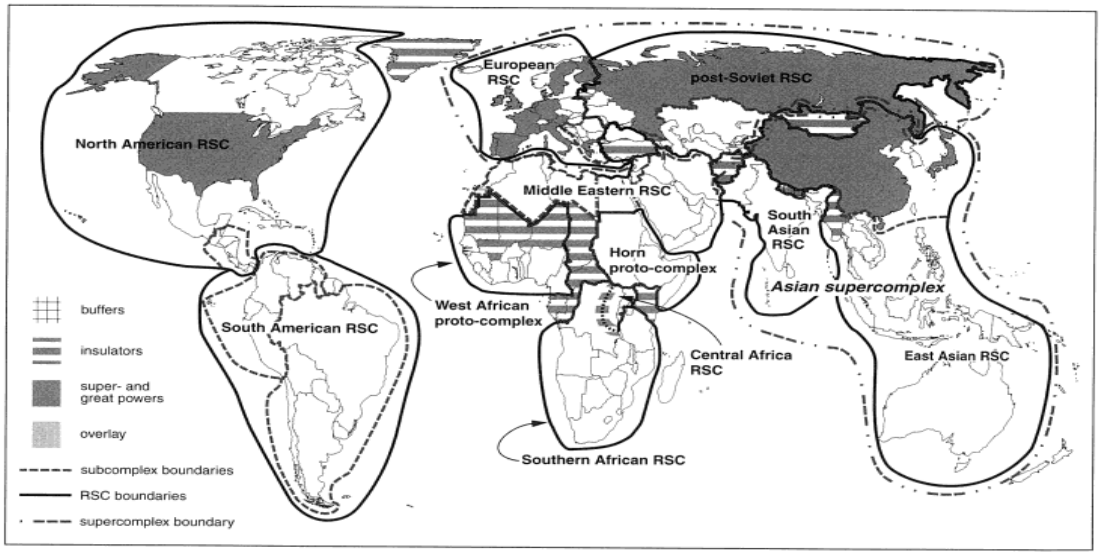

Map 2. Patterns of Regional Security Post-Cold War

المصدر: https://2u.pw/vaCDM

- وما يمكن ملاحظته من خلال هذه الخريطة هو وجود عدة مجمعات أمنية صغيرة أو متوسطة الحجم غير أنّها اندمجت في مجمع أمني أوسع وذلك حسب المتطلبات الجديدة للبيئة الأمنية والتي تناسب عالم ما بعد الحرب الباردة.

المطلب الثالث: تحديد العلاقة بين الإقليمية (التكتلات الإقليمية) والأمن الإقليمي

ترتبط الإقليمية والأمن بطرق عديدة ومختلفة، أحدها ما يتعلق بمستوى التحليل، إذ أن مشكلة الأمن الدولي ومواجهة التحديات المختلفة بدءً من قضية الأمن على المستوى الوطني تدفع الدول إلى بناء نوع من الهياكل التنظيمية للأمن تسمى "تجمعات إقليمية" أو ما يطلق عليها باري بوزان (**مجمعات الأمن الإقليمي Regional Security Complexes**) بوصفها إطار تنسيقي ناجح وفعّال للتعاون والتنسيق ينعكس على مستويين: الأول: الأمن الوطني الداخلي للدولة. والآخر: الأمن الدولي.

ومن خلال الدراسات الخاصة بالتكتلات الإقليمية والأمن نجدهما يعكسان ثنائية التعاون/الصراع، فوجود تكتلات إقليمية ذات درجة عالية من الاعتماد المتبادل بين فواعلها يساهم بشكل كبير في تحقيق الأمن في الإقليم، كما أن توفر عامل الأمن ضمن إقليم ما يفسح المجال واسعا

أمام تطور التكتلات الإقليمية هيكليا ووظيفيا، أين تصبح الوحدات مطمئنة على أمنها وتواجدها ما يدفعها إلى البحث عن الرفاهية من خلال إقامة مشاريع تنموية.[1]

إنّ العلاقة بينهما هي علاقة طردية، ومثال ذلك فرنسا وألمانيا اللتين تمكنتا من تجاوز الحساسيات والخلافات التاريخية وسنين من الحروب وذلك من خلال إقامة الجماعة الأوروبية للفحم والصلب والتي تطورت وأضحت اليوم ما هو عليه الاتحاد الأوروبي والذي يعمل على بناء هوية أمنية وسياسة خارجية مشتركة.[2] وكذا مثال في إقليم جنوب شرق آسيا وهو الآخر عرفت دوله حروب طويلة حيث اتسّم الإقليم بالنزاعات الداخلية والصراعات الطويلة وتكتلها خفّض من هذه الحروب وأصبحت شبه منعدمة.

كما نجد أنّ هناك صلة بين الإقليمية والأمن والتي تتعلق بالآثار الإقليمية للصراعات المحلية، فهي تعتمد على طبيعة المجمع الأمني والطريقة التي ترتبط بها المشاكل الأمنية المختلفة عموديا وأفقيا في مناطق متفاوتة كليا. فمفهوم الأمن يتوجب ضرورة تحويل زاوية التحليل للدراسات الاستراتيجية من المستوى الدولي إلى المستوى الإقليمي باعتبارها الأنسب لحالة الدراسات العملية الخاصة بالأمن حيث أنّ مستوى النظام الدولي أو العالمي بعيد جدا عن المصالح الحقيقية والسلوك المنتظم للدول، كما أن التركيز على أمن الدولة فقط يستبعد عمليا درجة عالية من الترابط الذي تم التوصل إليه على مستوى الأمن في عالمنا المعاصر. فآثار العولمة وانهيار نظام القطبية الثنائية أدت إلى تراجع التركيز على الأمن العالمي وإعادة صياغة المصالح الرئيسية للأمن بالنسبة للقوى الكبرى على الصعيدين الإقليمي والمحلي، الأمر الذي يعني "إضفاء الطابع اللامركزي على نظام الأمن الدولي" وظهور "مجمعات إقليمية للأمن متباينة نسبيا" و"إضفاء الطابع الإقليمي على الأمن العالمي".[3]

كما نلاحظ أيضا أنّ هناك علاقة وطيدة بين طبيعة المركب الأمني ونوع النظام الأمني الإقليمي المتبع، فمثلا مركبات الأمن الإقليمي المركزة يمكن أن تنتج جماعات أمنية فجنوب أمريكا مثلا هي

---

[1]- قرامدي سعدية، **التكتلات الإقليمية كآلية لتحقيق الأمن الإقليمي "دراسة حالة الاتحاد الأوروبي** (مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: دراسات إقليمية، جامعة مولود معمري-تيزي وزو-، 1018-2019)، ص.70.

[2]- لبنى جصاص، دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي، **مرجع سابق**، ص.67.

[3]- أحمد يوسف كيطان، "الإقليمية والأمن الوطني والدولي: علاقة التأثير المتبادل"، **قسم الدراسات الاقتصادية**، 2018/05/15، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، متاح على الرابط التالي: **https://alnahrain.iq/post/257**، ص.02.

مركب أمني إقليمي معياري وجماعة أمنية، أما جنوب شرق آسيا فهي مركب أمني إقليمي معياري في حين يشكل إقليم شرق آسيا مركب أمني إقليمي مركز.[1]

كما أنّها تساعد الباحثين على التنبؤ باحتمالات قيام اتحادات أمنية إقليمية على درجة عالية من التعاون، وهذا من خلال إدراك طبيعة المركب الأمني المتواجد على مستوى الإقليم المعني بالدراسة.[2]

ويشكل الأمن الإقليمي أحد مستويات حماية العلاقات المتبادلة بين دول منطقة جغرافية ضد زعزعة استقرار الأوضاع والأزمات والنزاعات العسكرية ذات الأبعاد الإقليمية، ووفقا للنظام الأساسي للأمم المتحدة.[3] (المادة 52، الصفحة 1) فإنّ إبرام معاهدات إقليمية معينة وإنشاء هياكل إقليمية معينة أمر مقبول، كما أنّ ضمان الأمن في المنطقة وحل المنازعات والصراعات بطرق سلمية والمساهمة في حلها، فضلاً على المشاكل المتعلقة بنزع السلاح والحد من التسلح، تدخل في نطاق اختصاصها لاسيما فيما يتصل بعلاقة نزع السلاح وتأثيره على الأمن الإقليمي.

ويمكننا أن نُخلص أخيرا إلى أنّ أحد أفضل الحلول في تطوير الدراسات الأمنية هو النظر إلى قضية الأمن في النظام الدولي من خلال التركيز على تحليل الأمن في مستوى النظم الإقليمية على أساس دراسة الحالة الأمنية لكل دولة من دول الإقليم، وإعمال بعض المفاهيم واستراتيجيات الأمن الوطني القابلة للتطبيق والاستمرار وتكييفها بصورة مُنظمة تنطوي على إجراءات يمكن تنفيذها على المستوى الإقليمي، فالنموذج الجديد للأمن من منظور التخطيط وحساب تأثير نظام الأمن الإقليمي على وظائف النظام الأمني العالمي يوفر سلسلة من المزايا المعقولة عن طريق استحداث آليات جديدة

---

[1]- Amitav Acharya, "The emerging regional architecture of world politics", **The Johns Hopkins University Press**, vol.59, N°.4, (July 2007), p.638.

[2]- لبنى جصاص، دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي، **مرجع سابق**، ص.67.

[3]- **المادة 52 من النظام الأساسي للأمم المتحدة** تنص على:

1. ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحاً فيها ومناسباً ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد "الأمم المتحدة" ومبادئها.
2. يبذل أعضاء "الأمم المتحدة" الداخلون في مثل هذه التنظيمات أو الذين تتألف منهم تلك الوكالات كل جهدهم لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة هذه الوكالات وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن.
3. على مجلس الأمن أن يشجع على الاستكثار من الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية بطريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة تلك الوكالات الإقليمية بطلب من الدول التي يعنيها الأمر أو بالإحالة عليها من جانب مجلس الأمن.
4. لا تعطل هذه المادة بحال من الأحوال تطبيق المادتين 34 و35." نقلا عن:https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text

للأمن على المستوى الإقليمي تحد من دوامة المنافسة على القوة العسكرية وتحويل الصراع من منطقة القتال المسلح إلى المجالات غير العسكرية.

استنتاجات الفصل الأول:

تعتبر التكتلات الإقليمية عملية وحالة تلجأ إليها دول ضمن منطقة محددة لتحقيق أهداف مختلفة ومتعددة ولكن ترتكز جميعها حول دفع عملية التنمية وتحقيق أمن واستقرار المنطقة.

يقوم التكامل الإقليمي بين دول متجاورة لها تجانس وتقارب في المستويات الاقتصادية بين دول متقدمة (شمال-شمال) أو بين الدول (جنوب-جنوب) وهذه الأخيرة معظمها لم تكتب لها النجاح.
إنّ حاجة المجتمعات إلى الأمن وضمان مصالحها وبناء أمنها الإقليمي هو الدافع الأكبر لإنشاء التكتلات الإقليمية.

عرف التكامل الاقتصادي والذي هو تكامل إقليمي بالأساس في مسار تطوره مرحلتين متميزتين:

1. مرحلة الإقليمية القديمة والتي تجسدت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى نهاية الحرب الباردة ويركز هذا النوع من الإقليمية على العامل الجغرافي والتجانس الاقتصادي كأساس لقيام التكامل والتكتلات الاقتصادية.

2. مرحلة الإقليمية الجديدة بدأت مع مطلع التسعينات وترتكز على العامل الاقتصادي لقيام التكتلات، وقد يقوم هذا النوع بين دولا متفاوتة في النمو الاقتصادي (شمال-جنوب) وشهدت هذه المرحلة إعادة إحياء لبعض التجمعات القديمة.

قد لا يعكس النظام الإقليمي العلاقات التعاونية دائما، فقد يتسم بعلاقات صراعية وهذا عكس التكتل الإقليمي والذي تكون علاقاته تعاونية أكثر منها صراعية. وهنا يمكن اعتبار التكتل الإقليمي كأهم إطار لتحقيق تعاون أمني إقليمي.

الفصل الثاني: الإقليمية في جنوب شرق آسيا: رابطة أمم جنوب شرق آسيا

يمثل النظام الفرعي لجنوب شرق آسيا وحدة ذات أهمية متزايدة في النظام الدولي، وتعتبر رابطة آسيان التي تمثل الغطاء المؤسسي لهذا النظام الفرعي من المنظمات الإقليمية التي اكتسبت ثقلا في حدود الإقليم وخارجه، والتي استطاعت خلال الخمسين سنة الماضية (1967-2017) تحقيق العديد من الإنجازات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى المجال السياسي والأمني بين الوحدات السياسية المكونة لها. رابطة أمم جنوب شرق آسيا لا تعتبر وليدة اليوم وإنما ثمرة جهد بذلته الدول الأعضاء للوصول إلى ما وصلت إليه اليوم بما يعرف بالآسيان كمنظمة إقليمية ناجحة رغم الاختلاف في عدة جوانب بين دولها الأعضاء.

هذا ما سنحاول التعرض إليه في هذا الفصل بعرض الخطة التالية:

المبحث الأول: المكانة الجيوسياسية والأمنية لإقليم جنوب شرق آسيا.

المبحث الثاني: رابطة أمم جنوب شرق آسيا: النشأة والتطور.

المبحث الثالث: التفاعلات الداخلية والخارجية لمنظومة آسيان.

المبحث الأول: المكانة الجيوسياسية والأمنية لإقليم جنوب شرق آسيا

المطلب الأول: جنوب شرق آسيا: مقاربة جيوسياسية

لعل ما يميز دول إقليم جنوب شرق آسيا أنها حديثة عهد الاستقلال والتكوين، خضعت أغلب دول هذا الإقليم للاستعمار الأوروبي.[1] يقع جنوب شرق آسيا داخل فضاء تحده الصين تقريبًا من الشمال، ومن الشرق المحيط الهادئ، ومن الجنوب الشرقي أستراليا، ومن الجنوب المحيط الهندي، ومن الجنوب الغربي خليج البنغال والهند.[2] وتبلغ مساحتها 4.5 مليون كلم^2 وتتكون من إحدى عشرة دولة تضم أكثر من 600 مليون نسمة، كما تقع في مفترق طرق بين المحيط الهادي والهندي، وبين قارتي آسيا وأوقيانوسيا وبين عالمين الهندي والصيني.[3] وينقسم الإقليم من الناحية الجغرافية إلى إقليمين فرعيين: الأول البر الرئيسي وهو الجزء الرئيسي من الإقليم والذي يشمل كل من ميانمار، كمبوديا، لاوس، تايلاند، فيتنام وشبه الجزيرة الشمالية لماليزيا والثاني الإقليم الفرعي الجزري أو المنعزل الذي يشمل كل من بروناي، تيمور الشرقية، إندونيسيا، الفلبين، سنغافورة وبقية ماليزيا. [4]

وحسب تصنيف "**لويس كانتوري**" و"**ستيفن شبيغل**" لقد تم تقسيم الإقليم إلى دول القلب ودول المحيط حيث تمثلت دول القلب في (اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين) بينما دول المحيط تمثلت في (لاوس، فيتنام الشمالية والجنوبية، كمبوديا وتايلاند) وتمثلت كل من سنغافورة وغينيا الجديدة وتيمور وبورما دول تابعة.[5]

---

[1]- عشور قشي، نظرية مركب الأمن الإقليمي، **مرجع سابق**، ص.94.

[2]- Donald E.weatherbee, **international relations in southeast Asia: the struggle for autonomy** (London: Rowman & Littlefield Publishers, Inc, 2009), p.09.

[3]- حميدة لحمر، **التعاون الأمني في جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة: المحددات والآليات** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: التعاون الدولي، جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل-2015-2016)، ص.32.

[4]- عشور قشي، نظرية مركب الأمن الإقليمي، **مرجع سابق**، ص.96.

[5]- Cantori, L.J.and Spiegel, S.L, **The International Politics of Regions: A Comparative Approach** (Prentice Hall: Englewood Cliffs, N.J.,1970), pp.55-56.

الخريطة رقم 02: خريطة دول جنوب شرق آسيا.

نلاحظ من خلال هذه الخريطة أن دول جنوب شرق آسيا تشغل اليابسة والجزر وأشباه جزر وأرخبيلات فإندونيسيا مثلا تتكون من 17508 جزيرة في حين أن الفلبين عبارة عن أرخبيل يضم 7000 جزيرة، كما تطل على عدة مضايق بحرية مهمة بالنسبة للتجارة الدولية ما أعطى للمنطقة أهمية وديناميكية أكثر حيث يعتبر كل من مضيق ملقا، سوندا ولومبوك شريان للتجارة العالمية لكونها ممرات نسبتها 58% من التجارة العالمية. [1]

المصدر: https://0i.is/KJ37

تاريخ التصفح: 2021/05/17

الخريطة رقم03: موقع مضيق مالقا في جنوب شرق آسيا.

المصدر: image google

[1]- حميدة لحمر، **مرجع سابق**، ص.33.

كما تتميز دول جنوب شرق آسيا بشدة التفاوت فيما بينها إمّا من حيث المساحة وعدد السكان، أو الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن اعتبار هذا التفاوت أنّه الأعلى بين جميع التكتلات الإقليمية في العالم، إذ يضم الإقليم دولا فقيرة (ميانمار ولاوس) وأخرى غنية (سنغافورة).[1] إضافة إلى أنّ الاختلافات في المعتقدات والممارسات الدينية في الإقليم تتوافق تقريبا مع التقسيم الجغرافي القاري والبحري حيث يشمل هذا الإقليم مجموعة من الأديان كالإسلام فهناك أكثر من40 % من سكان جنوب شرق آسيا يعتنقون الإسلام. إضافة إلى الديانة البوذية، المسيحية، الكونفوشيوسية، ولا تزال أقليات عرقية مصنفة على أنها أرواحية والتي تصنف ضمن دعاة الآلهة والأرواح المحلية. [2]

ومن خلال دراسة قام بها "**جاسم شعلان**" للأبعاد الاقتصادية والجيوبوليتيكية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا تبين أنّ الإقليم يقع ضمن ما يعرف بالهلال الداخلي لمنطقة القلب التي اقترحها "**ألفريد ماكيندر Halford Mackinder**" وذلك من خلال نظريته (القوة البرية) كما يمثل الإقليم وفقا له أيضا جزءا من الامتداد الأرضي في نظرية "**نيكولاس سبيكمان Nicholas Spykman**" (الأطراف القارية).[3]

ومن الناحية السياسية، لم تكن هناك ثقافة سياسية مشتركة في الإقليم قبل نهاية الحرب الباردة، فالتقسيم الذي كان قائما آنذاك هو تقسيم سياسي كلي بين جنوب شرق آسيا شيوعي وجنوب شرق آسيا غير شيوعي مع اختلاف الأنظمة التي تتراوح بين نظام ملكي مطلق (بروناي)، ثلاث ملكيات دستورية (ماليزيا، تايلاند، كمبوديا)، أربع جمهوريات تمثيلية (إندونيسيا، الفيليبين، سنغافورة، تيمور الشرقية)، مجلس عسكري (ميانمار).

ابتكر "**كلارك نير Clark Neher**" و "**روس مارلي Ross Marley**" مقياسا للديمقراطية في جنوب شرق آسيا والذي يصنف البلدان إلى أربع فئات بناء على متغيري مشاركة المواطنين والمنافسة الانتخابية، كان على النحو التالي: دول ديمقراطية، شبه ديمقراطية، شبه سلطوية واستبدادية. ففي عام 2007 لم تكن هنالك سوى ديمقراطية واحدة فقط في جنوب شرق آسيا هي إندونيسيا، شبه ديمقراطية (ماليزيا، الفيليبين، تايلاند، تيمور الشرقية)، شبه سلطوية (كمبوديا، سنغافورة)، استبدادية (ميانمار، فيتنام، بروناي ولاوس).[4]

---

[1]- عشور قشي، نظرية مركب الأمن الإقليمي، **مرجع سابق**، ص.ص.98-97.

[2] -Donald E.Weatherbee, **Op. Cit,** pp.12-13.

[3]- عشور قشي، نظرية مركب الأمن الإقليمي، **مرجع سابق**، ص.99.

[4]- Donald E.Weatherbee, **Op. Cit**, pp.14-15.

المطلب الثاني: جنوب شرق آسيا: مقاربة جيو-أمنية

أولا: بدايات ظهور الأمن الإقليمي في جنوب شرق آسيا

في بداية الأمر كانت أنماط التعاون الأمني لدول الرابطة قائمة على نمطين أساسيين: التعاون الدفاعي المتعدد الأطراف والتعاون الأمني تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية والشركاء الاستراتيجيين، وعلى إثر تراجع هذين النمطين اعتمدت دول الرابطة على بناء ترتيبات أمنية إقليمية وإجراءات بناء الثقة وظهر ذلك في نجاح "طريق آسيان" في منع اندلاع الحروب فيما بين الدول والعمل على تسوية النزاعات بالوسائل السلمية دون اللجوء إلى القوة. لكن هذا لا يعني القضاء على جميع النزاعات الحدودية.[1]

لعل أن أبرز حافز لإنشاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا هو الحافز الأمني حيث أن هذا الإقليم عرف نزاعات وصراعات، إذ وجدت دول آسيان نفسها في مواجهة التهديد المتعلق في امتداد النزاعات خاصة وأنّ أحداث الحرب الباردة أثرت بشكل كبير على ذات الإقليم ما أنتج عدة صراعات خاصة الأزمة الفيتنامية.[2]

من المعروف أنّ دول إقليم جنوب شرق آسيا كانت خاضعة للاستعمار الأوروبي لعقود طويلة، الأمر الذي أدى إلى غياب الديناميات الأمنية المحلية. ومن وجهة نظر "باري بوزان" و"أوول ويفر" فانّ المركب الأمني الإقليمي لجنوب شرق آسيا ظهر نتيجة لعمليات تصفية الاستعمار في الإقليم. ونتيجة لتفاعل دول الإقليم فيما بينها سلبيا برزت الديناميات الأمنية المحلية بما يعرف ب"**تشكيل الصراع conflict formation**" عند بوزان ووايفر، والذي يشير إلى انتشار الصراعات البينية بين تلك الدول حديثة الاستقلال.[3]

تقدم منطقة جنوب شرق آسيا نموذجا لما يطلق عليه "المركب الأمني Security complex"، ويقصد به أنّ التزايد في درجة الاعتماد المتبادل بين دول الإقليم من شأنه أن يخلف تأثيرات أمنية متبادلة، تلك التأثيرات الأمنية لا تقتصر على الأمن العسكري فحسب بل تشمل الأمن الاقتصادي

---

[1]- أمنة ميعوات، عبد الكريم كيبش، "دور التنمية في تحقيق الأمن: دراسة حالة دول جنوب شرق آسيا"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، م.10، ع.01، (جانفي 2021)، ص.378.

[2]- لبنى جصاص، دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي، **مرجع سابق**، ص.ص.84-85.

[3]- عشور قشي، نظرية مركب الأمن الإقليمي، **مرجع سابق**، ص.ص.94-95.

والبيئي والمجتمعي. وفي ظل هذا النموذج الأمني المعقد فإنّ مواجهة القضايا الأمنية تتطلب تعاونا إقليميا.[1]

إنّ النموذج الأمني لرابطة أمم جنوب شرق آسيا الذي تم تعزيزه من خلال منتدى آسيان الإقليمي جعل من الممكن اتخاذ بعض القرارات الجماعية الإقليمية من خلال الحوار وصياغة السياسات. يسعى التعاون الأمني إلى بناء روابط سياسية واجتماعية وأمنية أعمق من خلال الحوار وبناء التوافق مما يخلق أساسا لأطر أمنية مؤسسية وقانونية جديدة. في حين مهّد الجماعة السياسية والأمنية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (APSC) الطريق أمام حاجة الدول إلى التعاون الأمني الإقليمي على الحدود جنبا إلى جنب مع المواءمة السياسية القائمة على القواعد بين الدول الأعضاء. تَخصُص الجماعة السياسية والأمنية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا هو أنّها تعتزم إعادة تشكيل التعاون الإقليمي على مستوى متعدد الأوجه بحيث تخضع الدول الأعضاء لمجموعة من القواعد وفي غضون ذلك تحدث "الجماعة الأمنية".[2]

ثانيا: قضايا الأمن في جنوب شرق آسيا.

يرتبط مفهوم الأمن في جنوب شرق آسيا بمجموعة من العوامل منها المرتبط بالداخل أي دول الإقليم فيما يتعلق باستقرار الأنظمة السياسية لدول الإقليم من جهة، والحد من النزاعات الحدودية من جهة أخرى. ومنها المرتبط أيضا بالقضايا والرؤى الاستراتيجية للقوى الإقليمية كاليابان والصين والقوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والاتحاد الأوروبي وهذا فيما يتعلق بالتهديدات العابرة للحدود كظاهرة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة.

يمكن تقسيم التهديدات الأمنية في جنوب شرق آسيا إلى:

التهديدات الأمنية التقليدية(التماثلية) والتي يغلب عليها عادة الطابع العسكري، إذ تتشابه فيه الفواعل من حيث الخصائص كالتهديد العسكري باستخدام القوة بين الدولة "أ" والدولة "ب"، القرصنة البحرية...، والتهديدات الأمنية الجديدة(لا تماثلية) والتي تأخذ الشكل الجديد للتهديد وتشمل على التحديات الأمنية الدولية التي ظهرت خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة، خاصة وأنّ نهايتها قد رافقها انتقال في مفهوم الأمن من التقليدي العسكري الضيق إلى الحديث الواسع وذلك نظرا لتغير

[1]- خديجة عرفة محمد، "التهديدات غير التقليدية للأمن في جنوب شرق آسيا"، **مجلة السياسة الدولية**، ع.177، (جويلية 2009)، ص.165.

[2]- Menik Wakkumbura, "ASEAN's Security Cooperation and non-traditional Security (NTS) Challenges", published in: Academia Letters, May 2021, Consultation date: 22/07/2021, Available in: **https://2u.pw/6sptu**.

مستوى وطبيعة التهديدات وتعتبر هذه الأخيرة كل ما يهز الأمن والاستقرار الوطني والإقليمي للدولة.[1] وهي التهديدات التي تبنى على عدم إمكانية تحديد غاية العدو إذ تكون بين أطراف غير متكافئة كالإرهاب، تهريب الأسلحة، الجريمة المنظمة، الأمراض والأوبئة، التغير المناخي... وتختلف التهديدات اللاتماثلية عن نظيرتها التماثلية بكون أنّ التهديدات التقليدية تشمل على تكافؤ وتساوي أطرافها من حيث القوة والنفوذ أما التهديدات اللاتماثلية فتتميز بتناظر اطرافها.[2]

فإذا كان المفهوم التقليدي للأمن يقوم على أنّ مصادر تهديد أمن الدولة ذات صبغة عسكرية وتأتي من خارج الحدود، والقوة العسكرية هي أنسب سبيل لمواجهتها فإنّ منطقة جنوب شرق آسيا أصبحت مواجهة بقائمة طويلة من مصادر التهديد التي تنبع من الداخل أيضا وليس من الخارج فقط، بعضها ليست له طبيعة عسكرية كما أن اللجوء للقوة ليس بديلا ملائما لمواجهتها والأهم من ذلك تتسم تلك التهديدات بأنّها **تهديدات عابرة للحدود القومية Cross National Borders**بحيث أنّ مواجهتها تتطلب قدرًا أكبر من التعاون الإقليمي بين دول المنطقة.[3]

1. قضايا الأمن التقليدي (التهديدات التماثلية)

كما ذكرنا سابقا، تعرف دول جنوب شرق آسيا انقسامات طائفية وعرقية وهو ما جعل الدول تعاني من لا استقرار داخلي ونشوب حروب وتوترات داخلية والتي تعيق عملية التنمية الداخلية والتكامل الإقليمي. كما أنّ كون دول الإقليم حديثة الاستقلال جعلها تعرف العديد من الحركات الانفصالية والانقلابات العسكرية والمظاهرات المناهضة للحكم التسلطي فيها، خاصة في ظل انتشار قيم الديمقراطية والحكم الراشد. ومن بين العداوات والنزاعات التي عرفتها المنطقة نذكر:[4]

أ. التهديدات الأمنية البينية:

- النزاع بين كل من ماليزيا، إندونيسيا، سنغافورة والفلبين والتي تولدت عن فكرة الجامعة الماليزية الرامية لجمع الشعوب الماليزية المسلمة في هذه الدول المتصادمة مع الهند والصين، وقد زادت حدة هذه النزاعات حين قامت إندونيسيا بشن حركة عسكرية ضد ماليزيا في فترة حكم "سوكارنو Sukarno" وهو ما انتهى بتنازله عن الحكم عام 1965.

---

[1]- ثيمنة جواد، جهيدة حميد، **الاستراتيجية الامريكية إزاء المتوسط بين الهيمنة والأمننة لفترة ما بعد الحرب الباردة**، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص: دراسات متوسطية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2015-2016)، ص.76.

[2]- رنا شاهين، **البعد الأمني للسياسة الخارجية التركية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، (مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص: دراسات متوسطية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2018-2019)، ص.30.

[3]- خديجة عرفة محمد، **مرجع سابق**، ص.165.

[4]- حميدة لحمر، **مرجع سابق**، ص.ص.47-48.

- توتر العلاقات بين ماليزيا والفلبين وذلك بسبب مطلب مانيلا في إقليم "صباح".
- النزاع بين سنغافورة وماليزيا بعد طردها من الاتحاد الماليزي الذي يضم 13 ولاية (اتحاد الملايو) والذي حصل على استقلاله عن الحكم البريطاني عام 1957، وفي عام 1961 اقترح "التونكو عبد الرحمن" إنشاء دولة اتحادية تضم ماليزيا الشرقية المكونة من "بورنيو" الشمالية (صباح حاليا) وإقليم "ساراواك" وكذا بروني وسنغافورة، إلاّ أنّ بروني رفضت الانضمام له، وأقيمت الدولة الاتحادية عام 1963 ثم رُفضت وفُصلت منه سنغافورة بعد أن ضمتها بريطانيا.
- النزاع بين ماليزيا وتايلند ذلك بسبب التعاطف الماليزي مع المالاويين في جنوب تايلاند.
- النزاع بين تايلاند وكمبوديا ذلك بسبب احتلال تايلاند لمعبد "برياه فيهيار" الواقع في الحدود الكمبودية بعد الانسحاب الفرنسي من الهند الصينية عام 1945 وهو ما اعتبرته كمبوديا انتهاكا لسيادتها.
- النزاع بين كمبوديا وفيتنام حين قامت القوات الفيتنامية بغزو كمبوديا عام 1979 والتي انسحبت منها عام 1989.
- معضلة بحر الصين الجنوبي:

يحتوي بحر الصين الجنوبي على ممرات بحرية ذات اهمية عالمية ومناطق صيد غنية واحتياطات ضخمة من النفط والغاز. ودخل أعضاء الآسيان في صراع مع الصين حول المنطقة والتي أصبحت نقطة التحول الحرجة في الجغرافيا السياسية لمنطقة جنوب شرق آسيا وذلك إثر مزاعم الصين في المنطقة، لكنهم يعملون من أجل وضع مدونة سلوك ملزمة ستكون الوحدة داخل الآسيان والجهود الدبلوماسية المستمرة ضرورية لمنع النزاعات التي تؤدي إلى صراع مسلح، ذلك من خلال حل التناقضات الداخلية وتحقيق الاستقرار ما يجعل آسيان قادرة على تعزيز مركزيتها في البنية الأمنية للمنطقة وكذلك أهميتها في الساحة العالمية.[1] ومع حلول 2015 تصاعدت حدة التوتر في بحر الصين الجنوبي بشكل كبير في ظل محاولات الصين تغيير الوضع القائم في المنطقة عن طريق بناء الجزر واستصلاح الأراضي على نطاق واسع. والتي شرعت الصين في تنفيذها على نحو متسارع، فقد أدى

[1]- Alessio Fratticcioli, "ASEAN and the South China Sea Disputes: the Search for Peace and Stability Through Security Cooperation", **ASIAN Review** (26, 2013), p.13.

إنشاء الصين لجزر صناعية في جزر سبراتلي إلى دخولها في مواجهة مع دول جنوب شرق آسيا والولايات المتحدة.[1]

ومن أسباب هذه النزاعات:[2]

- التمييز ضد الأقليات العرقية والدينية (بورما، إندونيسيا، ماليزيا، تايلاند والفلبين)
- انهيار النظم السياسية في بعض الدول ككمبوديا وميانمار.
- تعثر وتراجع عمليات السلام (إندونيسيا، ميانمار والفلبين).
- ارتفاع التطرف الديني (إندونيسيا، ماليزيا وجنوب تايلاند).
- كما اعتُبرت تبعات الأزمة الاقتصادية لعام 1997 أحد أهم أسباب تأجج الاضطرابات السياسية في المنطقة (إندونيسيا) ما أدى إلى ظهور حركات انفصالية وتدهور الأوضاع الاقتصادية وبذلك تفشي ظاهرة الجريمة المنظمة والعصابات الإجرامية وغيرها....

ب. التهديدات الأمنية المحلية:

ومن بين أهم وأقوى النزاعات الداخلية في إقليم جنوب شرق آسيا:

- **النزاع في ميانمار:**

بدأت المشكلة في بورما حين تم تهجير حوالي 200 ألف مسلم التي يطلق عليها اسم "شعب الروهينجا" والذين هم من أصول عربية وتبلغ نسبتهم 42 مليون نسمة، من إقليم "أراكان" إلى بنغلاديش من طرف الحكومة، وقد بدأت بوادر هذه المشكلة في عام 1784 حين تم غزو هذه الأقلية وحرمانها من حقوقها ومصادرة الأوقاف الإسلامية وحرمت من حقوقها حيث صدر في 1983 قانون لا يمنح الجنسية البورمية إلا لمن عاش في ميانمار قبل 1884، ما تسبب في حرمان المسلمين الذين عجزوا عن إثبات ذلك وكذا عدم تمتعهم بحقوقهم الاقتصادية. وما يمكن استخلاصه هو أنّ الأقلية المسلمة في ميانمار تعرضت للاضطهاد والتهميش على جميع المستويات ولا يزال الوضع لحد اليوم رغم التقليل منه، ما خلق نوع من اللا-استقرار وتهديد الأمن والسلم العالميين.[3]

وأحدث وضع في ميانمار هو الانقلاب العسكري في أواخر عام 2020، فنظرا لموقع ميانمار الاستراتيجي على الممر الذي يربط بين المحيطين الهندي والهادئ حيث تشترك في الحدود مع الصين،

---

[1]- جوناثان بيركشاير ميلر، **بحر الصين الجنوبي: بؤرة الصراع القادم**، (تر: كريم الماجري، مركز الجزيرة للدراسات، 06 جوان 2016)، ص.03.

[2]- **المرجع نفسه**، ص.56.

[3]- حميدة لحمر، **مرجع سابق**، ص.ص.56-57.

بنغلاديش، الهند، لاوس وتايلاند فإن الاضطرابات العنيفة هناك قد تزعزع استقرار المنطقة بأسرها وبالفعل بدأت الأزمة تهز إحدى ركائز النظام الاقليمي: رابطة أمم جنوب شرق آسيا والتي انقسم أعضاؤها حول كيفية الاستجابة لهذا الانقلاب. فبموجب المبادئ المنصوص عليها في ميثاق آسيان دعت اندونيسيا وماليزيا وسنغافورة إلى وقف فوري للعنف من قبل المؤسسة العسكرية في ميانمار وإطلاق سراح "سو تشي" وغيرها من المعتقلين السياسيين واستعادة الحكم الديموقراطي القائم على نتائج انتخابات نوفمبر 2020. لكن بعض البلدان الأعضاء الأخرى خاصة كمبوديا، لاوس وفيتنام تفضل التأكيد على معيار آسيان المتمثل في عدم التدخل في شؤون البلدان الأعضاء الأخرى الداخلية. فليس من قبيل المصادفة أنّ الحكومات الأكثر ديموقراطية في آسيان تدعو إلى الرد على الانقلاب في ميانمار، في حين تدعم حكوماتها الاكثر استبدادا نهج عدم التدخل وهذا يسلط الضوء على حدود التكامل الإقليمي التي تنطوي عليها أنماط مختلفة من الأنظمة.[1]

- **النزاع في الفلبين:**

بدأ النزاع في الفلبين في عام 1970 حين اتهم المسلمون الحكومة بدعمها للجماعات المسيحية، وقد تأسست "الجبهة الوطنية لتحرير مورو" من طرف المسلمين عام 1972 والتي كانت تنادي بتقرير المصير واستقلال ما سمي ب "وطن بابجنسا مورو" الذي يضم سكان الجنوب، وقادت الجبهة العديد من الهجمات والمواجهات المسلحة ضد النظام الفلبيني. وفي عام 1976 دخل الطرفان في مفاوضات بوساطة ليبية أسفرت عن توقيع اتفاقية طرابلس والتي أعطت للمسلمين الحكم الذاتي إلاّ أنّها لم تدخل حيز التنفيذ وبذلك عاد التوتر بين الطرفين إلى حين وساطة إندونيسية عام 1993 وتم التوقيع على اتفاقية سلام جديدة.[2]

- **النزاع في إندونيسيا: (تيمور الشرقية)**

عُرفت جزيرة تيمور الشرقية كونها مستَعمرة برتغالية في الماضي، وبعد ذلك استعمرتها إندونيسيا في 1975 وضمتها إلى أراضيها في 1976. إلاّ أنّ منظمة الأمم المتحدة لم تعترف بسيادة إندونيسيا على المنطقة، كما رفض سكان تيمور الشرقية الإنصياغ لحكم إندونيسيا وقاموا بالتمرد عليه ما أدى إلى مواجهات راح ضحيتها الآلاف من القتلى، مثلما حدث في مجزرة عام 1991. وفي عام 1996 تم ضم تيمور الشرقية إلى إندونيسيا واعتبارها المحافظة رقم 27 في البلاد، استطاعت الحكومة

---

[1]- ثيتينان بونغسوديراك، **انقلاب ميانمار وأصداؤه العالمية** (تر: مايسة كامل، تاريخ النشر: 2021/04/2، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/nnep تم الاطلاع بتاريخ: 2021/07/23).

[2]- حميدة لحمر، **مرجع سابق**، ص.57.

اضعاف الحركة المتمردة ضد قرار الضم خاصة مع القبض على زعيمها "خوسيه جوسماو José Gusmao" عام 1992 وخليفته "أنطونيو جوس دي كوستا Antonio Jose De Costa" عام 1993. وفي العام التالي (1994) إندلعت أعمال عنف في الجزيرة وتم تقديم اقتراح للأمم المتحدة يتضمن خطة سلام وهي: قبول سيادة إندونيسيا على تيمور الشرقية ذلك لمدة 12 سنة كمرحلة انتقالية وذلك قبل تقرير المصير ويتم بعدها منح الحكم الذاتي لها في إطار الفدرالية الإندونيسية ويتم فيها اجراء استفتاء لتقرير المصير والاختيار بين البقاء تحت سيادة إندونيسيا أو الحصول على الاستقلال وهو ما حصلت عليه فيما بعد.[1]

- **النزاع في كمبوديا:**

أدى الهجوم واحتلال كمبوديا من قبل القوات الفيتنامية على مدى عقد من الزمن إلى خلق أخطر تحد أمني لرابطة أمم جنوب شرق آسيا منذ إنشائها. وقد رأت الرابطة في تصرف فيتنام انتهاكًا لمعاييرها. كما أن الصراع في كمبوديا اختبر العلاقات بين دول آسيان وثقافتها الناشئة عن الوحدة والتوافق. تحدى الخلاف داخل أعضاء آسيان بشأن كيفية التعامل مع الصراع ودور آسيان المزعوم في التسوية السلمية للنزاعات الإقليمية دون تدخل من القوى الخارجية.

إن تقدم آسيان نحو التوسع ليشمل جميع دول جنوب شرق آسيا العشر قد تعطّل بشدة بسبب تصاعد التوترات السياسية في كمبوديا التي أدت إلى الصراع العنيف في "بنوم بنه" في 5-6 جويلية والإطاحة برئيس الوزراء الأول الأمير "**نورودوم رانارىده Norodom Ranariddh**". وقد خلقت التطورات منذ أوائل جويلية مشاكل كبيرة لكمبوديا وأثارت مجموعة جديدة من المشاكل لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وهي تسعى إلى مواصلة الحوار وإعادة تطوير أساس لانضمام كمبوديا، إضافة إلى النقاش حول مدى قدرة آسيان على ممارسة تأثير إيجابي على التطورات الداخلية في دول جنوب شرق آسيا.[2]

- وتعتبر هذه الخلافات دافعا للبحث عن نمط جديد من العلاقات للحد منها وتجاوزها خاصة بعد أن قامت هذه الدول ببناء وتطوير علاقات تعاونية مشتركة.

كما عرفت الدول الأعضاء في آسيان العديد من النزاعات والتوترات الحدودية مع بداية الستينات، حيث أنّ معظم الدول كانت مستعمرة باستثناء تايلاند، وهذا ما خلق خريطة غير متناسقة

[1]- **المرجع نفسه**، ص.58.

[2]- Frank Frost, " ASEAN at 30: Enlargement, Consolidation and the problems of Cambodia", published in: (25 August 1997), consultation date: 06/06/2021, available in: **https://0i.is/xUYf**

ومختلطة ما تسبب في ظهور العديد من النزاعات حول الحدود بين دول الإقليم ومنها ذات الطابع الإيديولوجي أيضا.

2. قضايا الأمن غير التقليدي (التهديدات اللاتماثلية)

أصبحت رابطة آسيان تواجه تحديات أمنية جديدة مع نهاية الحرب الباردة ما أثر على مفهوم الأمن وآليات تحقيقه، الأمر الذي استدعى تعاونا أمنيا مشتركا بين أعضائها، وفي إطار جهود الأعضاء لتجنب النزاعات أنشأت جماعة أمن آسيان ASC بهدف ضمان السلام في المنطقة عام 2001.[1] إذ باتت هذه التحديات مرتبطة بالقارة أكملها وليس فقط بإقليم جنوب شرق آسيا. وسعت الرابطة أيضا إلى تشكيل الجماعة الأمنية السياسية لتعزيز دورها كقوة دافعة في الإقليم وقد أعلن تأسيسها بحلول عام 2020 في اتفاق بالي الثاني 2003 لكن تقرّر بعدها تأسيسها بحلول عام 2015.

إضافة إلى ذلك تكثيف دول آسيان للتعاون خاصة فيما يتعلق بالقضايا الأمنية العابرة للحدود مثل الإرهاب والجريمة المنظمة، الأوبئة، قضايا المناخ... وكل هذا في إطار منتدى آسيان الإقليمي إلى جانب تنامي الاهتمام بهذه القضايا في إطار آسيان+3 وآسيان والصين(10+1).[2]

أ. الإرهاب والجريمة المنظمة:

رغم أنّ هاتين الظاهرتين تمتد جذورهما إلى مستوى التهديدات التقليدية، إلاّ أنّ مظاهر العولمة جعلت منهما نشاطين يتخطيان الحدود مشكّلين بذلك تهديدا دوليا. وعلى إثر هذا وقّعت آسيان على مجموعة من الاتفاقيات لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ومن أبرزها: إعلان الرابطة بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية بمانيلا في 20 ديسمبر 1997، وخطة عمل الرابطة لمكافحة الجريمة المنظمة عام 1999.[3] لكن قضية الإرهاب أصبحت دولية خاصة بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، خاصة وأنّ منطقة جنوب شرق آسيا اعتبرت الجبهة الثانية لتلك الحرب وتركز الحركات والجماعات الإرهابية في المنطقة على أهداف داخلية أكثر منها خارجية، ومن بين أبرز الجماعات الارهابية في المنطقة نجد: الجماعة الإسلامية (JI)، جماعة أنصار التوحيد (JAT) في إندونيسيا، جماعة المجاهدين و"جماعة أبو يوسف" في ماليزيا. أمّا الأمر الذي يثير الخوف من الجماعات الإرهابية في ذات المنطقة احتمال وجود تطوير نووي واحتمال وقوع هجمات نووية من جهات غير حكومية.[4]

---

[1]- أمنة ميعوات، عبد الكريم كيبش، **مرجع سابق**، ص.379.

[2]- **المرجع نفسه**، ص.379.

[3]- **المرجع نفسه**، ص.380.

[4]- حميدة لحمر، **مرجع سابق**، ص.ص. 59-60.

كانت هناك تفجيرات في بالي وجاكرتا في 12 أكتوبر 2002 وأوت 2003 والتي اعتبرت أسوأ الأعمال الإرهابية في المنطقة حيث أودت بحياة أكثر من 200 شخص. ففي نوفمبر 2002 صدر إعلان مشترك حول التعاون بين الصين وآسيان حول القضايا الأمنية غير التقليدية، وفي 28 جانفي 2003 تم تطبيق الإعلان المشترك بين آسيان والاتحاد الأوروبي حول مكافحة الإرهاب.[1] وقد تعزز التعاون الإقليمي الدولي بتفجير السفارة الأسترالية في جاكرتا عام 2004 والتفجير الثاني في بالي عام 2005. ومن المفارقات أن التحدي الإرهابي قد يوفر لرابطة أمم جنوب شرق آسيا فرصة لاستعادة التماسك وخلق أجندة أمنية جديدة مماثلة للفرصة التي ظهرت مع احتلال فيتنام لكمبوديا في الثمانينات.[2] تبنت آسيان عام 2006 في قمتها الثاني عشر أول اتفاقية ملزمة قانونيا لأعضائها في مجال مكافحة الإرهاب. ومؤخرا أبرمت ست دول من أعضاء الرابطة اتفاقا في مجال المخابرات في جانفي 2018 لمكافحة التهديدات الأمنية وتعهدت بتعزيز التعاون فيما بين دولها.[3]

ب. القرصنة البحرية:

القرصنة جريمة عالمية يجب أن تكافحها جميع الدول، ولقد بذلت جهود دولية لسنوات عديدة من أجل قمع نمو القرصنة من أجل الأمن البحري الدولي، مما أدى إلى أحكام تتعلق بالقرصنة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ويشير إلى القرصنة على أنّها جريمة تحدث في أعالي البحار. وقد سعت رابطة أمم جنوب شرق آسيا كمنظمة إقليمية في منطقة جنوب شرق آسيا إلى تحسين التعاون بين الأعضاء جلب المبادئ السلوكية الستة المنصوص عليها في معاهدة الصداقة والتعاون لعام 1976 وأيضًا ميثاق الآسيان 2007 لغرض القضاء على القرصنة داخل دولهم. لسوء الحظ فإنّ القرصنة ليس من السهل القضاء عليها في الواقع.[4]

إنّ ما يقرب من نصف هجمات القرصنة في العالم تحدث في جنوب شرق آسيا. من بين المواقع الأكثر شيوعًا للهجمات مضيق ملقا، حيث تنقل الناقلات النفط من منطقة الخليج إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبية، وعبر مصافي التكرير في سنغافورة. مع تزايد انتشار القرصنة أصبح التعاون عبر منطقة آسيان ضروريًا أكثر من أي وقت مضى. ومع اكتشاف النفط في منطقة الخليج في القرن

---

[1]- خديجة عرفة محمد، **مرجع سابق**، ص.165.

[2]- Nayan Chanda, "Southeast Asia After September 11", (in Robert Hathaway and Wilson Lee, eds, George W. Bush and Asia: A Midterm Assessment, Washington, DC: **Woodrow Wilson Center for Scholars**, (2003), pp.118-119.

[3]- أمنة ميعوات، عبد الكريم كيبش، **مرجع سابق**، ص.380.

[4]- Ikaningtyas And Patricia Audrey Ruslijan, "The ASEAN Way Towards Piracy Challenge", published in: **Jurnal Hokum International**, vol.09, N°.03, (2012), consultation date: 06/06/2021, available in: https://2u.pw/sPsBp

العشرين، كان الطريق البحري من منطقة الخليج إلى شرق آسيا الذي يمر عبر مضيق ملقا أهم ممر للتجارة العالمية بين الشرق والغرب. لذلك تسلط الزيادة الأخيرة في حوادث القرصنة الضوء على الحاجة إلى طرق فعالة لضمان أمن شحن النفط في المنطقة.

وقعت 41% من هجمات القراصنة في العالم بين عامي 1995 و2003 في جنوب شرق آسيا، حيث يعمل القراصنة باستخدام القوارب الصغيرة التي تتميز بالسرعة ويمكنها الاختباء بسهولة في المناطق الساحلية، كما يستخدمون الأسلحة الصغيرة للعمليات السريعة والتي تشمل الخطف مقابل فدية وسرقة النفط من السفن وسرقة أفراد الطاقم والبضائع، وحتى سرقة سفن بأكملها. وعلى الرغم من أنّ الناقلات ليست سوى واحدة من فئات السفن المستهدفة من قبل القراصنة، إلاّ أنّ النفط الذي تنقله يمثل حصصًا استراتيجية حقيقية للغاية.

اقترح المكتب البحري الدولي IMB تأسيس مركز إقليمي بالمنطقة لمكافحة القرصنة البحرية عام 1992 في كوالالمبور كما عملت دول الرابطة في اطار آسيان+3 (الصين، اليابان، كوريا الجنوبية) لمواجهة هذه القضية، إذ قام رئيس الوزراء الياباني السابق "**كيزو أوبوشي Keizo Obuchi**" بوضع خطة على طاولة آسيان +3 لمواجهة ظاهرة القرصنة البحرية عام 1999. وفي 2004 أجمعت إندونيسيا، سنغافورة، ماليزيا لتجاوز الأخطار في مضيق مالقا لإنشاء قوات ودوريات بحرية وبرية مشتركة، كما تم الاتفاق على إجراءات مراقبة جوية ومجموعة تبادل المعلومات الاستخباراتية في 2006. وبحلول 2009 بلغ عدد حوادث القرصنة في المنطقة 45 من أصل 406 حادث على مستوى العالم أي 11 %وهو أدنى رقم سجلته المنظمة الدولية للمكتب البحري منذ عام 1994.[1] لكن إحصاءات 2017 تشير إلى أن معدلات القرصنة والسطو المسلح في البحر ارتفعت مرة أخرى وفقًا لاتفاقية التعاون الإقليمي لمكافحة القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في آسيا (ReCAAP) فإنّ العوامل المحتملة تشمل التراخي بين الأطقم وانخفاض في المراقبة من قبل البلدان الساحلية، ولكن الوضع العام تحسن بشكل كبير مقارنة بالتسعينيات.[2]

[1]- أمنة ميعوات، عبد الكريم كيبش، **مرجع سابق**، ص.379.

[2]- Tai Wei Lim, "Fighting Piracy On ASEAN Seas", published in: March 15, 2018, **Asia Global Institute**, The University of Hong Kong 2021, consultation date: 06/06/2021, available in: **https://0i.is/5Z3o**

ج. الإتجار في البشر:

الإتجار في النساء والأطفال بغرض الاستغلال الجنسي فخلال عقد التسعينات من القرن 20 فإن معدل الإتجار في الأطفال والنساء في جنوب شرق آسيا بلغ سنويا ما بين 200 ألف و225 ألف سيدة وطفل وفي نوفمبر 2004 طبقت آسيان "إعلان آسيان ضد الإتجار في البشر" كما تم انشاء شبكة اقليمية لمحاربة الاتجار في الاطفال في جنوب شرق آسيا وتضم 55 منظمة غير حكومية اضافة إلى ممثلي حكومات من تايلاند، إندونيسيا، كمبوديا، لاوس، فيتنام، ميانمار.[1]

المبحث الثاني: رابطة أمم جنوب شرق آسيا: النشأة والتطور

المطلب الأول: الإقليمية في جنوب شرق آسيا قبيل إنشاء آسيان

تجسد التطور الأكثر بروزًا في مجال التعاون الإقليمي في منطقة جنوب شرق آسيا في شكل الآسيان. يمكن وصف مجرى التماسك الإقليمي خلال حقبة النظام العالمي ثنائي القطبية في الحرب الباردة بأنّه رد على التهديد الذي تمثله الشيوعية بسبب الظروف الاقتصادية الضعيفة لدول جنوب شرق آسيا.

تعتبر آسيان اليوم نموذجًا من نماذج التعاون الإقليمي الناجح الذي يمكن لتجارب التعاون الإقليمي المتعثرة في عدد من أقاليم عالم الجنوب أن تحذو حذوه. ومع ذلك، فإن هذا المستوى من النجاح لم يتحقق بسهولة، فقد لعبت العديد من المتغيرات، على المستويين الإقليمي والدولي، دورها جنبًا إلى جنب مع استعداد دول جنوب شرق آسيا للتخلص من الخلافات القائمة بينها من اجل الوصول إلى مستوى مقبول من التكامل الإقليمي في ظل رابطة أمم جنوب شرق آسيا. [2]

في الرابع من شهر جويلية 1949 ألقى الرئيس الفيليبيني "**البيديو كويرينو Elpidio Quirino**" خطابا بين فيه الحاجة إلى اتحاد حقيقي للشعوب حول المحيط الهادئ على أساس المشورة والتعاون المشترك، حيث قام بإرسال رسالة تعليمات لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في تلك الفترة يوضح فيها خططه لمثل هذه المنظمة. وبفعل الروابط بين التنمية الاقتصادية والأمن أنشأت الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC) الذي انبثقت عنه عدة لجَان إقليمية من بينها لجنة الأمم

[1]- خديجة عرفة محمد، **مرجع سابق**، ص.ص.162-163.

[2]- Saweeda Rahman, "The Emergence, Development and Role of Asean: An Analysis", **FWU Journal of social sciences**, (Summer 2018), part 11, Vol.12, N°1, p.269.

المتحدة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى (ECAFE) التي تأسست في 19 مارس 1947.[1] وخلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي ظهرت بعض المنظمات الإقليمية ولكن القليل منها فقط بعضوية آسيوية خالصة، يجدر لنا تتبع البدايات الأولى لمحاولة إنشاء آليات للتعاون الأمني حيث مرّ التعاون الإقليمي في جنوب شرق آسيا بعدة مراحل نتج عنها آليات مؤسّسية وأخرى اتفاقية بعضها فشل وبعضها الآخر لا يزال قائما إلى يومنا هذا.

أولا: نموذج حلف جنوب شرق آسيا (SEATO)

يعد حلف جنوب شرق آسيا (حلف مانيلا) من أولى المحاولات لخلق التعاون الأمني في جنوب شرق آسيا، تأسست SEATO في سبتمبر 1954 ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ في فيفري 1955.[2] وقد تم تأسيسها لاحتواء المد الشيوعي في دول الإقليم بنفس الطريقة التي تم بها إنشاء الناتو في أوروبا.[3] وكان وراء تأسيس SEATO الولايات المتحدة الأمريكية التي رأت أن مصالحها مهددة وذلك بانتشار الحركات الشيوعية في ذات الإقليم.[4] بدأ التفكير في تأسيس SEATO منذ أن ظهرت الصين الشعبية كقوة شيوعية في آسيا عام 1949 وكانت الدول التي تبنت الدعوة إلى إنشاؤه الفليبين، تايلاند، كوريا الجنوبية. ويضم الحلف كل من أستراليا، فرنسا، نيوزيلندا، الفليبين، تايلاند، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، بروناي، فيتنام، باكستان، غير أنّ هذه الأخيرة انسحبت من الحلف عام 1972 بعد فشل حلفاءها في تقديم المساعدة لها في حربها ضد الهند عام 1971.[5] على الرغم من أن فيتنام ولاوس وكمبوديا لم تكن أعضاء رسميين في هذه المعاهدة، فقد تم توفير الحماية لها أيضًا. كان هذا استجابة مباشرة للتوسع السريع للشيوعية والتوترات بين الدول الشيوعية وغير الشيوعية في العالم بعد الحرب العالمية الثانية. فضلت دول أخرى في جنوب وجنوب شرق آسيا الاحتفاظ بسياساتها الخارجية القائمة على عدم الانحياز. تم توقيع معاهدة الحلف في مانيلا عاصمة الفيليبين في 8 سبتمبر 1954 وأصبح امتدادا لحلف الآنزوس أو معاهدة أمن المحيط الهادئ التي وقعتها الولايات المتحدة الأمريكية مع أستراليا ونيوزيلندا في سبتمبر 1951 والذي يعد تحالف عسكري من اجل التعاون

---

[1]- Sue Thompson, "The Evolution of Southeast Asian Regionalism: Security, Economic, Development and Foreign Power Support for Regional Initiatives, 1947-1977", (**Journal of Asian Studies**, Vol.5, N°.1, (2017), p.03.

[2]- Michael Ray, "Southeast Asia Treaty Organization", published in: **The editors of Encyclopedia Britannica**, consultation date: 08/06/2021, available in: **https://2u.pw/zPfUU.**

[3]- Saweeda Rahman, **Op. Cit**, p.269.

[4]- عشور قشي، نظرية مركب الأمن الإقليمي، **مرجع سابق**، ص.102.

[5]- حميدة لحمر، **مرجع سابق**. ص.64.

في المسائل الدفاعية في منطقة المحيط الهادئ. ولقد كانت الخطوة الأولى لهذه المنظمة هي إنشاء معاهدة الصداقة والاقتصاد في جنوب شرق آسيا (SEAFET) في عام 1959. ويُعد الحلف بمثابة منظومة دفاع جماعية يسعى إلى فض النزاعات القائمة بين أعضائه بطرق سلمية[1]، يهدف التحالف إلى صدّ أيّ اعتداء مسلح على إحدى الدول الأعضاء في المعاهدة واعتبار الاعتداء إن وجد موجها لكل الدول ذلك باتخاذ التدابير والترتيبات للتصدي للعدوان. وفي 30 جوان 1977 تم حل الحلف بالاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها كتعاون عسكري وحُوّل إلى منظمة للتعاون في الشؤون غير سياسية بين أعضائه.

حددت المعاهدة أهدافها على أنّها دفاعية فقط وتضمنت أحكامًا للمساعدة الذاتية والمساعدة المتبادلة في منع ومكافحة الأنشطة التخريبية من الخارج والتعاون في تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي. لم يكن لدى سياتو قوات ثابتة ولكنها اعتمدت على القوة الضاربة المتنقلة للدول الأعضاء، التي شاركت في تدريبات عسكرية مشتركة.

ثانيا: منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا:

تأسّست عام 1958 كأول تجربة إقليمية بمبادرة الوزير الأول لماليزيا آنذاك "**التونكو عبد الرحمان Tunku Abdl Rahman**"، وذلك من أجل تحقيق التطور الاقتصادي الذي يقضي على فقر الشعوب. كون أن الشعوب الفقيرة أكثر حساسية بالنسبة للإيديولوجية الماركسية، فقد حاول "التونكو عبد الرحمان" من خلال هذه التجربة إثبات أنّ الشعوب الآسيوية قادرة على التفكير وتصميم تطورهم بأنفسهم دون أي ضغط خارجي، لكن مع أواخر عام 1963 تراجعت نشاطات المنظمة بسبب قطع العلاقات الدبلوماسية بين كل من ماليزيا والفليبين بسبب النزاع حول إقليم "صباح" وبالرغم من أنّها واصلت نشاطها عام 1966 إلاّ أنّها فقدت ديناميكياتها الداخلية في التحكم على أهدافها المسطرة. وما زاد الطين بلة هو اختراق المنطقة من قبل قوى خارجية وجعلها قواعد عسكرية كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية في تايلاند والفيليبين وبريطانيا في ماليزيا وسنغافورة، ما أدى إلى تحول المنطقة من اتفاق للدفاع والأمن إلى مجرد اتفاق التعاون الاقتصادي، إضافة إلى تقلص عدد أعضائها ما جعلها أقرب لأن تكون منظمة تحت إقليمية وليست إقليمية.[2]

[1]- عشور قشي، نظرية مركب الأمن الإقليمي، **مرجع سابق**، ص.103.

[2]- حميدة لحمر، **مرجع سابق**، ص.ص.64-65.

ثالثا: نموذج رابطة جنوب شرق آسيا (ASA)

تم إنشاء رابطة جنوب شرق آسيا ASA بتاريخ 31 جويلية 1961 في اجتماع بين وزراء خارجية مالايا، الفليبين، تايلاند، امتدت هذه المنظومة من 1961 إلى 1967 تضم كل من ماليزيا، الفيليبين، تايلاند. ومن بين الركائز الأساسية التي قامت عليها رابطة جنوب شرق آسيا تحقيق الاستقرار الإقليمي والسلام إضافة إلى تعزيز العلاقات التعاونية في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية. [1]

تعد رابطة جنوب شرق آسيا المنظومة الإقليمية الأولى من نوعها التي لم يتم إنشاؤها بناءً على مبادرة من أطراف خارجية، كما أنّها لم تضم أي دولة من خارج الإقليم، الأمر الذي عزز الشعور بالتضامن وإمكانية التعاون بين أعضاء منظومة أسا (ASA).[2]

رابعا: نموذج مافيليندو(MAPHILINDO)

قبل آسيان كانت هناك جهود أخرى من قبل ماليزيا، الفليبين وإندونيسيا لإنشاء منظمة إقليمية تحت اسم مافيليندو.[3] التي تم تأسيسها في جويلية 1963 كحلقة ثانية من جهود التعاون الإقليمي، تختص في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية إضافة إلى توحيد شعوب المالاي التي تم تقسيمها بحدود اصطناعية. غير أنّ المنظومة ولدت ميتة،[4] بسبب التوترات والنزاعات القائمة بين الدول الأعضاء، لم تنجح في تحقيق الغاية من وجودها خاصة بعد تبني سوكارنو سياسة المواجهة مع ماليزيا.وتركيز أعضائها الثلاث على مصالحهم الوطنية على حساب الاهتمامات الإقليمية.[5]

خامسا: نموذج الترتيبات الدفاعية للقوى الخمسة (FPDA)

قرر وزراء دفاع استراليا، ماليزيا، نيوزيلندا، سنغافورة، المملكة المتحدة تشكيل الترتيب الدفاعي للقوى الخمسة بلندن في 16 أفريل 1971، ثم تأسيس نظام الدفاع الجوي المتكامل ضمن إطار الترتيب الجديد لحماية الدفاع الجوي لدول جنوب شرق آسيا في 1 سبتمبر1971، ليدخل بذلك التحالف الدفاعي حيز التنفيذ في 1 نوفمبر من نفس السنة.

تضمن الترتيب الدفاعي للقوى الخمسة بندا للتشاور في حالة وقوع عدوان خارجي على دولتي جنوب شرق آسيا "ماليزيا وسنغافورة" أعلنت الأمم الخمسة انه في حالة وقوع أي شكل من أشكال

---

[1]- Saweeda Rahman, **Op. Cit**, p.270.

[2]- عشور قشي، نظرية مركب الأمن الإقليمي، **مرجع سابق**، ص.105.

[3]- Saweeda Rahman, **Op. Cit**, P.270.

[4]- Donald E.weatherbee, **Op. Cit**, p.73.

[5]- Saweeda Rahman, **Op. Cit**, p.270.

الهجوم المسلح المنظم أو المدعم خارجيا أو التهديد بمثل هذا الهجوم ضد ماليزيا أو سنغافورة فان حكوماتهم سوف تتشاور معا بغرض الحسم في الإجراءات التي يجب أن تتخذ معا.[1]

في عام 2000 وضع وزراء دفاع البلدان الأعضاء لأكبر تحول في تاريخ الحلف بإعادة هيكلة منظومة الدفاع الجوي المتكاملة إلى دفاع المنطقة المتكاملة. وبعد ثلاث سنوات من ذلك وافق وزراء الدفاع على توسيع مهام الحلف ليبدو أكثر أهمية وفاعلية من خلال النظر في كيفية مواجهة التهديدات اللاتماثلية الناشئة وتعزيز قدراته العملياتية.

نتيجة لتفادي دول آسيان الدخول في عملية تعاون عسكري بيني اتجهت ماليزيا وسنغافورة نحو أُطر أخرى بديلة للتعاون العسكري عبر الوطني، ولعل هذا ما يفسر استمرار حلف ترتيبات القوى الخمسة إلى اليوم.[2]

المطلب الثاني: إقليمية رابطة أمم جنوب شرق آسيا: الظهور والتطور

أولا: النشأة، الأهداف والهيكلية

ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة في العالم في حقبة ما بعد الحرب الباردة مع القليل من الاهتمام بالقارة الآسيوية، وعلى العكس من ذلك كانت الصين تسعى جاهدة للوصول إلى وضع القوة العظمى ما جعل دول جنوب شرق آسيا غير مرتاحة لاقتصاد الصين المتنامي وتأثيرها المتزايد في بحر الصين الجنوبي ما دفع آسيان إلى تطوير علاقات تعاون مع الصين على أمل أن تدخل الصين في الإطار الإقليمي.[3]

كانت هناك حقائق إقليمية ودولية أدت إلى زيادة حماس دول آسيان لجعل هذه المنظمة فعالة حيث أصبحت اندونيسيا أكبر دولة عضو، أكثر تعاون مع شركائها الإقليميين الآخرين. أما على المستوى الدولي أحرزت منظمات تكامل إقليمية أخرى مثل الاتحاد الأوروبي والنافتا تقدما ملحوظا، فهذه التطورات ساعدت دول آسيان للقيام بخطوات جذرية في عضويتها (تعاون اقتصادي وأمني مكثف مع الدول الأخرى)، قامت آسيان بإنشاء مجموعات جديدة مثل منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC) وكان الهدف منه تعزيز التجارة الحرة بين الأعضاء.[4]

---

[1]- عشور قشي، نظرية مركب الأمن الإقليمي، **مرجع سابق**، ص.107.

[2]- **المرجع نفسه**، ص.108.

[3]- Saweeda Rahman, **Op. Cit**, p.273.

[4]- **Ibid**, p.274.

في الوقت الذي تم فيه تأسيس آسيان كان لدى كل دولة من دول المنطقة مشاكل غير محلولة لكن سعت هذه الدول إلى تعويض نقاط ضعف بعضها البعض بما في ذلك الافتقار إلى الخبرة الإدارية خاصة وأنّها دول حديثة الاستقلال، لكن بدأت رابطة أمم جنوب شرق آسيا في سبعينات القرن الماضي في إنشاء ما يسمى بشراكات الحوار مع القوى الخارجية الإقليمية.[1]

احتفلت رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالذكرى الخمسين لتأسيسها في 8 أوت 2017 والتي تم إنشائها عام 1967 بعد إعلان بانكوك مع خمس دول في البداية كأعضاء وهي: إندونيسيا، تايلاند، ماليزيا، سنغافورة والفليبين. انضمت بروناي إليها في 8 جانفي 1984، عرفت هذه الدول الستة معا ب ASEAN-6 واعتبرت الآباء المؤسسين للمنظمة، في وقت لاحق انضمت كل من كمبوديا في 30 أفريل 1999، ميانمار ولاوس في 23 جويلية 1997 وفيتنام في 28 جويلية 1995.[2]

على مدار تاريخها حققت آسيان هدفين مهمين من خلال الحفاظ على السلام بين 10 دول مختلفة وإقامة اتفاقيات التجارة الحرة بينها. ومنذ تشكيلها طورت المنظمة الإقليمية نفسها وأهدافها مرارا وتكرارا لأنّها تسعى إلى التكيف مع الاحتياجات الإقليمية المتغيرة.[3]

عند ظهور رابطة أمم جنوب شرق آسيا في بداية الأمر بدا وكأنّه عدوان بين دول جنوب شرق آسيا بسبب أنّ المنطقة كانت بأكملها تواجه عدم الاستقرار والصراع بين الدول. صراع ضرب بلدان فيتنام وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وكمبوديا، انفصال ماليزيا وسنغافورة، صراع بين إندونيسيا وماليزيا،[4] والتي توترت العلاقة بينهما عندما تعرضت الأخيرة لعملية عسكرية إندونيسية خلال حكم "سوكارنو" ولم يهدأ الموقف إلاّ بعد تنازل "سوكارنو" عن الحكم في أعقاب الانقلاب الشيوعي عام 1965 والتي تولى بعدها "سوهارتو" مقاليد السلطة،[5] مشاكل بين ماليزيا والفليبين بخصوص إقليم صباح الواقع في ماليزيا الشرقية. بدأت آسيان بداية بطيئة ولكن بمجرد انتهاء الحرب الباردة اكتسب التعاون الاقتصادي زخما جديدًا مع إنشاء منطقة التجارة الحرة لآسيان (AFTA) عام

---

[1]- Victor Sumsky, "Asean 2017, Record and Challenges of Regionalism in Southeast Asia", **International Trends**. Vol.15. N°.03(50), (July-September 2017), available in: https://www.elibrary.az/docs/jurnal/jrn2017_1063.pdf , pp.5-6.

[2]- Saweeda Rahman, **Op. Cit**, p.266.

[3]- Ryan Grimstad Driver, **Understanding Asean- An Alternative Approach to International Relation Theory in Asia** (A Thesis Submitted in paratial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Science in Political Science, 2018), p.01.

[4]- Saweeda Rahman, **Op. Cit**, p.267.

[5]- شاهر جوهر، "رابطة أمم جنوب شرق آسيا "الآسيان" (تاريخ النشر: 16 جانفي 2011). متاح على الرابط: https://histgeo.yoo7.com/t514-topic

1992 حيث أعطى التطور الجديد الأولوية للتجارة الحرة بين الأعضاء الإقليميين، كان الإنجاز الرئيسي الآخر لرابطة أمم جنوب شرق آسيا عام 1995 التوقيع على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (TSANWEZ) والتي تهدف إلى منع تطوير وانتشار الأسلحة النووية في المنطقة من خلال إلزام الموقعين على عدم الحصول أو تطوير الأسلحة النووية وعدم السماح باستخدام أراضيهم لإجراء تجارب نووية ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ عام 1997. في أواخر التسعينات أصبح النظام المتعدد الأقطاب بشكل متزايد مع ظهور الصين واليابان والدول الأوروبية كقوى كبرى، استمرت رابطة أمم جنوب شرق آسيا في النمو ليس فقط داخليا ولكن أيضا خارجيا مع ضم دول أعضاء جديدة: انضمام ميانمار، لاوس عام 1997 وانضمام كمبوديا عام 1999. إضافة إلى هذا كان أداء المنظمة ملحوظا في المجال الاقتصادي حيث زادت التجارة بين الدول الأعضاء في آسيان بسرعة بعدما كانت معتدلة في تجارة السلع منذ نشأتها حتى عام 1995 خاصة خلال الأزمة المالية في التسعينات، لكن بعد 2001 استمرت المنظمة في النمو بسرعة في شروط العلاقات التجارية (كما هو موضح في الشكل.01).[1]

الشكل 01: تطور واردات وصادرات السلع لدول آسيان (مليون دولار أمريكي)

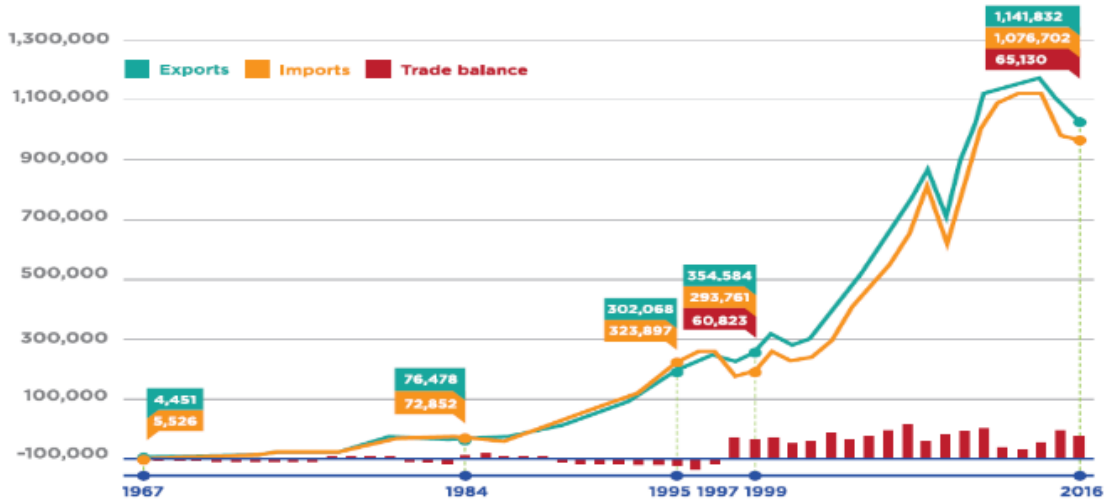

المصدر:

Saweeda Rahman, "The Emergence, Development and Role of Asean: An Analysis", **FWU Journal of social sciences**, part 11, Vol.12, N°.1, (Summer 2018) , p.275.

رغب منشئوا آسيان في إنشاء رابطة إقليمية تمتاز بالديناميكية والاتساع حيث تم إطلاق:

- الجماعة الأمنية السياسية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

[1]- Saweeda Rahman, **Op. Cit**, pp.273-275.

- الجماعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.
- جماعة آسيان الثقافية.
- ظهور التعاون الموسع في شكل آسيان+ 3.
- اتفاقية التجارة التفضيلية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (APTA) لتعزيز التجارة داخل الدول الأعضاء في الرابطة.
- المنتدى الإقليمي لآسيان (ARF) والذي يمثل المحاولة الأكثر طموحا لآسيان من أجل توسيع نفوذها الإقليمي، يتكون من 21 دولة تشكل جزءا من آسيا وعلى حدود المحيط الهادئ والمتمثلة في: دول الآسيان العشر "بروناي، كمبوديا، اندونيسيا، لاوس، ماليزيا، ميانمار، الفليبين، سنغافورة، تايلاند، فيتنام" وشركاء حوار آسيان "أستراليا، كندا، الاتحاد الأوروبي، اليابان، نيوزلندا، الولايات المتحدة الأمريكية" وأطراف أخرى مدعوة من دول مختلفة "الصين، الهند، بابوا غينيا الجديدة، روسيا، كوريا الجنوبية". وقد طرحت فكرة منتدى الأمن الإقليمي من قبل كندا واستراليا ثم دعمتها اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، في البداية كانت رابطة أمم جنوب شرق آسيا شديدة البرودة تجاه فكرة الحوار الأمني الإقليمي لكن أدركت فيما بعد ان القوى الإقليمية ستنشأ هيكلا أمنيا متعدد الأطراف وأنّها ستواجه خطر التهميش والاستبدال كمنظمة دولية بارزة في آسيا إذ لم تتحرك وهكذا اختارت دول الآسيان عملية المنتدى الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ في 1994.[1]

لقد وفر إنشاء الرابطة إطارا هاما لتطوير العلاقات السلمية بدلا من العلاقات الصراعية والانتقال من المواجهة إلى التعاون،[2] وفقا للوثيقة الرسمية لإعلان آسيان والمعروفة أيضا بإعلان بانكوك في أوت 1967 فإن الرابطة تسعى لتحقيق الأهداف التالية:[3]

- تعزيز الدراسات حول إقليم جنوب شرق آسيا.
- تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والثقافي في المنطقة عن طريق بذل الجهود المشتركة وتشجيع التعاون الجهوي بين الدول الأعضاء.

---

[1]- Shaun Narine, "Asean into the Twenty-First century: Problems and Prospects", **the Pacific Review**, Vol.12.No.3. (1999), available in: **https://2u.pw/9OAN9**, pp. 360-361.

[2]- عشور قشي، نظرية مركب الأمن الإقليمي، **مرجع سابق**، ص.110.

[3]- سليم موالدي، "اتفاقيات التكامل الاقليمي وتحديات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر: حالة رابطة جنوب شرق آسيا آسيان"، **المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية**، ع. 03، (2012)، ص.160.

- الحفاظ على درجة عالية من التعاون الايجابي مع المنظمات الدولية والإقليمية.
- تبادل المساعدات في مجال التدريب والبحوث العلمية والمهنية والتقنية.
- تشجيع السلام والاستقرار الإقليميين وذلك باحترام العمالة في المنطقة وتطبيق القانون للعلاقات البينية والالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.
- الحفاظ على التعاون الوثيق والإيجابي مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الأهداف والأغراض المماثلة وتحرّي جميع سبل التعاون الأمثل معها.

لم تبدأ رابطة أمم جنوب شرق آسيا في إضفاء الطابع الرسمي على المأسسة الإقليمية حتى عام 1976. تم إنشاء أول سكرتارية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في فيفري 1976 باعتبارها "الجهاز الإداري المركزي لتوفير قدر أكبر من الكفاءة في تنسيق أجهزة الآسيان ولتنفيذ أكثر فعالية لمشاريع وأنشطة الرابطة". ومع ذلك، ظلت الأمانة "تعاني من نقص الموظفين والعمل فوق طاقتها" وليس لها أي دور في عملية صنع القرار. أعطى إعلان اتفاق الآسيان في عام 1976 الطابع الرسمي لاجتماع رؤساء دول جنوب شرق آسيا أو قمة آسيان. أدى ظهور معاهدة الصداقة والتعاون لأول مرة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على قواعد السلوك بين الدول الخمس والدول الأخرى التي انضمت إلى المعاهدة. نصت المادة 2 من معاهدة الصداقة والتعاون على مبادئ عمل آسيان الأساسية للعلاقات الإقليمية.[1]

ولقد اعتمدت دول الإقليم في تطوير تعاونها الأمني على الهيكل المؤسّسي للرابطة الذي يتمثل بالأساس في:

- **اجتماع القمة:** يمثل السلطة العليا في الرابطة ويتكون من رؤساء حكومات الدول الأعضاء.
- **المؤتمرات الوزارية:** يجتمع خلالها وزراء خارجية الدول الأعضاء بشكل دوري، كما يجتمع وزراء القطاعات الأخرى كلما دعت الحاجة إلى ذلك.
- **اللّجنة الدّائمة:** تتكون من وزير خارجية البلد المضيف وسفراء الدول الأعضاء، وتجتمع بشكل دوري مرة كل شهرين.

[1]- Luc Anh Tuan, **"ASEAN Centrality and the Major Powers: South China Sea Case Study "**, (A thesis submitted in fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, School of Humanities and Social Sciences The University of New South Wales, Canberra April 2020), p.73.

- **الأمانة الدائمة:** أنشئت في جاكرتا عام 1976 ويختار الأمين العام الأعلى بشكل دوري من الدول الأعضاء حسب الترتيب الأبجدي لمدة ثلاث سنوات، ويجري التنسيق اليومي من خلال الأمين الوطني لكل عضو في الرابطة.
- **الكاتب العام (السكرتير العام):** يقوم بدور الإعلام، وتقديم المشورة وتفعيل أنشطة الرابطة.[1]
- **اللّجان:** تمثل الفروع الأساسية للتعاون بين الدول الأعضاء وهي: لجنة الغذاء والزراعة والغابات، لجنة التمويل والبنوك المحلية، لجنة الصناعة والتعدين، الطاقة والنقل والمواصلات، لجنة التجارة والسياحة، كما يتم تأسيس لجان قطاعية كلما دعت الحاجة لذلك. [2]

[1]- شاهر جوهر، **مرجع سابق**.

[2]- حميدة لحمر، **مرجع سابق**، ص.66.

شكل02: شكل توضيحي لهيكل الرابطة

المصدر: مخطط من إعداد الطالبتين.

ثانيا: تطور رابطة أمم جنوب شرق آسيا

تطورت المنظمة بشكل مستمر منذ تشكيلها، ويمكن تقسيم تاريخها إلى أربع مراحل متميزة، لكل منها أهداف وعقبات مختلفة كان على الرابطة التغلب عليها.

- **المرحلة الأولى: 1967-1976**

والتي تشكل السنوات التسع الأولى منذ إنشائها إذ سعت فيها المنظمة إلى تقييم أهدافها إذ تألف التشكيل الأولي للرابطة من خمسة أعضاء "إندونيسيا، ماليزيا، الفيليبين، سنغافورة، تايلاند". كان هناك القليل من القواسم المشتركة بين هذه الدول حيث قام "ديوي فورتونا أنور" بوصف رابطة أمم جنوب شرق آسيا في هذا الوقت بأنّها ليست أكثر من نادٍ لوزراء الخارجية لعدم وجود مستويات حكومية أخرى، ولم يتم إنشاء آليات تعاون إقليمي ولم تعقد اجتماعات قمة للرابطة وكانت النتيجة الجديرة بالملاحظة لهذه المرحلة هي القيم التي تمّ اتخاذها فكان على الأعضاء احترام السيادة والحدود والتعهد بعدم التدخل في القضايا الداخلية للآخرين وصناعة القرار بالتشاور والتوافق.[1]

- **المرحلة الثانية: 1976-1991**

تميزت بالنزوح الأمريكي من فيتنام، تلاها احتلال فيتنام لكمبوديا فلقد أذهل انتصار الشيوعية في فيتنام على القوة العسكرية الأمريكية أعضاء آسيان التي لعبت دورا هاما في حل (SEATO) عام 1977، ما أدى إلى الخوف من أن المنطقة ستقع في النهاية في أيدي الشيوعية مع تحول لاوس وكمبوديا. حيث بدى القلق على أمريكا من أن تسقط كل من تايلاند وماليزيا وسنغافورة أيضا في نهاية المطاف مثل الدومينو، وجرّاء هذا عقدت أول قمة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في بالي من أجل زيادة التعاون في المنطقة للتصدي من المد الشيوعي ولقد انبثق من هذه القمة ما يلي:

- ✓ احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.
- ✓ تشكيل سكرتارية الآسيان.
- ✓ معاهدة الصداقة والتعاون(TAC) التي تسعى إلى حظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وأنّه يجب حل النزاعات بطرق سلمية.

[1]- Ryan Grimstad Drive, **Op. Cit**, pp.5-6.

وقد تمّ اختبار هذا مباشرة عام 1978 عندما شنّت فيتنام هجوما على كمبوديا حيث تمكنت آسيان من إنهاء الصراع وكان هذا نجاحا دبلوماسيا للرابطة وشهدت هذه المرحلة أيضا انضمام عضو جديد (بروناي) إلى الرابطة عام 1984.[1]

- **المرحلة الثالثة: 1992-2002**

هذه المرحلة أطلقتها نهاية الحرب الباردة وكانت فترة توسع سريع للمنظمة بقبول فيتنام عام 1995، لاوس وميانمار عام 1997 ثم كمبوديا 1999 حيث سمح اندماج الأعضاء الجدد بمزيد من التجارة الاقتصادية وتفكيك الحواجز ولقد سمحت نهاية الحرب الباردة بتحويل سياسة الآسيان المناهضة للشيوعية إلى تعزيز السلام وعدم التدخل ودعم منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC) والتي حثت على عقد منتدى لعزيز الدبلوماسية في المنطقة وإنشاء المنتدى الإقليمي لآسيان (ARF) عام 1993 والذي عقد أوّل اجتماع رسمي له عام 1994، إضافة إلى توقيعها للعديد من الاتفاقيات التجارية الحرة الثنائية والمتعددة الأطراف ما أدى إلى تدفقات هائلة حيث توسعت اقتصادات الرابطة لكن تم قطع هذا النمو بسبب الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 في تايلاند ما سبب انهيار اقتصادات في جميع أنحاء آسيا.[2]

- **المرحلة الرابعة: 2003 إلى يومنا هذا**

تزامنت هذه المرحلة مع إعلان اتفاق آسيان الثاني (بالي الثاني) الذي قنن تشكيل الركائز الثلاث للمؤسّسة الحديثة:

- ✓ الجماعة السياسية والأمنية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (APSC).
- ✓ الجماعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا(AEC).
- ✓ الجماعة الاجتماعية والثقافية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا(ASCC).

وفي الذكرى الأربعين لتشكيل الرابطة في مؤتمر القمة 13 لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في سنغافورة عام 2007 تم التوقيع على ميثاق آسيان والتصديق علية عام 2008 إذ يعمل هذا الميثاق كدستور للرابطة. بالرغم من عدم وجود قائد واضح في الرابطة إلاّ أن إندونيسيا تعتبر نفسها المسؤول الفعلي عن هذا الدور بالنظر إلى جغرافيتها الكبيرة وعدد سكانها.[3]

[1]- **Ibid**, pp.6-7.

[2]- **Ibid**, pp.7-8.

[3]- **Ibid**, pp.8-10.

وفي القمة 14 التي عقدت في تايلاند في شهر فيفري 2009، وقع قادة آسيان على إعلان "تشا آم هواهين" حول خارطة طريق لمجتمع آسيان خلال الفترة ما بين 2009 و2015. في حين تبنى قادة آسيان خلال القمة 15 في شهر أكتوبر 2009 إعلان "تشا آم هواهين" حول تشكيل لجنة من حكومات دول آسيان حول حقوق الإنسان، وحول تعزيز التعاون في مجال التعليم لتحقيق مجتمع آسيان للرعاية والمشاركة، ومشروع بيان مشترك للرابطة حول تغير المناخ. أما القمتان 16 و17 اللتان جرتا في فيتنام عام 2010 ركزتا على الاجراءات الكفيلة بتعزيز التضامن والتعاون داخل المجموعة وتعميق علاقاتها مع الشركاء وفي شهر أكتوبر من نفس السنة تبنى الزعماء الذين حضروا القمة 17 لآسيان عدة وثائق رئيسية حول تعزيز الترابط وتحسين تنمية الموارد البشرية وحماية النساء والأطفال. أما بخصوص القمتان 18 و19 اللتان عقدتا في إندونيسيا اتفق القادة واعتمدوا ثلاثة بيانات مشتركة حول "مجتمع آسيان في مجتمع عالمي للأمم"، وإنشاء معهد آسيان للسلام والمصالحة"، و"تعزيز التعاون ضد الإتجار بالأشخاص في جنوب شرق آسيا"، إضافة إلى الاتفاق على إنشاء مركز آسيان التنسيقي للدعم الانساني وإدارة آثار الكوارث. وفي القمة 20 و21 التي عقدتا في كمبوديا تبنى قادة آسيان وثائق ختامية وهي أجندة "بنوم بنه" حول بناء مجتمع آسيان، والإعلان حول آسيان: مجتمع واحد، مصير واحد وإعلان قادة آسيان حول آسيان خالية من المخدرات، إعلان آسيان لحقوق الإنسان.

وفيما يخص القمتان 22 و23 اللتان عقدتا في بروناي عام 2013 توصل قادة آسيان إلى توافق بشأن بدء المفاوضات حول الشراكة الإقليمية الاقتصادية الشاملة في بروناي إضافة إلى تبني العديد من الوثائق بما في ذلك إعلان "بندر سيري بيغاوان" حول رؤية مجتمع آسيان لما بعد عام2015. وأكّد القادة اللذين حضروا القمة 24 و25 عام 2014 المنعقدة في ميانمار على التزامهم إزاء الدفع نحو التكامل الأقصى للرابطة. قامت الرابطة بالإعلان عن تأسيس مجتمع آسيان في 31 ديسمبر 2015 في القمة 26 و27 المنعقدة في كوالالمبور سنة 2015، كما تم المصادقة أيضا على إعلان كوالالمبور حول آسيان 2025 "المضي قدما". فيما تبنت القمتان 28 و29 اللتان عقدتا في لاوس عام 2016 مبادرة خطة العمل الثالثة لتكامل آسيان وخطة العمل الرئيسية لترابط آسيان 2025 وهي جزء لا يتجزأ من آسيان 2025 في محاولة لتعزيز التصميم في دفع عملية بناء مجتمع آسيان. أكد زعماء آسيان العشرة التزامهم بأن يتم تنفيذ خطة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة وهذا في القمة 30 و31 المنعقدة في مانيلا عام 2017، كما أكّد أيضا قادة آسيان وشركائهم التجاريين الستة "أستراليا، الصين، الهند، اليابان، كوريا الجنوبية، نيوزيلاند" التزامهم بإبرام الاتفاق التجاري الإقليمي الذي يجمع البلدان 16

بحلول 2018. وفي ختام القمة 32 التي عقدت سنة 2018 في سنغافورة جدّد القادة التأكيد على تعاون الكتلة والرؤية المشتركة مع التأكيد على بناء آسيان مرنة ومبتكرة.[1]

المبحث الثالث: التفاعلات الداخلية والخارجية لمنظومة آسيان

يمكن تصنيف الفاعلين الدوليين في جنوب شرق آسيا في فئتين أساسيتين: الجهات الفاعلة الحكومية والجهات الفاعلة غير حكومية. هناك 11 جهة فاعلة في جنوب شرق آسيا، إذ ينضم 10 منهم إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا إضافة إلى تيمور الشرقية والتي استقلت عام 2002، فالجهات الفاعلة الرئيسية خارج المنطقة ذات المصالح الهامة في جنوب شرق آسيا هي الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، اليابان، أستراليا، الهند وروسيا. أما الجهات الفاعلة غير الحكومية تشمل المنظمات غير الحكومية والتي تعمل غالبيتها تحت مظلة الأمم المتحدة.[2]

المطلب الأول: التفاعلات الداخلية

يتحدد أي نظام إقليمي وفقا لطبيعة العلاقات التي تتم بين مختلف الوحدات المشكلة له، وهو ما يعرف بالعلاقات الدولية الإقليمية من خلالها يتم رصد المسار التفاعلي بين الدول الاعضاء داخليا وعلاقتها بالخارج. تشكلت آسيان بناء على حاجات الدول الاعضاء وتطورت مع تصاعد حدة الظواهر العابرة للحدود والتي باتت تستلزم التعاون لمواجهة المخاطر التي تواجهها.[3]

التنسيق بين الدول الأعضاء لم يكن وثيقا إلاّ بعد الحرب الباردة والذي يتضح من خلال الإطار الذي وفرته منطقة التجارة الحرة لآسيان والتي تم المصادقة عليها عام 2002 والتي تتضمن:

- التقليص التدريجي للضرائب.
- تحرير اقتصاديات المنطقة بين الدول الأعضاء وتضخيم نسبة الاستثمارات فيها.
- تدعيم وتوسيع التعاون الصناعي والوظيفي.
- الاتفاق على جعل المنطقة خالية من الأسلحة النووية.

تم دمج النظام الفرعي لدول جنوب شرق آسيا في نظام دولي يكون فيه المبدأ الأساسي الذي يحكم تفاعل الدولة هو المساواة في السيادة. على الرغم من ان دول جنوب شرق آسيا قد تتحدى

---

[1]- "خلفية التسلسل الزمني لقمم "آسيان"، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/5fbfi تم الاطلاع بتاريخ: 2021/07/08.

[2]- Donald E.Weatherbee, **Op. Cit**, p.27.

[3]- لبنى جصاص، دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي، **مرجع سابق**، ص.ص.90-91.

التحيز الغربي في أعمال النظام الدولي، إلاّ أنّها تتبنى تماما المساواة في السيادة في علاقاتها مع بعضها البعض ومع الجهات الفاعلة خارج المنطقة.[1]

لقد حققت الدول الخمسة المؤسسة للرابطة في أوائل التسعينات نموا اقتصاديا كبيرا حيث اعتبرت من أكبر المصدرين لخمس سلع زراعية على الأقل. وعملت دول الآسيان على عقد مشروعات متعددة الأطراف تحت اسم المشروعات الصناعية الآزياتية (AIP) إلاّ أنّ هذه المشاريع باءت بالفشل وذلك لطول مدة التفاوض وتغير أسعار الصرف ما أدى إلى تحولها لنوع آخر من المشاريع عرفت بالمشروعات الصناعية المشتركة الآزياتية والتي عرفت فشلا هي الأخرى. كما طرح أعضاء الرابطة برنامج التعاون الصناعي للآسيان (AICO) بموجب تدخل الشركات العاملة في دولتين عضويتين على الأقل.[2]

تغطي دول الرابطة مساحة تقدر ب4.5 مليون كلم^2 ومجموع سكاني يفوق 500 مليون نسمة، تغطي اندونيسيا لوحدها تقريبا نصف هذا المجموع بنسبة 212 مليون نسمة في حين تسجل بروناي نسبة 0.3 مليون نسمة وعلى المستوى الاقتصادي فالدول المؤسسة تتولى ما يقارب 90% من اجمالي الناتج الخام الداخلي، اذ تغطي إندونيسيا 153 مليار دولار أما بروناي بنسبة 5 مليار دولار ومن هنا يتضح التباين الشديد بين دول الرابطة ولعل هذا شكل عائقا أمام عمل الرابطة في مواجهة الأزمات والدليل على ذلك الأزمة الاقتصادية المالية لسنة 1997 التي أثّرت على الرابطة بعدما أصابت ركائزها: سنغافورة، ماليزيا، تايلاند، إندونيسيا اضافة إلى أنّ الآسيان تأثرت كثيرا بالأوضاع الداخلية لدولها والتي تتراوح بين المشاكل على الصعيد السياسي (طبيعة الأنظمة السياسية) ومن حيث البنية الاجتماعية المكونة للدولة فمعظم دول الإقليم تعرف انقسامات دينية، سياسية واثنية.[3] وفي مجال الأمن السياسي، فإن هيئة الدفاع الوحيدة هي اجتماع وزراء دفاع الآسيان الذي تم إنشاؤه في عام 2006 والذي يعمل كمنتدى لتعزيز الشفافية وبناء الثقة حيث تم التعاون في مجال الأمن غير التقليدي كالمساعدات الإنسانية وعمليات الإغاثة في حالات الكوارث، تم عقد اجتماع وزراء دفاع الآسيان بهدف اشراك شركاء حوار الآسيان في التعاون في مسائل الدفاع والأمن بما في ذلك الامن البحري ومكافحة الإرهاب وعمليات حفظ السلام... ويمكن ملاحظة أبرز الجهود من الناحية العملياتية في التعاون في مكافحة الإرهاب خاصة في مجال الأمن البحري بفضل الجهود المشتركة للدول

[1]- Donald E.Weatherbee, **Op. Cit**, p.28.

[2]- لبنى جصاص، دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي، **مرجع سابق**، ص.93.

[3]- **المرجع نفسه**. ص.ص.94-95.

الساحلية، تم تقويض الأمن البحري بسبب الإجماع الإقليمي الضعيف وتلاقي المطالبات الإقليمية والموارد على مضيق ملقا وكذلك بحر الصين الجنوبي. ومع ذلك فقد أنشأت ماليزيا وإندونيسيا وسنغافورة وتايلاند دورية مضيق ملقا (MSP)، ودورية بحرية منسقة ودورية جوية مشتركة لإجراء المراقبة. لاتزال الاختلافات في النهج قائمة حيث تؤكد سنغافورة على الإرهاب البحري، وتؤكد ماليزيا على مكافحة القرصنة البحرية وحماية البيئة، وتركز إندونيسيا على ردع الأنشطة البحرية غير القانونية كالإتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة. ومع ذلك فقد أثبتت هذه المبادرة نجاحها ويمكن أن تشكل الأساس لبناء التعاون المستقبلي في مجال الدفاع.[1]

المطلب الثاني: التفاعلات الخارجية

كان الهدف الرئيسي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا منذ أيامها الأولى هو إشراك القوى الخارجية الكبرى ذات المصالح في جنوب شرق آسيا في حوار منتظم حول القضايا الأمنية والاقتصادية، لاسيما من خلال مناقشات ما بعد المؤتمر الوزاري التي عقدت مع الاجتماعات الوزارية السنوية. كانت هذه الاستراتيجية بالنسبة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وسيلة للمساعدة في التوسط وإدارة مصالح القوى الكبرى في جنوب شرق آسيا، مع السعي لإحباط خطر المنافسة والتدخل اللذين كانا مشكلة سائدة في المنطقة لمدة خمسة عقود من الأربعينيات.

منذ أواخر السبعينيات وحتى نهاية الحرب الباردة، ركزت هذه الحوارات بشكل كبير على القضايا السياسية والأمنية، حيث أشركت آسيان شركائها لتعزيز مصالح الآسيان في المجالات بما في ذلك الجهود المبذولة للتخفيف من المشاكل الناجمة عن التدفقات الواسعة النطاق للاجئين من دول الهند الصينية بعد عام 1975 ثم الصراع على كمبوديا (حتى أسفرت سلسلة من المفاوضات الإقليمية والدولية عن اتفاقيات باريس في أكتوبر 1991، والانتخابات التي نظمتها الأمم المتحدة وتنصيب حكومة كمبودية جديدة). [2]

لاتزال القضايا السياسية والأمنية تشكل جزءًا حيويًا من الحوارات الخارجية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وجهود مكافحة الإرهاب ذات أهمية خاصة منذ هجمات 11 سبتمبر في الولايات المتحدة في عام 2001. منذ أواخر التسعينيات، كان هناك أيضًا تركيز متزايد على التعاون الاقتصادي، حيث كانت آسيان وشركاؤها مهتمين بتعزيز روابطهم الاقتصادية ومصالحهم الاستراتيجية الشاملة من

[1]- Carla Portela, **ASEAN: Integration, Internal Dynamics and External Relations** (Singapore: Singapore Management University, Research Collection School of Social Sciences, 2013), pp.9-10.

[2]- Frank Frost, ASEAN's Regional Cooperation, **Op. Cit**.

خلال السعي إلى توثيق العلاقات الاقتصادية الخارجية، واعتمدت آسيان نهجا عمليا في محاولة التكيف مع التغيرات العالمية وذلك عبر تجديد الآليات اللازمة للتكيف مع الأوضاع المتغيرة في العالم الخارجي. وهذا ما تبين من خلال ما قاله وزير خارجية سنغافورة في الاجتماع 28 لوزراء خارجية دول رابطة آسيان ببروناي في 29 جويلية 1995: "إنّ العالم لن يتغير بمعدل يناسب آسيان، ومن ثم ينبغي على الرابطة أن تتحرك بمعدل يناسب سرعة تغير العالم". ولهذا تحرص الآسيان على المشاركة كرابطة في قضايا المفاوضات الدولية وذلك من خلال اجراء مفاوضات داخلية أولية من أجل اتخاذ قرار موحد ثم الدخول في المفاوضات الدولية كالاجتماع الذي عقدته دول الرابطة في 17 فيفري 1992 لصياغة موقف موحد في مؤتمر البيئة والتنمية التابع للأمم المتحدة الذي عقد بالبرازيل في جويلية 1992.[1]

وقد أنشأت آسيان خلال هذه الفترة العديد من الشراكات مع أطراف إقليمية ودولية، منها:

- الشراكة الاستراتيجية بين آسيان والصين من أجل السلام والازدهار (2003).
- إعلان طوكيو بين آسيان واليابان من اجل شراكة ديناميكية ودائمة بين آسيان واليابان (2003).
- الشراكة بين آسيان وروسيا من أجل السلام والأمن والازدهار والتنمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ(2003).
- شراكة التعاون الشامل بين آسيان وجمهورية كوريا (2004).
- شراكة آسيان والهند من أجل السلام والتقدم والازدهار المشترك (2004).
- رابطة آسيان والولايات المتحدة المعززة الشراكة(2005).
- الشراكة الشاملة بين آسيان وأستراليا(2007).
- الشراكة المعززة بين آسيان والاتحاد الأوروبي (2007). [2]

لاتزال العلاقات الخارجية الأكثر أهمية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا مع دول آسيا والمحيط الهادئ المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

- **آسيان والولايات المتحدة الأمريكية:**

الولايات المتحدة وهي القوة العظمى في العالم، لديها علاقات طويلة الأمد في جنوب شرق آسيا والتي تشمل تحالفات أمنية رسمية مع الفلبين وتايلاند. ولاتزال الولايات المتحدة القوة البحرية المهيمنة

[1]- لبنى جصاص، دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي، **مرجع سابق**، ص.97.

[2]- Donald E. Weatherbee, **Op. Cit**, p.111.

في شرق آسيا، ولديها شبكات واسعة من العلاقات الثنائية، كما أنها مهتمة بالمشاركة في الحوارات الأمنية متعددة الأطراف الناشئة، بما في ذلك منتدى آسيان الإقليمي، الذي كانت عضوًا مؤسسًا فيه منذ عام 1994.

أدت رغبة الولايات المتحدة منذ 11 سبتمبر 2001 في محاربة وجود الجماعات الإرهابية الدولية وخاصة تنظيم القاعدة، إلى زيادة التعاون مع كل حكومة تقريبًا في جنوب شرق آسيا (باستثناء ميانمار). في عام 2003 مُنحت كل من تايلاند والفليبين وضع الحلفاء الرئيسيين من خارج الناتو، وتم تعزيز الاتصالات الأمنية مع دول أخرى بما في ذلك ماليزيا وإندونيسيا.[1]

كانت العلاقات الثنائية للولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا تتقدم بشكل فعّال، إلاّ أنّه هناك قلق من شكل التقدم في العلاقات متعددة الأطراف مع آسيان. كانت الولايات المتحدة شريكًا رسميًا في الحوار مع آسيان منذ عام 1977، وعادةً ما تعقد وزيرة خارجيتها اجتماعات سنوية منتظمة مع نظرائها في آسيان. ومع ذلك، فقد نُظر إلى تركيز الولايات المتحدة الشديد منذ سبتمبر 2001 على قضايا مكافحة الإرهاب على أنّه تركيز ضيق في بعض الأحيان، ولم تمنح الإدارة الأمريكية رابطة أمم جنوب شرق آسيا دائما الاهتمام الفردي الذي سعت إليه.

وقد سعت الولايات المتحدة إلى رفع مستوى ارتباطها متعدد الأطراف مع آسيان، وفي نوفمبر2005 صادقت الولايات المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا على بيان الرؤية المشتركة بشأن الشراكة المعززة بين آسيان والولايات المتحدة والتي دعت إلى السعي إلى تحقيق مجموعة واسعة من التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي. أبرمت الولايات المتحدة ورابطة امم جنوب شرق آسيا اتفاقية إطار التجارة والاستثمار (يُنظر إليها على أنها مقدمة محتملة لاتفاقية التجارة الحرة) في أوت 2006. بعد أن أبرمت الولايات المتحدة اتفاقية تجارة حرة ثنائية مع سنغافورة في عام 2003، تابعت أيضًا مناقشات ثنائية للتجارة الحرة مع ماليزيا، تايلاند وفيتنام على الرغم من أنّ أياً منهما لم يؤتي ثماره بحلول منتصف عام 2008 ويبدو أنّ إحراز مزيد من التقدم غير مرجح قبل مجيء إدارة جديدة في الولايات المتحدة في عام 2009.

كان من المقرر رفع ملف العلاقات الأمريكية مع آسيان بشكل أكبر في عام 2007 مع اجتماع قمة مشترك بين الولايات المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا لرؤساء الحكومات الذي عقد في

[1]- Frank Frost, ASEAN's Regional Cooperation, **Op. Cit**.

سنغافورة في 5 سبتمبر 2008. ومع ذلك، كانت توقعات الآسيان للاجتماع مخيبة للآمال عندما أعلن أنّ الرئيس بوش لن يتمكن من المشاركة في هذا الاجتماع.

وفي عام 2008 اتخذت الولايات المتحدة خطوات اضافية لإعادة تأكيد العلاقات، وفي أفريل أصبحت الولايات المتحدة أول دولة ترشح سفيرا لدى آسيان (**سكوت مارسيل** والذي شغله بالتزامن مع دوره كنائب مساعد وزير الخارجية لجنوب شرق آسيا). أُفيد أنّ الولايات المتحدة تأمل في أن يشجع التعيين الدول الأخرى على أن تحذو حذوها ويساعد في إنشاء مجموعة من الدبلوماسيين من شركاء آسيان الذين يمكنهم تشجيع تطور المجموعة. في حين أنّ التقدم في اتفاقيات التجارة الثنائية مع ماليزيا وتايلاند كان محدودا بسبب المناخ السياسي قبل الانتخابات، توصلت الولايات المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى اتفاقية أخرى متعددة الأطراف في فيفري 2008 (رؤية تنمية آسيان لتعزيز التعاون الوطني والتكامل الاقتصادي المعروف باسم (**ADVANCE**) تهدف إلى بناء بشأن التعاون المستمر من خلال دراسات السياسات المشتركة والتحرك الأسرع نحو ترتيب النافذة الواحدة لتبسيط التخليص الجمركي لواردات وصادرات آسيان. في حين أنّ الجهود المبذولة لإحراز تقدم في الحوار السياسي متعدد الأطراف ظلت تُعيقها مشكلة ميانمار.

استمرت بعض المخاوف في الولايات المتحدة بشأن التأثير السلبي المحتمل لانشغال الولايات المتحدة بقضايا الشرق الأوسط (خاصة العراق) على مصالحها في جنوب شرق وشرق آسيا. ومع ذلك، تظل الولايات المتحدة عاملاً محوريا في الأمن والرفاهية الاقتصادية للمنطقة ودورها مناسب لجميع أعضاء الآسيان تقريبًا. كما لاحظ المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية أنّ المصالح الأمنية للولايات المتحدة والتي تتضمن وجود عسكري كبير في جوار جنوب شرق آسيا، تخفف فعليًا حكومات آسيان من الحاجة إلى القلق الفوري بشأن الوجود الصيني المتزايد. لاتزال الولايات المتحدة تلعب دورًا حيويًا كموازن إقليمي في جنوب شرق آسيا والذي يناسب أعضاء آسيان، الذين يحرصون بشكل أساسي على التمتع بعلاقات إيجابية مع كلا الطرفين ويريدون قبل كل شيء تجنب الاضطرار إلى الاختيار بين أي من الطرفين الصيني أو الأمريكي.

ساهمت استراتيجية ما يسمى ب "المحور" أو "إعادة التوازن" في آسيا في عهدة "**باراك اوباما Barack Obama**"من زيادة مشاركة الولايات المتحدة في الأنشطة مع الآسيان. وأرسلت مسؤولين كبارا بمن فيهم الرئيس أوباما إلى قمم آسيان وعينت أول سفير مقيم لدى آسيان، كما وانضمت إلى معاهدة الصداقة والتعاون وأقيمت قمة سنوية بينهما. رفعت الولايات المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا

علاقتهما إلى مستوى شراكة استراتيجية في نوفمبر 2015 وفي العام التالي عقدتا أول قمة لزعماء البلدين.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية رابع أكبر شريك تجاري لآسيان من حيث السلع بعد الصين والاتحاد الأوروبي واليابان إذ بلغت تجارة البضائع بين الجانبين أكثر من 292 مليار دولار في عام 2019. وأطلقت الولايات المتحدة مبادرات دون إقليمية وثنائية لتعزيز العلاقات بما في ذلك "**مبادرة ميكونغ السفلى**" والتي تهدف إلى تعميق التعاون بين الولايات المتحدة وأعضاء الآسيان كمبوديا، لاوس، ميانمار، تايلاند وفيتنام حول القضايا المتعلقة بالبيئة والصحة والتعليم وتطوير البنية التحتية. كما وقّع أربعة أعضاء في آسيان بروناي، ماليزيا، سنغافورة وفيتنام الاتفاقية الشاملة والمتقدمة للشراكة عبر المحيط الهادئ المعروفة سابقا باسم **TPP** وهي اتفاقية التجارة الحرة التي ساعدت الولايات المتحدة في التفاوض بشأنها. ومع ذلك فإنّ انسحاب الولايات المتحدة من الشراكة عبر المحيط الهادئ بعد فترة وجيزة من تولي **دونالد ترامب Donald Trump** منصبه في عام 2017 أدى إلى انتكاسة لجهود الولايات المتحدة الأوسع لإظهار الالتزام في المنطقة. ورغم ذلك واصلت إدارة ترامب إرسال مسؤولين رفيعي المستوى في زيارات إلى جنوب شرق آسيا بما في ذلك نائب الرئيس ووزيرا الخارجية والدفاع.[1]

- **آسيان والصين:**

تطورت علاقات آسيان مع الصين بشكل كبير في العقد الماضي، اتسمت العلاقات بين جمهورية الصين الشعبية وجنوب شرق آسيا لسنوات عديدة بالشكوك والتحفظات المتبادلة، حيث قدمت الصين الدعم للأحزاب الشيوعية في الدول الإقليمية. لدى الصين أيضًا مطالبات متداخلة في بحر الصين الجنوبي مع أربعة أعضاء في آسيان (بروناي وماليزيا والفلبين وفيتنام). وفي عام 1996، تعززت المخاوف بشأن سياسات الصين بسبب التوترات التي نشأت في مضيق تايوان في وقت انتخابات عام 1996. وكما لاحظ أحد المراقبين فإن "القرار الذي اتخذته القيادة الصينية، الذي أعلنه رئيس مجلس الدولة الصيني "**لي بينغ Li Peng**" في 5 مارس بإجراء تجارب إطلاق الصواريخ على مسافة 32 كيلومترًا من الساحل التايواني قد هز شعور جنوب شرق آسيا بالرضا عن النفس". [2] أثارت أحداث مضيق تايوان، التي قوبلت ردًا أمريكيًا حازمًا على شكل إرسال مجموعتين من حاملات الطائرات المقاتلة إلى

[1]- Lindsay Maizland and Eleanor Albert, "What is ASEAN?", published in: November 24, 2020, consultation date: 10/06/2021, available in: https://www.cfr.org/backgrounder/what-asean

[2]- Frank Frost, "ASEAN's Regional Cooperation and Multilateral Relation"..., **Op. Cit**.

المنطقة قلقًا كبيرًا في منطقة آسيان بسبب الأخطار المحتملة على الأمن في شرق آسيا، على الرغم من أنّ هذه المخاوف لم تكن كذلك. نظرا للتعبير الرسمي العام.[1]

منذ منتصف التسعينيات تحسنت العلاقات بين الصين وجنوب شرق آسيا بشكل ملحوظ. كانت فترة الأزمة المالية الآسيوية (من منتصف عام 1997) نقطة تحول للعلاقات. كان يُنظر إلى الصين على أنّها داعمة للمنطقة وحفاظها على قيمة اليوان (حتى لا تقوض الصين جيرانها عندما كانوا يحاولون تحقيق الاستقرار في اقتصاداتهم بعد أن شهدت العديد من الدول انخفاضًا في قيمة العملة) كان موضع تقدير من قبل أعضاء الآسيان. في أعقاب الأزمة المالية كانت التجارة والوصول إلى الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر قلق خاص لأعضاء آسيان وكانوا مدركين تمامًا لتواجد الصين المتنامي كعامل في الاقتصاد الإقليمي وكذلك في الاقتصاد الدولي. كانت هناك مخاوف خاصة من أنّ دول آسيان لن تكون قادرة على التنافس بشكل فعال مع اقتصاد الصين المزدهر في جذب الاستثمار.

منذ عام 1997، واصلت الصين علاقات أوثق مع منطقة آسيان على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. وقعت الصين وآسيان بروتوكولات في مجالات تشمل تنمية الموارد البشرية والصحة العامة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل والبيئة والثقافة. وفي قمة الآسيان والصين في نوفمبر 2002، وقع الجانبان اتفاقيات تشمل إعلان سلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي ووثائق تغطي التهديدات الأمنية غير التقليدية والتعاون الاقتصادي والتعاون الزراعي. في قمة آسيان في عام 2003، اتخذت الصين خطوة مهمة للانضمام رسميا إلى معاهدة الصداقة والتعاون لآسيان. في نفس القمة، وقعت آسيان والصين الإعلان المشترك حول الشراكة الاستراتيجية من أجل السلام والازدهار، والذي يعالج مجموعة واسعة من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

من مجالات التعاون المهمة للغاية التزام كلا الجانبين بتنفيذ اتفاقية التجارة الحرة بين آسيان والصين (**ACFTA**) لتشمل الصين وأعضاء آسيان الستة الأكبر سناً (بروناي وإندونيسيا وماليزيا والفليبين وسنغافورة وتايلاند) بحلول عام 2010 وأربعة أعضاء جدد كمبوديا ولاوس وميانمار وفيتنام بحلول عام 2015. كان الدافع الرئيسي لدور الصين في السعي إلى اتفاقية التجارة الحرة هو تهدئة مخاوف آسيان بشأن التأثير السلبي المحتمل على اقتصاداتها بسبب الارتفاع السريع في القوة الاقتصادية للصين، لاسيما عندما انضمت إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001 وتمكنت من الوصول إلى منتجات مصنعة تنافسية بشروط مماثلة لمصدري آسيان في الأسواق العالمية الرئيسية.

[1]- Frank Frost, "ASEAN at 30: Enlargement, Consolidation..., **Op. Cit**.

تجمع اتفاقية التجارة الحرة القارية الأمريكية(ACFTA) بين الدول الأعضاء التي يبلغ عدد سكانها مجتمعة حوالي 2 مليار نسمة وناتج محلي إجمالي يبلغ 3 تريليون دولار أمريكي. تم تعزيز جاذبية الاتفاقية لأعضاء آسيان من خلال عرض الصين بتخفيضات الحصاد المبكر للتعريفات الجمركية على بعض المنتجات في وقت أبكر بكثير من الموعد المقرر لافتتاح الاتفاقية الشاملة (بحيث يمكن للمصدرين من أعضاء آسيان الحصول على بعض المزايا السريعة والواضحة من الاتفاقية). تمكنت الصين من تعزيز صورتها في منطقة آسيان وتأكيد موقف تنافسي قوي في التعاون الاقتصادي فيما يتعلق باليابان.

في حين أنّ العلاقات بين الصين وآسيان وثيقة، إلاّ أنّها تنطوي على بعض التوترات والخلافات المحتملة خاصة فيما يتعلق ببحر الصين الجنوبي، ولم يكن من الممكن تمديد اتفاقية عام 2002 إلى مستوى مدونة سلوك ملزمة قانونًا فضلت الصين التعامل مع أعضاء آسيان على أساس ثنائي وليس على أساس متعدد الأطراف. ميانمار هي محور بعض الاختلاف في التركيز بالنظر إلى علاقة الصين الوثيقة مع حكومة ميانمار تشكل عقبة رئيسية أمام جهود آسيان لتعزيز النهج الأكثر ليبرالية من قبل النظام. تواجه الصين أيضًا نفوذًا مستمرًا وقويًا للغاية في منطقة الولايات المتحدة واليابان، ولهذا تحاول الصين العمل على مزيد من السبل لتعزيز علاقاتها مع الآسيان، بما في ذلك صندوق تنمية بمليارات الدولارات لاستخدامه في البنية التحتية والأشغال العامة في آسيان ومنطقة ميكونغ الفرعية.[1]

تشكل إعادة تأكيد الصين الصارمة للسيطرة على بحر الصين الجنوبي أخطر تحد حتى الآن لقدرة الدول الأعضاء في آسيان على الحفاظ على الوحدة بين دول آسيان في مواجهة الضغوط الصينية على الدول غير المطالبين، ولا سيما لاوس وكمبوديا وميانمار لاتخاذها موقف مؤيد للصين. تم الكشف علنًا عن عدم قدرة آسيان على الصمود أمام تكتيكات "فرق تسد" التي اتبعتها الصين في الاجتماع الوزاري 45 لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (AMM) برئاسة كمبوديا في جويلية 2012. في ذلك الوقت، أعادت كمبوديا اعتراضات الصين إلى تضمين المراجع التي اقترحتها فيتنام والفلبين حول سلوك الصين في بحر الصين الجنوبي، أدى إلى مواجهة حالت دون إصدار بيان مشترك لأول مرة منذ تشكيل التجمع. وحرصًا على استعادة سمعة آسيان ومكانتها الجيدة بعد هزيمتها في كمبوديا، تصرفت إندونيسيا بسرعة وحسم لإعادة تأسيس موقف مشترك لآسيان على بحر الصين الجنوبي. قام وزير الخارجية الإندونيسي "مارتي ناتاليجاوا"، الذي وصف فشل آسيان في التوصل إلى اتفاق بأنه سلوك

[1]- Frank Frost, ASEAN's Regional Cooperation, **Op. Cit**

"غير مسؤول" مما يعرض دور التجمع المركزي في بناء هيكل الأمن الإقليمي للخطر. في 20 جويلية 2012 كشفت آسيان النقاب عن مبادئها ذات النقاط الست بشأن بحر الصين الجنوبي، التي وقعها جميع الأعضاء بما في ذلك كمبوديا.[1]

يبقى أن نرى ما إذا كانت مبادرة طريق الحرير البحري للصين ستكون فعالة في تعزيز نفوذ الصين السياسي والاستراتيجي في منطقة جنوب شرق آسيا البحرية، وهي منطقة تأخر فيها النفوذ الصيني تاريخيًا عن مكانتها السياسية والاقتصادية في جنوب شرق آسيا. لطالما استمرت الصين في متابعة استراتيجيتها "للتقطيع السلامي" في بحر الصين الجنوبي (كان آخرها من خلال محاولات فرض متطلبات جديدة لجميع سفن الصيد غير الصينية لتقديم طلب للحصول على إذن للصيد في المياه التي تطالب بها الصين، عن طريق نقل منصة النفط في المنطقة الاقتصادية الخالصة لفيتنام في ماي 2014 وبناء هياكل جديدة على خمسة شعاب مرجانية في "جونسون ساوث ريف" في سبراتلي التي تطالب بها الفليبين).[2]

[1]- Pek Koon Heng, The "ASEAN Way" and Regional Security Cooperation in the South China Sea", European University Institute, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, (December 2014), available in: https://2u.pw/4IZ4E , pp.11-12.

[2]- **Ibid**, p.13.

خلاصة الفصل الثاني:

منذ عام 1967 أسست آسيان وجودًا كبيرًا كمجموعة إقليمية في جنوب شرق آسيا وعملية الحوار المستمرة لم تُزِل جميع حالات الشك والتوتر بين الدول (كما يتضح بوضوح من النزاع بين تايلاند وكمبوديا في منتصف عام 2008) ولكنها ساهمت في تحقيق بيئة أمنية إقليمية أكثر استقرارًا وفعالية. وضع آمن مما كان عليه الحال في أواخر الستينيات. وقد تمكنت من قبول خمسة أعضاء إضافيين منذ عام 1984 وتمكنت الرابطة من إشراك القوى الخارجية الرئيسية في حوارات منتظمة وتوسيع نطاق تعاونها.

إنّ التنافس والمنافسة بين ماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا هو جوهر الديناميكية شبه الإقليمية وكانت الرغبة في استقرار العلاقات بين الدول الثلاث قوة دافعة كبيرة وراء إنشاء آسيان.

في حين أن كل الأنشطة أعطت آسيان هوية واعترافًا دوليًا، فمن الواضح أنّ المجموعة تواجه بعض المشكلات الرئيسية في الحفاظ على فائدتها ومصداقيتها. وتتنوع عضويتها من حيث الطابع الاقتصادي والسياسي. أدى توسع العضوية في أواخر التسعينيات إلى وجود ميانمار، التي كان أداء حكومتها الاستبدادية سيئًا للغاية في كل من الإدارة السياسية والاقتصادية وقاومت جهود آسيان في التأثير السياسي. تمكنت آسيان من لعب دور مهم في عام 2008 كوسيط وراعي للمساعدات في أعقاب إعصار نرجس، لكن ميانمار بشكل عام كانت مصدر إحراج للرابطة في علاقاتها مع القوى الكبرى (بما في ذلك الولايات المتحدة). في مواجهة التحدي الاقتصادي المستمر للصين والهند، تتحرك آسيان لتعميق تعاونها في المجالات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية.

لا يزال بحر الصين الجنوبي نقطة اشتعال محتملة في المنطقة حيث تتمتع كل من الصين وتايوان وبروناي وماليزيا والفلبين وفيتنام بمطالبات إقليمية. هناك أيضًا وجود قوي للإرهاب حيث تواجه الفلبين وإندونيسيا وماليزيا وسنغافورة تحديات أمنية من طرف الجماعات الإرهابية.

منذ نهاية الحرب الباردة، تراجع الصراع بين الدول في جنوب شرق آسيا بشكل مطرد. تم دفع المظالم التاريخية جانباً وظهر شكل جديد متماسك جغرافياً من الإقليمية. توسعت بنية الأمن الإقليمي في جنوب شرق آسيا بشكل كبير منذ عام 1967 وأصبح الإطار المؤسسي الواسع للمنطقة يحدد جنوب شرق آسيا كمنطقة. ومع ذلك، وعلى الرغم من الديناميكيات المتغيرة في بيئة الأمن الدولي والمنطقة نفسها، من المهم ملاحظة أنّ "المخاوف القديمة بشأن القوة لا تزال تهيمن على الأجندات الأمنية لمعظم القوى الإقليمية، وتظل الحرب حقيقة مميزة إذا كانت مقيدة".

جنوب شرق آسيا منطقة انتقائية غنية بالتنوع الثقافي والاجتماعي والسياسي. وتعود التفاعلات خارج المنطقة إلى القرن 16 وتُعد الحيوية والتنوع في جنوب شرق آسيا انعكاسًا مباشرًا للموقع الجغرافي للمنطقة في قلب الطريق التجاري بين المحيطين الهندي والهادئ. تعتبر منطقة جنوب شرق آسيا شديدة التوفيق وتشتهر بتباينها العرقي والديني والسياسي أكثر من تجانسها.

الفصل الثالث: آليات رابطة أمم جنوب شرق آسيا في بناء الأمن الإقليمي

أدت نهاية الحرب الباردة إلى حدوث مجموعة من التغيرات في البيئة الأمنية لجنوب شرق آسيا خاصة مع شعور دول هذا الإقليم بالقلق إزاء مدى التزام أمريكا مستقبلا بضمان وحماية الأمن الإقليمي في المنطقة من جهة، وبروز الصين كقوة إقليمية لها رغبات وطموحات الهيمنة الإقليمية في المنطقة من جهة ثانية، فضلا عن بروز تهديدات أمنية من طبيعة جديدة لا-تماثلية أضحت تهدد جميعها أمن دول الإقليم. وأمام هذه المستجدات والتحديات الأمنية، تسعى دول إقليم جنوب شرق آسيا المتكتلة في منظمة آسيوية فوق قومية وهي "رابطة آسيان" إلى العمل على تطوير قدراتها واستراتيجياتها الأمنية لحماية أمنها الإقليمي، ومواجهة مختلف التهديدات التماثلية واللا-تماثلية من خلال تطوير ما يسمى ب" الجماعة الأمنية لآسيان".

ومن خلال هذا الفصل سنحاول اتّباع الخطة التالية:

المبحث الأول: آليات آسيان الإقليمية وعبر الإقليمية للتعاون الأمني في إقليم جنوب شرق آسيا.

المبحث الثاني: التفاعل بين آسيان والأمن الإقليمي.

المبحث الثالث: مستقبل التعاون الأمني في إقليم جنوب شرق آسيا.

كما هو مذكور في الفصلين الأول والثاني، فإنّ أحد الأسباب الجوهرية لإنشاء المنظمات الأمنية الإقليمية هو الحد من حالة انعدام الأمن بين الدول الأعضاء، وكذلك حل النزاعات سلمياً. وقد تم تشكيل رابطة أمم جنوب شرق آسيا لهذا السبب، على الرغم من عدم ذكر ذلك صراحة في أي من الوثائق منذ إنشائها في عام 1967.

يواصل أعضاء آسيان مواجهة التحدي المتمثل في المساهمة في الحفاظ على بيئة إقليمية آمنة لدى آسيان كمجموعة من خلال انتهاج استراتيجيتان رئيسيتان للمساعدة في تحقيق ذلك: من خلال تجنب الصراع فيما بينها، ومن خلال إشراك القوى الكبرى وخلق مؤسسات إقليمية وعبر إقليمية للوصول لغايتها المتمثلة في التخفيف عن حدة النزاعات البينية وخلق بيئة أمنية إقليمية سلمية.

المبحث الأول: آليات آسيان الإقليمية وعبر الإقليمية للتعاون الإقليمي في جنوب شرق آسيا.

تمكنت رابطة أمم جنوب شرق آسيا من خلال مؤسساتها وآلياتها من تخطي أغلب خلافاتها ومشاكلها الإقليمية والتي سبقنا ذكرها والدخول في منظمات وآليات سواء ثنائية أو غيرها وآليات إقليمية وأخرى عبر إقليمية، وخو ما سنحاول التفصيل فيه أكثر في هذا المبحث.

المطلب الأول: الآليات الإقليمية للتعاون الإقليمي في جنوب شرق آسيا.

عرفت آسيان العديد من التحديات الأمنية والتي استدعت منها التعاون البيني، وقد اعتمدت آسيان لتسوية الخلافات الداخلية على الطرق السلمية بدلا من توازنات تزيد من حدة النزاعات، فقد سعت منذ قيامها كمؤسسة إقليمية لإقليم جنوب شرق آسيا من أجل إنشاء منطقة آمنة ومستقرة وذلك كان واضحا منذ إعلان كوالالمبور والذي يقضي بإنشاء منطقة سلام وحرية وحياد في عام 1971 وتلتها مجموعة من الآليات والميكانيزمات الإقليمية الأمنية وهي كالتالي:

أولا: منطقة السلام والحرية والحياد: Zone Of Peace Freedom And Neutrality

في نوفمبر 1971، أصدرت رابطة أمم جنوب شرق آسيا إعلانًا أعلنت فيه جنوب شرق آسيا "منطقة سلام وحرية وحياد، خالية من أي شكل أو طريقة من التدخل من قبل القوى الخارجية". مع انتهاء الحرب الباردة، قد تبدو الإشارة إلى "الحياد" في إعلان **ZOPFAN** قديمة وغير ذات صلة اليوم. ومع ذلك، فإنّه لا يزال ساري المفعول إذ اعتبرته آسيان التزامًا بالسعي إلى الصداقة مع الجميع وعدم

معاداة أحد، وهو الالتزام الذي ميز منذ ذلك الحين موقف آسيان تجاه بقية العالم، حتى مع استمرارها في رفض "تدخل قوى خارجية في شؤونها". [1]

تم تعزيز عدم الانحياز والحياد والطابع غير العسكري للرابطة من خلال إعلان منطقة آسيان لإقامة منطقة سلام وحرية وحياد في عام 1971. حيث كان إعلان ZOPFAN مهمًا باعتباره بيانًا للمبادئ وليس مجرد خطة عمل. وصدر الإعلان في مواجهة صراع إقليمي خطير وتوتر وتدخل دولي في المنطقة. كما سعت ZOPFAN إلى تحديد المنطقة لنفسها وبقية العالم كمنطقة غير سياسية للتعايش والتفاهم المتبادل. وقد وافقت آسيان على هذا الإعلان على الرغم من الجدل الكبير حول طبيعة الحياد وآثاره على الأمن. حيث أعربت تايلاند وإندونيسيا وسنغافورة عن شكوكها بشأن التخلي المبكر عن الضمانات الأمنية التي قدمتها الولايات المتحدة. في الوقت نفسه، قاوموا جميعًا أي نظام رسمي للأمن الجماعي في المنطقة. في هذه الحالة، ومع نهاية الحرب في الهند الصينية، ظل الوجود الأمريكي في المنطقة من خلال الترتيبات الثنائية. في ذلك الوقت، كانت فيتنام وإن كانت خارج آسيان، تعارض أي ترتيب يحافظ على توازن القوى كما كان في عام 1975.[2]

ثانيا: منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا: Southeast Asia Nuclear Weapon Free Zone

كان المكون الأساسي لـ **ZOPFAN** هو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (**SEANWFZ**). حيث تعتبر المعاهدة كأداة لضمان الدول الإقليمية بعضها البعض بأنها لن "تطور أو تصنع أو تحوز أو تمتلك أو تتحكم في الأسلحة النووية ومحطة أو نقل أسلحة نووية بأي وسيلة، أو تجربة استخدام أسلحة نووية" في المنطقة. كما يتعهدون بعدم السماح لأي دولة أخرى بالقيام بأي من هذه الأشياء باستثناء مسألة النقل، وهو استثناء كان بمثابة امتياز لمن لديهم ترتيبات عسكرية أو خدمة سفن مع الدول الحائزة للأسلحة النووية، وتحديداً الولايات المتحدة. ومن خلال المعاهدة تسعى دول جنوب شرق آسيا إلى منع إدخال الأسلحة النووية إلى المنطقة. تم التوقيع على معاهدة SEANWFZ من قبل زعماء جنوب شرق آسيا في عام **1995** ودخلت حيز التنفيذ في **مارس 1997**، وهي مساهمة آسيان في النظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية. إنّها واحدة من العديد من المناطق

[1]- Rodolfo C. Severino, ASEAN, **Op. Cit**, p.13.

[2]- **STRATEGIC AND SECURITY MATTERS**, available in: **https://2u.pw/wz3RM**, p.188.

الخالية من الأسلحة النووية في العالم، والأخرى موجودة في أنتاركتيكا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجنوب المحيط الهادئ وإفريقيا.

تتفاوض آسيان حاليًا مع أربع من الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية المعترف بها (فرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) بشأن شروط البروتوكول الذي تحترم من خلاله تلك الدول أحكام معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وقد أبدت الصين استعدادها للتوقيع على البروتوكول.

في مواجهة نقص الطاقة الذي يلوح في الأفق وارتفاع تكاليف الطاقة، يتم الآن إيلاء اهتمام متزايد للطاقة النووية كمصدر للكهرباء في المستقبل. المؤشرات على ذلك تقارير إعلامية حول خطط إندونيسيا وماليزيا وتايلاند وفيتنام لتسخير الطاقة النووية لتوليد الكهرباء. في ضوء ذلك، إلى جانب نبذ الأسلحة النووية يجب على آسيان الانتباه إلى إمكانية تحويل اليورانيوم المخصب أو البلوتونيوم إلى أغراض عسكرية وسلامة المنشآت النووية والتخلص من النفايات النووية.

وستعمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشكل جيد إذا نظرت إلى ما هو أبعد من الأسلحة النووية إلى أسلحة دمار شامل أخرى وتحديدا الأسلحة البيولوجية والكيميائية.[1]

كان التقدم في ZOPFAN هو النقاش المطول حول إعلان جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. تم تقديم الاقتراح الأول في الاجتماع الوزاري لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام 1984. وأخيراً تمت صياغة معاهدة سعت إلى منع تصنيع أو اختبار أو تخزين الأسلحة النووية في المنطقة على الرغم من أنّها وافقت على حركة السفن البحرية أو الطائرات العسكرية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. في حين لم يتم الاتفاق على معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (SEANWFZ) حتى عام 1995 في قمة آسيان وما زالت تخضع لاعتراضات من الولايات المتحدة والصين. على الرغم من التأكيدات بشأن مرور الطائرات أو السفن العسكرية، كانت الولايات المتحدة قلقة بشأن حرية حركة سفنها، والصين قلقة بشأن تأثير ذلك على مطالباتهم بالسيادة في جزر سبراتلي.[2]

---

[1]- **Ibid**, p.14.

[2]- **Ibid**, p.189.

ثالثا: معاهدة الصداقة والتعاون Treaty of Friendship and Cooperation

في 24 فبراير 1976، وقع رؤساء أو رؤساء وزراء دول آسيان الخمس آنذاك على معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا. في المعاهدة، وضعت آسيان قواعدها للعلاقات بين الدول:[1]

• احترام الاستقلال والسيادة والمساواة وسلامة الأراضي والهوية الوطنية لجميع الأمم.

• عدم التعرض للتدخل الخارجي أو التخريب أو الإكراه.

• عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضنا البعض.

• التسوية السلمية للنزاعات.

• التنازل التهديد باستخدام القوة.

• التعاون الفعال فيما بينهم.

تعهد كل طرف بالامتناع عن المشاركة "في أيّ نشاط من شأنه أن يشكل تهديدًا للاستقرار السياسي والاقتصادي أو السيادة أو السلامة الإقليمية" لطرف آخر. وقد ساعد التزام دول آسيان بهذه المعايير جنبًا إلى جنب مع شبكة العلاقات الشخصية التي عززتها الرابطة على استقرار العلاقات فيما بينها وتقليل احتمالية نشوب صراع عنيف بين أي منهما. وتنص المعاهدة أيضًا على إنشاء مجلس أعلى على المستوى الوزاري يأخذ في الاعتبار وجود نزاعات أو مواقف من المحتمل أن تزعج السلام والوئام الإقليمي، إذا لم تتمكن الأطراف المعنية مباشرة من حل النزاع من خلال المفاوضات. إذا لزم الأمر، فإنّ المجلس الأعلى "يوصي بالإجراءات المناسبة لمنع تدهور النزاع أو الوضع". وبالتالي، وخلافًا لاعتقاد الكثيرين فإنّ المجلس الأعلى ليس آلية لتسوية المنازعات بمعنى أنّه يمتلك سلطة إصدار قرارات ملزمة. حتى هذا الدور المحدود للمجلس الأعلى لم يتم تفعيله مع تفضيل دول آسيان تقديم نزاعاتها القانونية إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي أو إلى المحكمة الدولية لقانون البحار في هامبورغ. في الواقع، من الواضح أنّ الآسيان لم تتوقع استخدام المجلس الأعلى بعد فترة وجيزة من إنشائها حيث لم يعتمد وزراء خارجية الرابطة نظامها الداخلي حتى جويلية 2001. ومع ذلك، فإنّ وجود المجلس

[1]- **Ibid**, p.15.

الأعلى وكذلك استعداد دول آسيان لإحالة نزاعاتها القانونية إلى القضاء الدولي يؤكد التزام آسيان بالتسوية السلمية للنزاعات.

انضمت بروناي (دار السلام) إلى المعاهدة في جوان 1987. وفي ديسمبر من ذلك العام، تم تعديل المعاهدة للسماح بانضمام الدول غير الإقليمية ولكن لا يمكن لطرف غير إقليمي في المعاهدة أن يشارك في المجلس الأعلى إلاّ إذا كان "مشاركًا بشكل مباشر في النزاع ليتم تسويته من خلال العمليات الإقليمية".

في وقت لاحق، انضمت دول جنوب شرق آسيا التي تسعى للانضمام إلى آسيان إلى المعاهدة أولاً، تمامًا كما كان عليها التوقيع على اتفاقيات آسيان الأخرى ومعظمها اقتصادية. وقعت بابوا غينيا الجديدة المراقبة في آسيان المعاهدة في عام 1989 كدولة غير إقليمية. وبعد أن اعتمدت رابطة أمم جنوب شرق آسيا النظام الداخلي للمجلس الأعلى في عام 2001، انضمت إليه دول أخرى غير إقليمية: الصين والهند في أكتوبر 2003، واليابان وباكستان في جويلية 2004، وجمهورية كوريا وروسيا في نوفمبر 2004، ومنغوليا ونيوزيلندا في جويلية 2005، وأستراليا في ديسمبر 2005، وتيمور الشرقية في جانفي 2007. وبتوقيع الرئيس **جاك شيراك** شخصياً على الصك أكملت فرنسا إجراءات انضمامها في حفل جانفي 2007 الذي وقع فيه وزير خارجية تيمور الشرقية وثيقة انضمام بلاده. كان الانضمام حاسمًا بشكل خاص بالنسبة لأستراليا، التي كانت مترددة في الانضمام إلى المعاهدة. ومع ذلك، كان على كانبيرا التوقيع بعد انضمام آسيان إلى المعاهدة أحد المتطلبات الثلاثة للمشاركة في قمة شرق آسيا، التي عُقدت لأول مرة في ديسمبر 2005. وانضمت سريلانكا وبنجلاديش إلى المعاهدة في أوت 2007. وبالتالي، فإنّ دائرة دائمة الاتساع من البلدان تتبنى معايير آسيان للعلاقات بين الدول كتعبير عن السياسة وكوسيلة لربط نفسها بشكل أوثق برابطة أمم جنوب شرق آسيا. من الواضح أنّ الاتحاد الأوروبي قرر السعي للانضمام إلى المعاهدة كمجموعة. كما أبدت المملكة المتحدة عزمها على الانضمام إلى المعاهدة. على الرغم من بعض الشكوك تفيد التقارير أنّ الولايات المتحدة تفكر في القيام بذلك.

كانت معايير العلاقات بين الدول التي تم تدوينها في معاهدة الصداقة والتعاون بمثابة مبادئ توجيهية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في المجال السياسي والأمني. لم يقتصر الأمر على امتناع دول آسيان عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد بعضها البعض، بل وقفت أيضًا معًا في

التمسك بهذه المعايير فيما يتعلق بأفعال الآخرين داخل المنطقة. [1] تم تحديد نية تطوير التعاون الإقليمي بشكل أكثر رسمية وتنفيذها بشكل أكثر واقعية من خلال معاهدة الصداقة والتعاون اللاحقة التي وضعتها وأقرتها قمة بالي عام 1976. وقد أكدت معاهدة الصداقة والتعاون على دور آسيان باعتباره الحل السلمي للنزاعات، ولكنها وجهت الانتباه أيضًا إلى التعاون الاقتصادي وقضايا التنمية. كانت كل من المعاهدة وZOPFAN بيانيْن هامين للتضامن مع آسيان.[2]

رابعا: منطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا Association of Southeast Asian Nations Free Trade Area

تأسست منطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (**AFTA**) في جانفي 1992 من قِبل الدول الأعضاء الست في ذلك الوقت (إندونيسيا، تايلاند، ماليزيا، سنغافورة، الفليبين وبروناي) ولكنّها تضم الآن جميع الأعضاء العشرة الحاليين. الدول الأربع التي انضمت إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا بعد تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية (فيتنام لاوس وميانمار وكمبوديا)، سُمح لها بفترات أطول لتنفيذ التخفيضات الجمركية المطلوبة مع الدول الأصلية للوفاء بالتزام الرسوم الجمركية الصفرية في عام 2010 والأعضاء الجدد في عام 2015 .على الرغم من منح تمديد جزئي لبعض التعريفات، "تم منح المرونة لأربعة أعضاء جدد لمدة ثلاث سنوات أخرى من 2015 إلى 2018 للإبقاء على بعض تعريفاتهم عند 0-5% معدل التعريفة الجمركية بدلاً من تخفيض جميع تعريفات قائمة التضمين إلى الصفر بحلول عام 2015 ". ونظام "التعريفة التفضيلية المشتركة الفعالة" يتطلب فقط قيود التعريفة الجمركية على التجارة بين أعضاء آسيان. التجارة الخارجية تخضع لمعدلات التعريفة التي تمليها الحكومات الفردية. أمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لديها السلطة فقط لمراقبة الامتثال لاتفاقية التجارة الحرة. يتم التعامل مع جميع عمليات الإنفاذ والنزاعات من قبل سلطات التجارة والجمارك التابعة للحكومة الوطنية أحد أعراض عدم رغبة الدول في التنازل عن أي سلطة. عادة ما يتم التعامل مع النزاعات بشكل غير رسمي حيث تتطلب بروتوكولات اجتماعات كبار المسؤولين الاقتصاديين حلها

[1]- Severino Rodolfo C, **ASEAN (Southeast Asia Background Series)** Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 2008, pp. p.15-18.

[2]- "STRATEGIC AND SECURITY MATTERS", **Op. Cit**, p.189.

من خلال الإجماع بين جميع الأعضاء العشرة، بما في ذلك الأطراف المتضررة. بدلاً من ذلك قامت الدول بإحالة النزاعات إلى منظمة التجارة العالمية أو محكمة العدل الدولية للتحكيم.[1]

وقد بذلت جهود مجانية في المؤسسة لإنشاء سوق داخلية مشتركة للاستفادة من تبادل السلع والخدمات والعمالة. إنّ تحسين التجارة والحفاظ على رأس المال داخل آسيان سيمنحها قدرات أكبر للاستثمار. سيكون هذا تحولًا كبيرًا من جهود الصرف الأجنبي المعاصرة التي تنطوي في الغالب على التجارة إلى دول خارج الاتحادات. اعتبارًا من عام 2010، كانت غالبية صادرات لاوس وميانمار فقط تذهب إلى أعضاء آسيان بنسبة 80% و50% على التوالي، بينما بلغت صادرات أعضاء الاتحاد إلى دول أجنبية 80%. لدى آسيان حاليًا اتفاقيات تجارة حرة منفصلة للصين والهند واليابان وكوريا وواحدة لأستراليا ونيوزيلندا معًا. بدأت المحادثات مؤخرًا نحو إبرام اتفاقيات تجارة حرة داخل APT. منذ عام 2012 كان هناك جهد مستمر لإطلاق "الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة" (**RCEP**) التي تشمل جميع الدول الست التي أبرمت معها آسيان اتفاقيات تجارة حرة بالإضافة إلى قمة شرق آسيا، التي تعمل من أجل اتفاقية تجارية تحت العنوان الإقليمي الشامل "الشراكة الاقتصادية لشرق آسيا". تكتسب هذه الجهود المزيد من الزخم بعد انسحاب الولايات المتحدة من الشراكة عبر المحيط الهادئ. تضم RCEP عدد سكان يبلغ 3.4 مليار شخص (أكثرهم من الهند والصين) بإجمالي ناتج محلي إجمالي يبلغ 49.5 تريليون دولار أمريكي أو حوالي 39 % من إجمالي الناتج المحلي العالمي".[2]

خامسا: الجماعة السياسية والأمنية لآسيان ASEAN Political Security Community

بالتوازي مع سعيها لتحقيق التكامل الاقتصادي، تسعى آسيان منذ أواخر التسعينيات إلى تعزيز دورها وإحساسها بالتوجيه لتعزيز الأمن الإقليمي. استمرت الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في مواجهة بعض القضايا الأمنية الصعبة، بما في ذلك النزاعات الجارية بين الدول، والمشاكل التي أوجدها النظام المتصلب والديكتاتوري في ميانمار (الذي كان له تأثير كبير على تايلاند، بما في ذلك وجود مئات الآلاف من اللاجئين) والتحديات التي تفرضها الحركات الانفصالية الإسلامية والإرهاب. لإعادة التأكيد على دورها كقوة للاستقرار والأمن في جنوب شرق آسيا، قررت آسيان في عام 2003 تطوير مفهوم مجتمع آسيان الأمني (الذي يشار إليه منذ عام 2007 باسم الجماعة السياسية والأمنية لآسيان).

---

[1]- Ryan Grimstad Driver, **Op. Cit**, p.74.

[2]- **Ibid**, p.75.

بدأ مفهوم الجماعة الأمنية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASC) من قبل إندونيسيا واعتمد كجزء من اتفاقية بالي كونكورد 2 في أكتوبر 2003. وكان الهدف من ASC أن يكون مفهومًا تطوريًا وليس مفهومًا يسعى إلى تغيير أو تغيير حاد في ممارسات آسيان. كان الهدف المركزي للآسيان منذ البداية هو مساعدة الأعضاء على تحقيق بيئة آمنة لتعزيز احتمالات الاستقرار الداخلي والتقدم الاقتصادي. تم تصميم السنوات العديدة من الاجتماعات والمناقشات إلى حد كبير لبناء التواصل وزيادة الثقة. يمكن القول إذن أنّ تعزيز الشعور بالأمن الإقليمي كان دائمًا في صميم اهتمامات آسيان وأنّ الجماعة السياسية الأمنية هي امتداد لهذا الدور. أصدرت رابطة أمم جنوب شرق آسيا بعض المبادئ التوجيهية لأهدافها لهذه الجماعة ولكن لم يتم الانتهاء من وضع مخطط تفصيلي.

في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، كان الكثير من تركيز آسيان على الأمن موجهًا نحو التحديات من خارج الدول الأعضاء، تداعيات نهاية الحروب في الهند الصينية وتحركات أعداد كبيرة من اللاجئين والنزاع على كمبوديا. منذ تسعينيات القرن الماضي، أصبح من الواضح بشكل متزايد أنّ هناك عددًا من التحديات الأمنية الحالية والمحتملة داخل منطقة آسيان والتي تتسم بطابع عابر للحدود وتتطلب مزيدًا من التعاون بين الأعضاء لمعالجتها.[1]

تهدف مبادرة **APSC** إلى استخدام آليات آسيان الخاصة لحل النزاعات بين الأعضاء ومتابعة تعاون أوثق كثيرًا بشأن التحديات الأمنية العابرة للحدود الوطنية بما في ذلك الإرهاب والمخدرات والاتجار بالبشر وقضايا الأمن البحري. يعكس APSC أيضًا التركيز على المدى الطويل في آسيان من خلال استبعاد اتفاقية دفاع آسيان أو التحالف العسكري أو السياسة الخارجية المشتركة.

لم يتضح بعد كيف ستتحرك آسيان لمتابعة إعلاناتها الأولية بشأن APSC (القادم قد يوضح ذلك). كان هناك بعض التطور الإضافي في منطقة آسيان للإحساس المتزايد بالمجتمع السياسي منذ التأثير المدمر لتسونامي المحيط الهندي في ديسمبر 2004. وقد تم تقدير المساعدة التي قدمتها دول آسيان لزملائها الأعضاء: على سبيل المثال، دور سنغافورة كانت الفرق الطبية في أتشيه تحظى بتقدير كبير من إندونيسيا. كما كانت هناك مقترحات لمجالات يمكن لرابطة أمم جنوب شرق آسيا أن تطور فيها المزيد من التعاون ذي الصلة، على سبيل المثال في تحسين القدرات لإدارة الكوارث. كان دور رابطة

[1]- Frank Frost, ASEAN s regional cooperation, **Op. Cit**.

أمم جنوب شرق آسيا في تنسيق الاستجابات في أعقاب إعصار نرجس في ميانمار منذ ماي 2008 بمثابة تطور مهم آخر في هذا المجال.[1]

انعكاس آخر لاهتمام آسيان بالحوار الأمني كان عقد الاجتماع الأول لوزراء دفاع آسيان في ماي 2006. اجتمع وزراء دفاع آسيان ورؤساء الخدمات على أساس ثنائي لسنوات عديدة، كما يشارك مسؤولو الدفاع في منتدى آسيان الدولي. اجتماعات الدورة، ولكن كان يعتقد أنه من المناسب أن يجتمع وزراء الدفاع الآن رسميًا على أساس متعدد الأطراف. كانت الحاجة إلى قدرات أكبر لتنسيق الإغاثة في حالات الكوارث موضوعا رئيسيا في الاجتماع، الذي ركز أيضا على القضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك بما في ذلك الإرهاب والقرصنة والاتجار بالبشر. أعلن وزراء الدفاع التزامهم بتحقيق جماعة أمنية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بحلول عام 2020، والتي تصوروا أنّها ستتضمن اتفاقيات بشأن معاهدات تسليم المجرمين، وترتيبات مكافحة الإرهاب، وبشأن قوة حفظ سلام مشتركة تابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

في اجتماعهم الثاني الذي عقد في سنغافورة في 14 نوفمبر 2007، صادق وزراء الدفاع على خطط لمزيد من التعاون في مجالات تشمل الإرهاب والأمن البحري والأمراض المعدية. كما تبنى الوزراء اقتراحا لتوسيع مناقشاتهم لتشمل وزراء دفاع شركاء حوار آسيان الآخرين في عملية تسمى **اجتماعات وزراء دفاع آسيان+** (**ADMM-Plus**) وقال وزير الدفاع السنغافوري **تيو تشي هين** في خطاب إلى الاجتماع أن. يتشابك مستقبل آسيان بشكل متزايد مع مصير منطقة آسيا والمحيط الهادئ الأكبر. يجب أن ينظر اجتماع وزراء دفاع آسيان في الاستفادة من وجهات النظر والخبرات والموارد المتنوعة لأصدقاء آسيان الآخرين وشركاء الحوار مثل الولايات المتحدة والصين والهند واليابان وأستراليا ونيوزيلندا وكوريا. من المتوقع تطوير مفهوم ADMM-Plus أكثر مع مرور الوقت.

واصلت الدول الأعضاء في آسيان اتباع استراتيجيات متعددة نحو تعزيز الأمن في المنطقة. تعاون الأعضاء على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف مع شركاء إقليميين وخارجيين لكسب تعاون أفضل عبر الحدود ولزيادة التفاعل في عدد من مجالات أنشطة مكافحة الإرهاب. تبنت رابطة آسيان إعلان العمل المشترك لمكافحة الإرهاب في قمتها في ديسمبر 2001، وفي قمتها في سيبو في جانفي 2007، حيث أيّدت اتفاقية رابطة آسيان لمكافحة الإرهاب. وبينما يتواصل التعاون القيم، أشارت دراسة أسترالية حديثة

[1]- **Ibid**.

إلى أنّه يمكن لأعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا القيام بالمزيد للتأكيد صراحة على التزامهم في هذا المجال من خلال الانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية لمكافحة الإرهاب والتصديق عليها. ازداد التعاون بطرق مفيدة في مجال الأمن البحري منذ عام 2004، أجرت إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة دوريات بحرية منسقة وعمليات مراقبة جوية مشتركة لزيادة الأمن في مضيق ملقا. من الواضح أنّ كل هذه الأنشطة تساهم في جعل منطقة آسيان أكثر أمانًا.[1]

سادسا: رؤية آسيان ASEAN Vision 2020

في 15 ديسمبر 1997، أعلنت رابطة آسيان عن رؤيتها لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام 2020، والتي حددت أهدافًا مختلفة لدول آسيان التي خططت للاجتماع فيها بينها بحلول عام 2020. وعلى وجه الخصوص، قاموا بإملاء الكيفية التي يأملون بها في زيادة التنمية البشرية في المنطقة لتقليل الفقر وزيادة التعليم ورفع اقتصاداتهم بشكل عام.

على وجه التحديد، تخطط دول آسيان لإقامة مجتمع دولي "يتمتع فيه جميع الناس بالوصول المتكافئ إلى فرص التنمية البشرية الكاملة بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين أو اللغة أو الخلفية الاجتماعية والثقافية." ومع ذلك، هناك مشكلة: يجب فحص كل دولة داخل آسيان، كما ذكرت منظمة العفو الدولية بحثًا عن انتهاكات محتملة لحقوق الإنسان ضد الجماعات التي حددوها.[2]

كما أعلن زعماء دول أسيان تعهدهم بالتعاون الوثيق والمتعمق في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمن، وصولا لرؤية أشمل لأسيان عام 2020 حيث تصبح آسيان سوق مشتركة بعملة واحدة.[3]

قرر رؤساء حكومات رابطة أمم جنوب شرق آسيا الاجتماع في كوالالمبور لإعادة تأكيد التزامهم بأهداف ومقاصد الرابطة على النحو المنصوص عليه في إعلان بانكوك 1967 ولا سيما لتعزيز التعاون في جنوب شرق آسيا بروح المساواة والشراكة وبالتالي المساهمة في تحقيق السلام والتقدم والازدهار في المنطقة.

---

[1]- **Ibid**.

[2]- "ASEAN VISION 2020: TIMES UP, WHY DON'T WE SEE CHANGE?", **Cambodia Daily**, June 23, 2020, consultation date: 07/09/2021, available in: **https://2u.pw/dZMiA** .

[3]- عبد الوهاب رميدي، علي خالفي، "رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) ASEAN نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، ع.06، ص.89.

لقد أنشأوا في آسيان مجتمعًا من دول جنوب شرق آسيا التي تعيش في سلام مع بعضها البعض وفي سلام مع العالم، وتحقيق الرخاء لشعوب في المنطقة.

كانت رؤية آسيان لعام 2020، إقامة منطقة جنوب شرق آسيا منطقة سلام واستقرار حيث تكون كل دولة في سلام مع نفسها وحيث يتم القضاء على أسباب الصراع، من خلال الالتزام باحترام العدالة وسيادة القانون ومن خلال تعزيز الوطنية والصمود الإقليمي. وتم تصوّر جنوب شرق آسيا حيث يتم حل النزاعات الإقليمية وغيرها بالوسائل السلمية.

وتم الحديث عن منطقة جنوب شرق آسيا خالية من الأسلحة النووية، مع التزام جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بأغراض معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا من خلال التزامها ببروتوكولها.

ما نلاحظه من خلال ما سبق تمكُن آسيان من تحقيق بعض الأهداف المحددة والتي من بينها الحد من الحروب والخلافات البينية، إقامة ZOPFAN و AFTA وARF.....إلخ رغم عدم توصلها لبعضها والتي هي التنمية والمساواة في التنمية البشرية وهو ما لم يتحقق على أرض الواقع.[1]

المطلب الثاني: الآليات عبر الإقليمية للتعاون في المنطقة.

بدأت بوادر التعاون عبر الإقليمي في جنوب شرق آسيا منذ السنوات الأولى لتشكيل رابطة أمم جنوب شرق رغم اقتصارها على المجال الاقتصادي ونذكر من أمثلة ذلك كل من التعاون مع الجماعة الأوروبية عام 1976 وكذا التعاون مع اليابان عام 1973 ومن ثم التعاون مع أستراليا عام 1974 والتعاون مع نيوزلندا عام 1975 ونذكر أيضا كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية عام 1977 وكوريا الجنوبية عام 1989 ذلك في شكل اتفاقيات ومشاريع اقتصادية مشتركة. غير أنّ هذا التعاون لم يتطور وبقي محصورا في المجالات الاقتصادية ذلك بفعل عدة عوامل منها الأزمة المالية الآسيوية 1997 وكذا غياب الثقة والتنافس خاصة بين اليابان والصين. ماعدا العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي زادت عمقا خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وتفجيرات بالي 2002، فدول آسيان ورغم الجهود المبذولة للتصدي للإرهاب من خلال إعلان مكافحة الإرهاب إلاّ أنّها اتّجهت فرادى وفضّلت التعاون الخارجي مع الولايات المتحدة على حساب التعاون الإقليمي.

[1]- "ASEAN Vision 2020", **Kuala Lumpur**, (15 December 1997), available in: https://2u.pw/xDclQ .

أولا: المنتدى الإقليمي لآسيان ASEAN Regional Forum

تشكل المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (الذي يضم حاليًا 27 عضوًا: أستراليا، بنغلاديش، بروناي، كمبوديا، كندا، الصين، الاتحاد الأوروبي، الهند، إندونيسيا، اليابان، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية كوريا، لاوس، ماليزيا، ميانمار، منغوليا، نيوزيلندا، باكستان، بابوا غينيا الجديدة والفلبين والاتحاد الروسي وسنغافورة وسريلانكا وتايلاند وتيمور الشرقية والولايات المتحدة وفيتنام) في عام 1994 وكان أول هيئة مقرها آسيان يتم إنشاؤها لمعالجة التعاون الأمني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. يعكس تأثير طريقة آسيان عملية صنع القرار في ARF مدفوعة بالإجماع وغير ملزمة وبطيئة الخطى.[1]

نتج قرار رابطة أمم جنوب شرق آسيا بإنشاء المنتدى الإقليمي لآسيان عن عدة دوافع واعتبرتها آسيان أداة دبلوماسية لتعزيز مشاركة الولايات المتحدة المستمرة في المنطقة وتشجيع الصين على اتباع عادات حسن السلوك الدولي. وهكذا كان يُنظر إلى ARF على أنه وسيلة لإضفاء الطابع الاجتماعي على الصين بطريقة شاملة مع إبقاء الولايات المتحدة الأمريكية منخرطة في المنطقة. زيادة على ذلك، كان الهدف من إنشاء ARF ضمان استمرار أهمية رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وقد كان أعضاؤها بحاجة إلى تجنب استبعادهم من بنية استراتيجية جديدة كانت تعتمد بشكل أساسي على المثلث الصيني الياباني الأمريكي. لذلك تأمل آسيان في تعزيز موقفها الدبلوماسي من خلال زيادة تطوير دورها في تحقيق الاستقرار في جنوب شرق آسيا وما وراءها. [2]

يعتبر المنتدى الإقليمي لرابطة آسيان آلية مهمة لتعزيز التعاون الأمني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الأوسع. وينصب تركيزه على مجموعة واسعة من التهديدات الأمنية غير التقليدية الحالية والناشئة مثل الاتجار بالمخدرات غير المشروعة والأمن السيبراني والأمن البيولوجي وأمن الفضاء والسلامة البحرية وحماية البيئة البحرية والهجرة الدولية والاتجار بالأحياء البرية. وكذا التحديات الإقليمية واحتواء الصين واليابان في التفاعلات الإقليمية وتحقيق التوازن الإقليمي في المنطقة. وبذلك تحاول آسيان اتباع "**سياسة التقييد الثنائي double-binding**" و"**سياسة الميزان**" للجمع بين كل من

---

[1]- Pek Koon Heng, **"The "ASEAN Way" and Regional Security Cooperation in the South China Sea**, (European University Institute, Italy, December 2014), p.04.

[2]- Ralf Emmers, "ASEAN Regional Forum: time to move towards Preventative Diplomacy", published in: **RSIS Commentaries**, Singapore, 25 October 2007, consultation date: 06/06/2021, available in: **https://2u.pw/yiqEl**.

الصين والولايات المتحدة. لا يزال التعاون العملي والحوار الاستراتيجي في قطاع الدفاع مهمين وتحديداً في الأمن البحري وعمليات حفظ السلام والطب العسكري ومكافحة الإرهاب والأعمال الإنسانية المتعلقة بالألغام. يستمر التعاون بين مؤسسات الدفاع التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (HADR) في التطور في مجال المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث حيث تم اعتماد مبادرتين مؤخرًا وهما المجموعة الجاهزة للجيوش التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا ومركز الطب العسكري التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا ويتمثل الهدف الأسمى للمنتدى هو تنسيق السياسة الأمنية للدول وإبقاء سيادتها الوطنية.[1]

كان **ARF** أول محاولة تقوم بها آسيان للحفاظ على السلام والأمن الإقليمي لتجنب التهميش بعد الحرب الباردة وإنهاء الصراع الكمبودي. حيث كان له ردًا في الوقت المناسب على انسحاب الولايات المتحدة من القواعد في الفلبين. وكان يهدف إلى جذب الصين لقبول "مجموعة معايير آسيان الإقليمية"، خاصة فيما يتعلق بنزاعات بحر الصين الجنوبي والحفاظ على مشاركة الولايات المتحدة في شرق آسيا. بدءً من إطار مؤتمر ما بعد الوزاري لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (**PMC**)، تم إضفاء الطابع المؤسسي على المنتدى الإقليمي لآسيان في تجمع سنوي لوزراء خارجية 27 دولة، بما في ذلك رابطة أمم جنوب شرق آسيا، شركاء الحوار العشرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وبابوا غينيا الجديدة (بصفة مراقب) وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ومنغوليا وباكستان وتيمور الشرقية وبنغلاديش وسريلانكا (**ASEAN-10**). يُنظر إلى الاجتماع الوزاري السنوي لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ على نطاق واسع باعتباره مكانًا هامًا للأعضاء السبعة والعشرين لمناقشة القضايا والتدابير الأمنية لتحسين السلام في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. [2]

تم طرح فكرة منتدى الأمن الإقليمي في الأصل من قبل كندا وأستراليا، وفي وقت لاحق دعمتها اليابان والولايات المتحدة. في البداية، كانت آسيان شديدة البرودة تجاه فكرة الحوار الأمني الإقليمي. ومع ذلك، فقد أدركت أن القوى الإقليمية ستنشئ هيكلًا أمنيًا متعدد الأطراف، وأنّها تتعرض لخطر التهميش والاستبدال بصفتها المنظمة الدولية البارزة في آسيا إذا لم تتصرف. وهكذا، اختارت دول آسيان عملية المنتدى الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ. في جويلية 1994، عُقد الاجتماع الأول للمنتدى

[1]- لبنى جصاص، **مرجع سابق**، ص.135.

[2]- Luc Anh Tuan, "ASEAN Centrality and the Major Powers, **Op. Cit**, p.78.

الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا كامتداد لاجتماعات رابطة أمم جنوب شرق آسيا المنتظمة اللاحقة للوزراء.

إنّ توقعات آسيان بأنّها يمكن أن تهيمن على المنتدى الإقليمي لآسيان تستند إلى قراءة خاطئة لتأثيرها في الماضي وسوء فهم لإمكانية تطبيق الأساليب الدبلوماسية لآسيان على منطقة آسيا والمحيط الهادئ الأكبر. كما لوحظ أعلاه، فإنّ الكثير من سمعة آسيان الدولية كمنظمة إقليمية مؤثرة قد اكتسبت من خلال معارضتها لغزو فيتنام لكمبوديا. بينما لعبت رابطة أمم جنوب شرق آسيا دورًا مهمًا في الصراع الكمبودي، إلاّ أنّها لم تكن فعالة إلاّ بالقدر الذي سمحت به القوى العظمى وتوترت وحدتها بسبب الخلافات الاستراتيجية. في مجال الدبلوماسية، كان نجاح "طريقة آسيان" متوقفًا على الضعف النسبي لدول آسيان والتأثير الموحد للتهديد الخارجي. لا يمكن تكراره بين الدول الأكثر قوة والتي لا يحركها الخوف من التهديد الخارجي.

وقد أعرب المشاركون الآخرون في ARF عن معارضتهم لأسبقية آسيان داخل ARF فمنذ بدايته، حيث أعربت العديد من الدول غير الأعضاء في آسيان عن رأي مفاده أن "المنتدى الإقليمي لآسيان " ليس سوى مرحلة انتقالية قبل أن يصبح المنتدى الإقليمي الآسيوي هو "المنتدى الإقليمي الآسيوي". علاوة على ذلك، فإنّ شعور آسيان بأنّه يحق لها القيام بدورها الدبلوماسي الأساسي قد خلق توترات داخل المنتدى. فأستراليا غير راضية عن مطالبة الآسيان بملكية ARF، وهي غير مرتاحة للوتيرة البطيئة للتطور المؤسسي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. واشتكى بعض الفاعلين من خارج آسيان من معاملتهم كـ "مواطنين من الدرجة الثانية" داخل منتدى آسيان.[1]

اتبعت القوى العظمى قادة آسيان في إنشاء ARF لأن الآسيان كانت مؤسسة راسخة يمكن الاستفادة منها بسهولة. كمنظمة آسيوية، كان لدى آسيان فرصة أفضل بكثير لإشراك الصين في حوار أمني لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ من أي مؤسسة مستوحاة من الغرب. تواصل الصين دعم دور آسيان القيادي في منتدى آسيان الإقليمي. تتشكك الصين بشكل عام في المؤسسات متعددة الأطراف، وتؤيد نهج الآسيان التدريجي لبناء العلاقات الإقليمية. ومع ذلك، قد يعتمد دعم الصين لـ ARF جزئيًا على قدرتها على التلاعب بالمنتدى لمصلحتها الخاصة. علاوة على ذلك، لا ينبغي المبالغة في أهمية ARF

[1]- **Ibid**.

للقوى الأكبر. انضمت الصين إلى ARF لتجنب استبعادها. تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيق مصالحها الأمنية من خلال علاقاتها الثنائية.

بالنظر إلى مستوى الاستياء من قيادة آسيان والنوايا طويلة المدى للولايات المتحدة واليابان لجعل ARF "منتدى إقليميًا آسيويًا"، ستحتاج آسيان إلى الحد بشكل كبير من سيطرتها على ARF في المستقبل القريب، وقبول أكبر من ذلك بكثير. قد يؤدي فقدان الوضع هذا إلى تقويض التماسك الداخلي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، والذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بفعالية آسيان كلاعب إقليمي. إنّ التزام دول آسيان بمنظمتها مشروط بإيمانها بأن آسيان توفر لها منافع سياسية ملموسة. إذا وجدت الدول الأعضاء فيها أن الانتماء إلى آسيان لا يمنحها المستوى المتوقع من النفوذ الدولي، فقد تبدأ في التشكيك في التزامها تجاه آسيان نفسها.

كما يمكن أن يوفر ARF فرصة مهمة للقوى العظمى للالتقاء ومناقشة مجالات الصراع المحتملة. في النهاية، سينجح ARF أو يفشل على أساس القرارات التي تتخذها القوى العظمى. يمكن لرابطة أمم جنوب شرق آسيا أن تلعب دورًا وسيطًا مهمًا من خلال تسهيل الاتصال بين هذه القوى. ومع ذلك، فإنّ قدرة آسيان على العمل كمجتمع دبلوماسي فعال -حتى في دور أكثر تقييدًا تعتمد على وحدتها الداخلية، والتي تعتمد على فهم أكثر واقعية لما يمكن أن تحققه آسيان.[1]

ثانيا: آسيان زائد ثلاثة ASEAN Plus Three

كانت أولى خطوات آسيان الرئيسية نحو تعاون أوسع في شرق آسيا هي تدشين عملية **APT** التي انبثقت عن اجتماع أعضاء آسيان والصين واليابان وكوريا الجنوبية في كوالالمبور في عام 1997، آسيان زائد ثلاثة ليست منظمة رسمية ولكنها إطار تعاوني فضفاض قائم على المؤتمرات والحوار. أجرى أعضاء الرابطة حوارات على عدة مستويات مختلفة في وقت واحد: من بين جميع الأعضاء الثلاثة عشر، ومن بين الأعضاء العشرة في آسيان وعضو واحد آخر (مما مكّن الصين واليابان، على وجه الخصوص، من الحفاظ على علاقاتهما الخاصة مع آسيان وتطويرها) وبين أعضاء شمال شرق آسيا الثلاثة (الصين واليابان وكوريا الجنوبية) الذين عقدوا أول اجتماع ثلاثي لهم في عام 1999.

[1]- Shaun Narine, "ASEAN into the twenty-first century: Problems and prospects", **The Pacific Review**, Routledge: University of New Brunswick, 1999, (published online: 03 Apr 2007), pp.360-362.

تضمنت عملية APT اجتماعات سنوية لقادة الأعضاء (عُقدت خلال قمم آسيان) والعديد من اجتماعات الوزراء وكبار المسؤولين في مجالات تشمل السياسة والأمن والتجارة والعمل والزراعة والغابات والسياحة والطاقة والبيئة. كما رعت الصين دراسة لاستكشاف جدوى منطقة التجارة الحرة لشرق آسيا بين الدول الثلاث عشرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ومع ذلك كان العنصر الأهم في أنشطة رابطة آسيا والمحيط الهادئ حتى الآن هو تعزيز التعاون المالي الإقليمي بطريقتين رئيسيتين. [1]

منذ عام 1997 طور ثلاثة من شركاء الحوار (الصين وجمهورية كوريا واليابان) علاقة خاصة مع آسيان، التي أصبحت رسمية باسم مجموعة "آسيان +3 (ASEAN Plus Three)". ويعتبر الحافز الخارجي المتمثل في أزمة 1997 المالية والجهود المبذولة لإيجاد آلية إقليمية للتعامل معها هو السبب في محاولة التعاون بين هؤلاء الشركاء. ومنذ ذلك الحين توسع نمط التعاون والتشاور ليشمل كل مجالات تفاعل الدولة تقريبًا. ففي عام 1998 كلف رؤساء حكومات APT مجموعة رؤية شرق آسيا East Asia Vision Group (EAVG) "شخصيات بارزة" لتقديم تقرير عن التدابير لتكثيف الروابط التعاونية الحكومية الدولية بين جنوب شرق آسيا وشمال شرق آسيا. حتى قبل أن تكمل مجموعة EAVG دراستها وافق رؤساء الحكومات الستة في بيان مشترك حول تعاون شرق آسيا تم تبنيه في قمة ASEAN + 3 لعام 1999 على إضفاء الطابع المؤسسي عليها. وتم تقديم تقرير EAVG إلى مجموعة دراسة شرق آسيا East Asian Study Group (EASG) التي تم تشكيلها في نوفمبر 2000 والمكونة من كبار المسؤولين. من خلال العمل من تقرير EAVG قدمت EASG توصيات برنامجية إلى رؤساء الحكومات في اجتماع قمة APT لعام 2002. وقد صادقت قمة مجموعة آسيا والمحيط الهادئ لعام 2003 على استراتيجية مجموعة دول شرق آسيا لتنفيذ إجراءات قصيرة المدى بالإضافة إلى الموافقة على دراسة جدوى منطقة التجارة الحرة لشرق آسيا. لقد اخترقت الهياكل الاستشارية APT عمليات آسيان على معظم المستويات الاستشارية.

تتمثل استراتيجية آسيان في APT في تعزيز أهمية جنوب شرق آسيا كتجمع لقوى شمال شرق آسيا مثل الاتحادات الإقليمية الخارجية الأخرى، تُصّر رابطة أمم جنوب شرق آسيا على دورها المركزي في وضع جدول الأعمال. وفي إطار APT تقوم آسيان أيضا بموازنة النفوذ المتنامي للصين في العلاقات الثنائية الأخرى وعلاقات آسيان مع آلية التوافق التي تشمل كوريا الجنوبية واليابان. ويكمن الخطر في

[1]- Frank Frost, "ASEAN's regional cooperation and multilateral relations: recent developments and Australia's interests", published in: 9 October 2008, consultation date: 08/06/2021, available in: **https://2u.pw/ELlO9** .

أنّ تطوير APT يمكن أن ينافس آسيان نفسها، أو على الأقل يقدم مجموعة جديدة من التداخلات البرمجية المحتملة. كما أنّ هناك أيضا قلق من أنّه إذا أدت APT إلى مؤسسة إقليمية تكاملية بديلة أوسع نطاقًا فإنّ صورة آسيان المستقلة ستتضاءل بالنسبة للشركاء الخارجيين الآخرين. وبالفعل تتضمن الرؤية التوسعية لل APT بعض مكونات مجموعة شرق آسيا الاقتصادية (East Asian (EAEG Economic Group التي قدمتها ماليزيا في أوائل التسعينيات كبديل إقليمي للاتحاد الأوروبي أو نافتا في حين استبعدت صراحةً الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا. لقد قيل إنّه بالنظر إلى الركود في آسيان والأبيك، "هناك سبب وجيه للاعتقاد بأنّ APT ستظهر كمنظمة رئيسية في شرق آسيا." وهي وجهة نظر نقدية تضع مجموعة APT في نفس السياق الهيكلي الدولي مثل آسيان نفسها، وتطلق عليها "الإقليمية الرجعية" الناشئة ليس عن ديناميكية داخلية ولكن للتوسط والتخفيف من التأثيرات الخارجية على المنطقة.[1]

بحلول أوائل التسعينيات، أصبح من الواضح لرابطة أمم جنوب شرق آسيا أنّ الأوضاع كانت تدعو إلى تعزيز العلاقات مع جيرانها في الشمال (الصين واليابان وكوريا الجنوبية). حيث كان الاقتصاد الصيني يواصل اندفاعه غير العادي وكانت كوريا تحافظ على توسعها الصناعي الديناميكي، كما ظلت اليابان حريصة على لعب دورها كقائد اقتصادي في آسيا. في الوقت نفسه، أصبح اقتصاد شرق آسيا أكثر تكاملاً من حيث التجارة وتدفقات الاستثمار، بحيث أصبحت التجارة البينية اليوم، كنسبة مئوية من إجمالي تجارة شرق آسيا، عند مستوى أعلى من تلك الخاصة بأمريكا الشمالية الحرة. اتفاقية التجارة والاقتراب من ذلك في الاتحاد الأوروبي. علاوة على ذلك فإن تعزيز الاتصالات في شرق آسيا من شأنه أن يساعد في إدارة التوترات والصراعات المحتملة في العلاقات بين القوى الثلاث في شمال شرق آسيا.

تتوسع عملية آسيان +3 بشكل مطرد لتشمل عددًا متزايدًا من مجالات التعاون. وإلى أن صادق وزراء الخارجية على أربعة منتديات جديدة في جويلية 2006، كان لدى "آسيان+3" (16) منتدى نشطًا، جميعهم تقريبًا على المستوى الوزاري، قاموا بأنشطة ومشاريع بدرجات متفاوتة من الواقعية في مراحل مختلفة من التنمية وفي دول مختلفة من التركيز ومنطق. وهي تتعلق بالمسائل السياسية والأمنية والتجارة والاستثمار والزراعة ومصايد الأسماك والغابات والطاقة والبيئة والسياحة والجريمة

[1]- Donald E.Weatherbee, "International Relations In Southeast Asia, **Op. Cit**, p.112.

عبر الوطنية والصحة والعمل والثقافة والفنون والعلوم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرعاية الاجتماعية. والشباب والتنمية الريفية وكذلك التمويل. ما لا يقل عن 48 آلية باستثناء أمانة آسيان وتدير هذه الأنشطة والمشاريع. مجالات التعاون الأربعة الجديدة هي التنمية الريفية والقضاء على الفقر وقضايا المرأة وإدارة مخاطر الكوارث والاستجابة للطوارئ والمعادن.

المجال الرئيسي وربما الأهم من مجالات تعاون آسيان +3 هو التمويل، ويتجسد هذا بشكل بارز في مبادرة شيانغ ماي (CMI)، التي تم إطلاقها في عام 2000 لمساعدة دول شرق آسيا على التعافي من الأزمة المالية 1997-1998، وقبل كل شيء منع تكرارها ذلك بدعم من بنك التنمية الآسيوي (ADB) وكذلك أمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ولدى مبادرة شيانغ ماي العديد من المكونات: **أولها**: نظام لإجراء على مستوى الوزراء وكبار المسؤولين والمراقبة الجماعية ومراجعة الاقتصاد الإقليمي، وهو إجراء لتجنب مفاجآت مثل تلك التي نتجت عن الأزمة المالية. ويتمثل **ثانيها**: في توسيع "ترتيب مقايضة آسيان" ليشمل جميع أعضاء آسيان العشرة وبقيمة 2 مليار دولار أمريكي. وثالثها: هي شبكة من اتفاقيات تبادل العملات الثنائية وإعادة الشراء والتي بموجبها سيتيح كل طرف النقد الأجنبي للطرف الآخر في الترتيب إذا وجد الأخير نفسه في مشكلة خطيرة تتعلق بميزان المدفوعات. وتبلغ القيمة الإجمالية للترتيبات الستة عشر المتفق عليها حتى الآن حوالي 80 مليار دولار أمريكي. يجري تدريجياً "تعدد الأطراف" في النظام، أي يتم توطيده وإخضاعه لقرار جماعي. في حين أنّ بعض الاقتصاديين يعتبرون أن المبلغ ضئيل للغاية لإحداث أي فرق في أزمة مالية فعلية.

إلى جانب مجالات التعاون العملي هذه، تخدم عملية "آسيان +3" عددًا من الأغراض الاستراتيجية. وتوفر منتديات بما في ذلك مؤتمرات القمة السنوية لبناء الثقة بين دول شرق آسيا وإطارًا سياسيًا للروابط المتنامية بين اقتصادات جنوب شرق وشمال شرق آسيا. ليس أقلها أنّ آسيان+3 توفر مكانًا إضافيًا للاتصالات غير الرسمية بين الصين واليابان وكوريا.

ثالثا: اجتماع وزراء دفاع رابطة أمم جنوب شرق آسيا ASEAN Defence Ministers Meeting

كانت آخر محاولة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لتعزيز التكامل الدفاعي الإقليمي هي إقامة الاجتماع السنوي لوزراء دفاع رابطة أمم جنوب شرق آسيا في كوالالمبور في 9 ماي 2006. استكمل ظهور **ADMM** مسعى الآسيان لإنشاء مجتمع أمني لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. كما أنه يناسب وجهة نظر آسيان الشاملة حول الأمن كما جادل **ريزال سوكما Rizal Sukma** في عام 2003. وتهدف

ADMM إلى تعزيز الحوار والتعاون في مجال الدفاع والأمن والثقة المتبادلة والثقة داخل آسيان وبين آسيان وشركائها في الحوار والسلام والأمن الإقليميين والتكامل الإقليمي. احتفلت رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالذكرى السنوية الثالثة عشرة لآلية أبو ظبي لإدارة الخرائط في عام 2019. ووفقًا لـ Kei Koga، "لا يزال من الممكن اعتبار سلوك ADMM موقفًا أكثر تأييدًا تجاه قضايا بحر الصين الجنوبي مقارنة بالمؤسسات الأخرى، وبالتحديد ADMM Plus وEAS". أصبحت التطورات في جنوب الصين جزءًا من خطاب ADMM القوي والإعلانات المشتركة منذ عام 2011.

منذ إنشائها، حافظت آسيان على تفاعلاتها غير الرسمية مع وزراء الدفاع من الدول الخارجية. على سبيل المثال، عقد وزراء دفاع آسيان اجتماعات غير رسمية مع نظرائهم من الولايات المتحدة والصين على هامش اجتماع ADMM وتراجع ADMM. قررت ASEAN إنشاء ADMM-Plus كـ "منصة آسيان وشركائها الثمانية في الحوار لتعزيز التعاون الأمني والدفاعي من أجل السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة" في ADMM Plus، الذي تم تنظيمه في سنغافورة 2007. اجتمع ADMM Plus رسميًا لأول مرة في أكتوبر 2010 في هانوي كـ "مؤسسة ذات منحى عملي". ومنذ ذلك الحين، كانت هناك ثلاثة تكرارات أخرى اعتبارًا من جوان 2019. ADMM Plus يفضي إلى بناء قدرات الرابطة وروابطها. بالإضافة إلى شركاء الحوار الحاليين، أعربت فرنسا والمملكة المتحدة وكندا عن رغبتها في المشاركة في ADMM Plus بسبب التقدم الكبير الذي حققته آسيان من أطر عملها. القضايا الأمنية التقليدية لتجنب أن تصبح مكانًا آخر للتنافس بين القوى الكبرى. ومع ذلك، تم التحذير من أنّ ظهور ADMM Plus سيخاطر بتهميش آلية ADMM.[1]

المبحث الثاني: التفاعل بين آسيان والأمن الإقليمي.

المطلب الأول: انعكاسات التكامل بين دول آسيان على الأمن الإقليمي.

أولا: الإنجازات:

1- المكاسب الداخلية للتعاون الأمني في جنوب شرق آسيا:

قامت دول جنوب شرق آسيا بإعادة تعريف أمنها القومي والتهديدات الأمنية الجديدة "اللاتماثلية" وترتيبها من حيث الأهمية، كما قامت بتحديد الوسائل اللازمة لتحقيق أمنها الاقليمي

[1]- Luc Anh Tuan, ASEAN Centrality and the Major Powers, **Op. Cit**, pp.83-84.

حيث أضحت لا تعتمد على الوسائل العسكرية فقط بل أصبحت تهتم أيضا بالأداة الاقتصادية (التعاون وتقديم المساعدات الاقتصادية للدول الآسيوية الأقل نموا). إذ نجحت هذه الدول في تطوير الروابط فيم بينها بدءا من المستوى الاقتصادي حيث بلغت نسبة التجارة البينية بينها في فترة ما بين 1999-2004 21,2% بالنسبة للصادرات و25,7% بالنسبة للواردات كما يعد تراجع حدة الصراعات والتوترات بين الدول الأعضاء من بين النتائج التعاونية فيما بينها. إذ بلغت قيمة التجارة البينية داخل آسيان عام 2007: 437 مليار دولار وتقدر نسبة هذه التجارة الخارجية في نفس السنة ب25,7 وهو الأمر الذي يعكس مدى تطور الإقليم اقتصاديا. وقد انعكس هذا التطور على مستويات التنمية الاجتماعية والتقدم العلمي لمجتمعات جنوب شرق آسيا رغم تفاوت ذلك من دولة إلى أخرى.[1]

2- مكاسب التعاون الأمني على المستوى الإقليمي:

بالإضافة إلى الطبيعة العبر إقليمية للتعاون الأمني في جنوب شرق آسيا مع مختلف القوى الإقليمية الفاعلة كالصين، أستراليا، اليابان قد أدت إلى فضاء تشاوري في مختلف القضايا الأمنية المشتركة وقد أدى هذا التقارب إلى تغيير في بنية العلاقات بين الدول الآسيوية من علاقات نزاعية إلى علاقات تعاونية وتنافسية فالفوضى السائدة هي فوضى كانطية وليست هوبزية. حيث توصلت دول آسيان إلى توقيع اتفاق مع الهند فيما يخص التعاون التجاري، الثقافي والسياسي كما وجهت الكثير من استثماراتها لدول آسيان وقد زاد حجم تجارتها مع دول الإقليم بأكثر من الضعف عام 2003 ليبلغ حوالي 13,39 مليار دولار، أما بالنسبة لليابان فقد استمر تعاونها مع دول الاقليم اقتصاديا حيث تتلقى دول الآسيان 60 %من المساعدات الخارجية من اليابان، أما على المستوى الأمني فتساهم اليابان من خلال مبادراتها خاصة فيما يتعلق بالأمن البحري مثل مبادرة اليابان للتعاون الشرق آسيوي وتبادل المعلومات فيما يخص القرصنة البحرية إلاّ أنّ معظم اقتراحات اليابان تواجه المعارضة الصينية نظرا للطبيعة التنافسية بينهما.[2]

3- المكاسب العالمية للتعاون الأمني في جنوب شرق آسيا:

نلاحظ اتجاه دول الاقليم للتعاون الاقتصادي مع مختلف الفواعل العالمية لتحقيق التنمية الاقتصادية والأمن الإنساني كآلية وقائية لتفادي تفاقم التهديدات الأمنية اللاتماثلية، وتوفير فضاءات

[1]- حميدة لحمر، **مرجع سابق**، ص.ص.78-79.

[2]- **المرجع نفسه**، ص ص.79-80.

مؤسسية للتشاور وتبادل وجهات النظر فيما يتعلق بالمسائل الامنية بين مختلف الفواعل الدولية الفاعلة.

وبصفة عامة يمكن ذكر:

- نجاح الرابطة في إنشاء منظمة إقليمية متعددة الأطراف.
- دخول الدول في تكتل واحد، رغم وجود مشاكل حدودية مثل: الفليبين وماليزيا، التوترات السياسية بين ماليزيا وسنغافورة.
- نجاح الرابطة في حل النزاع الفيتنامي الكمبودي وجلبه إلى طاولة المفاوضات عام 1989 والوصول إلى اتفاقية السلام عام 1991.
- التقليل من حجم التدخل الخارجي وضمان حياد دول الإقليم، فالرابطة تلعب دورا فيما يخص الدبلوماسية الإقليمية المتعدة الأطراف.

إذ يرى كل من "بوزان" و "شبيغل" أنّ رابطة أمم جنوب شرق آسيا استطاعت بناء نظام أمني صلب سمح لها بحل بعض النزاعات، إضافة إلى تصاعد القوة الصينية في الإقليم ما دفع الرابطة لإقامة المنتدى الإقليمي لآسيان.[1]

وقد أبدى زعماء الرابطة نيتهم للتوقيع على دستور الرابطة الذي من شأنه أن يمنح الرابطة شخصية قانونية منفصلة عن الشخصية القانونية للوحدات المشكلة لها وهو ما يسمح بعمل الرابطة في بيئة أساسها قواعد وقرارات ملزمة قانونيا. إذ بدأت اللجنة الخاصة بصياغة الدستور عملها في جانفي 2007 بناءً على أربع مصادر هي:

- ✓ التقارير التي يقدمها أشخاص سامين حول رأيهم في الدستور.
- ✓ توجيهات زعماء دول الرابطة.
- ✓ توجيهات وزراء الخارجية لدول الرابطة.
- ✓ الالتزامات الحالية للرابطة مثل الوثائق والاتفاقيات منذ سنة 1967.

إضافة إلى جلسات مع ممثلين عن المجتمع المدني، القطاع الخاص، أعضاء البرلمانات والمسؤولين الكبار في الرابطة. ويشير إنشاء وثيقة دستورية للرابطة إلى تطور واضح فلم يعد الأمر يقتصر على

[1]- **المرجع نفسه**، ص.139.

التعاون الاقتصادي فحسب بل امتد إلى التعاون السياسي وذلك من أجل مواجهة كل التهديدات سواءً الداخلية منها أو الخارجية.

إنّ بيئة جنوب شرق آسيا لها تأثير كبير على مسار التكامل في الإقليم فالحرب الباردة أدت إلى دفع دول الإقليم نحو الاتحاد في تنظيم واحد. ويمكن إرجاع سلوك دول جنوب شرق آسيا في إقامتهم لتكتل إقليمي بدلا من تحالف عسكري إلى رغبتهم في الابتعاد عن أجواء الحرب الباردة لذا فأحسن وجهة كانت إقامة تكتل ذو طابع اقتصادي تعاوني بصورة معلنة مع الحفاظ على التحاور السياسي الأمني بصورة مستمرة.[1]

ثانيا: الانعكاسات:

طوّرت دول جنوب شرق آسيا نموذجا خاصا بها من أجل التعاون الاقليمي، والذي يقوم على مبدأ التشاور والاحترام المتبادل، إضافة إلى الاعتماد على الوسائل السلمية من أجل حل النزاعات الأمر الذي أدى إلى إزالة الشك بين الدول الأعضاء والدخول في علاقات ترابطية على كل المستويات (الاقتصادية، السياسية، والأمنية).[2] فرابطة آسيان وفرت عامل الاتصال والتوفيق بين وحداتها حيث أنّ التعاون الأمني شيء ضروري وجوهري لعملية التكامل الاقليمي إلاّ أنّ بؤر التوتر في الإقليم توضح إخفاق الطريقة الآسيوية في حل وإدارة النزاعات وذلك لتركيزها على تطوير العلاقات الاقتصادية وهو ما أدى إلى نشوب بعض النزاعات القديمة كالنزاعات على الإقليم البحري بين إندونيسيا وماليزيا في بحر سالويزي وهذا ما يوضح حاجة دول الاقليم إلى آليات جديدة لحل النزاعات وذلك لعدم وجود استراتيجية أمنية واضحة للأمن في الإقليم. إلاّ أنّه في حال تحقق مقاصد آسيان ومنتدى شمال شرق آسيا الاقتصادي وتفعيل العلاقة مع أمريكا الشمالية وأوروبا وذلك من أجل تحقيق المقاصد المشتركة الآتية:

أ. دعم التعاون الإقليمي في قضايا الأمن والتسلح وأمن البحار.

ب. تنمية النقل البحري وحماية البيئة.

ج. دعم التعاون الدولي في إدارة موارد الاقليم المتنوعة.[3]

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص.140.

[2]- حميدة لحمر، **مرجع سابق**، ص.78.

[3]- لبنى جصاص، دور الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي، **مرجع سابق**، ص.141.

إلاّ أنّ الإشكال المطروح أمام مثل هذه التنظيمات (منتدى شمال شرق آسيا الاقتصادي، المنتدى الإقليمي لآسيان، مجلس التعاون الأمني في إقليم آسيا الباسفيك) هو غياب التنسيق المتكامل، إضافة إلى بروز المنافسة في أحيان كثيرة بين الدول الأعضاء وهذا بسبب عدم التناسق بين مجالات وأهداف الدول الأعضاء. فنجاح مركب أمني إقليمي في تحقيق أهداف الأمن والاستقرار يتطلب ويستلزم أن يضم في عضويته دولا متجانسة من مختلف النواحي ولذا فالمنظمات الإقليمية هي عامل هام في تحقيق الأمن الإقليمي حيث تقوم هذه المنظمات بناءً على شروط عالية من التقارب بين الوحدات المشكلة لها. لذا تسعى دول جنوب شرق آسيا لترسيخ التعاون الإقليمي في جميع المجالات، فالمنظمة الآن تعمل على تغطية كل نقائصها المؤسساتية والوظيفية بما يتناسب مع التغيرات الدولية والإقليمية. حيث صرح الدبلوماسي السنغافوري **TOMMY KOH** عضو لجنة ما بين الحكومات التي تعمل على صياغة دستور الرابطة قائلا: "إنّ رابطة أمم جنوب شرق آسيا في الحقيقة تعيد اختراع نفسها" وقد حذر "**شونموجام جاياكومار Jayakumar Shunmugam**" وزير خارجية سنغافورة في 2000/07/24 من أنّ الرابطة معرضة لخطر تهميش دورها ككيان سياسي واقتصادي وذلك في حالة ما إذا لم تقم الدول الأعضاء بالالتزام بمعايير أفضل بما يتعلق بأسلوب الحكم والشفافية وسيادة القانون. كما حذر أيضا في الاجتماع الوزاري 33 للرابطة أنّه إذا ما ظلت الصورة السائدة للرابطة والمتمثلة في أنّها تتسم بعدم الفاعلية قائمة، فإنّها ستكون معرضة لاحتمال تهميش دور أعضائها كشركاء في الحوار ولذا اقترح الأعضاء تأسيس ما أسموه "**الترويكا الوزارية**" كحل لمشكلة تعقد آليات صنع القرار في الرابطة في الوقت الذي تواجه فيه انتقادات متكررة بسبب فشلها في التعامل مع الأزمات الإقليمية.[1]

ومن بين إخفاقات التعاون الأمني في جنوب شرق آسيا:

- تأثير الفواعل الخارجية في تسيير التعاون الأمني من خلال تقديم المساعدات المالية.
- الاعتماد على المدخل الاقتصادي في تحقيق الأمن الإقليمي سواءً على المستوى الداخلي الإقليمي أو العالمي (الاعتماد على المقاربة السلمية والابتعاد عن استخدام القوة العسكرية)
- تعدد الأطر المؤسسية، تعدد المؤسسات الإقليمية، اللجان الفرعية والقطاعية التي تتيح المجال لتبادل الأفكار والمعلومات.

[1]- **المرجع نفسه**، ص.142.

- التركيز على التعاون ضد التهديدات الأمنية الجديدة، واقتصار التعاون في مجال الدفاع على المستوى الثنائي.

إضافة إلى اعتماد بعض دول الإقليم سياسيا واقتصاديا على دول خارجية كاعتماد الفليبين على الولايات المتحدة الأمريكية التي تملك قواعد عسكرية على أراضي بعض دول جنوب شرق آسيا والتي تحاول من خلالها التغلغل في آسيا ككل جعلها تتدخل في الشؤون الداخلية للإقليم، بالإضافة إلى أنّ التركيز على المدخل الاقتصادي في التعاون الإقليمي قد غيب الآليات التطبيقية للتعاون الأمني وهو ما جعله عاجزا عن التطور على اعتبار أنّ الاستراتيجية المثلى لتحقق الأمن تمزج بين المقاربة السلمية والمقاربة العسكرية، فقد اقتصر التعاون في مجال الدفاع على التعاون الثنائي كما حدث بين كل من ماليزيا والفليبين، بين سنغافورة وإندونيسيا، بين إندونيسيا وماليزيا وذلك من خلال عدة اتفاقات للتعاون العسكري وقد كان الدافع لبداية التعاون الثنائي في جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة محاولة سد الفراغ الذي ستتركه الولايات المتحدة الأمريكية بعد انسحابها من الإقليم وبداية الاعتماد على النفس في قضايا الدفاع غير أنّ هذا الهدف لم يتحقق في أرض الواقع حيث استمرت القواعد العسكرية الأمريكية في كل من الفليبين وسنغافورة.[1]

إنّ كل هذا يعكس شدة الارتباطات الخارجية للإقليم على حساب الارتباطات الداخلية له الأمر الذي يشكل نقطة ضعف بالنسبة لتطور المجمع الأمني في جنوب شرق آسيا. أما على مستوى المأسسة فقد أدى تعدد مؤسسات واتفاقيات التعاون الأمني إلى تشتيت الجهود المبذولة بشكل أدى إلى إضعافها خاصة مع نقص الموارد المالية لوضع مختلف المشاريع الأمنية محل التطبيق من جهة، ونظرا لاتساع نطاقه الجغرافي الذي يضم عدة قوى متنافسة ومتضاربة المصالح بالضرورة كالصين واليابان ولعل هذا القصور هو ما دفع اعتماد دول المجمع على بعض الشركات الأمنية الخاصة لتحقيق الأمن الإقليمي خاصة الأمن البحري.

من جهة أخرى يعتبر التعارض بين الدول الشيوعية وغير الشيوعية في جنوب شرق آسيا عاملا معرقلا لمسار التعاون، بحيث ترتبط هذه الأطراف بالأطراف الخارجية المساعدة لها والمتعارضة مع

[1]- حميدة لحمر، **مرجع سابق**، ص ص.81-82.

بعضها البعض الأمر الذي يمكن أن يتطور لحالة حدوث خلافات حادة، ونفس الأمر ينطبق على التفاوت في المستوى الاقتصادي لهذه الدول الذ يسبب بدوره آفات كثيرة من التهديدات الأمنية.[1]

المطلب الثاني: تقييم دور الآسيان في بناء الأمن الإقليمي

كانت الإنجازات السياسية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا ملحوظة بكل المقاييس، على الرغم من أنّ الأمن لم يدخل جدول أعمالها رسميًا حتى القمة الرابعة في عام 1992، إلاّ أنّ نجاح آسيان هو أساسًا في المجال السياسي والأمني. فقد كان هذا هو التناقض في آسيان. إذا فحصنا إعلان بانكوك التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، والذي أوضح ما تدور حوله الرابطة، فسيكون لدينا انطباع بأنّه تم إنشاؤه كتجمع اقتصادي قبل كل شيء، فقد ذكر إعلان بانكوك أنّ أهداف آسيان هي تعزيز النمو الاقتصادي الإقليمي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية من خلال التعاون النشط والمساعدة المتبادلة في الأمور ذات الاهتمام المشترك في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية والعلمية والإدارية.

منذ إنشائها في عام 1967، تركت آسيان بصماتها في المجتمع الدولي كتجمع إقليمي ناجح. يمكن القول إنّ نجاحها يكمن في قدرتها على التعامل بشكل معقول مع التحديات العديدة التي واجهتها المنظمة، فضلاً عن علاقاتها مع الدول الأخرى على الساحة الدولية. كما يبدو أنّ آسيان لم تتغلب فقط على الضغوط الداخلية والخارجية التي ربما هددت وجودها ككيان إقليمي، ولكن الأهم من ذلك أنّها اكتسبت لنفسها دورًا مهمًا كلاعب رئيسي على الصعيدين الإقليمي والدولي. حتى في ظل التغييرات السريعة والشكوك التي حدثت في البيئة العالمية، على سبيل المثال الأزمة المالية الأخيرة التي هزت المنطقة في منتصف عام 1997، والحرب الأهلية في تيمور الشرقية بإندونيسيا في عام 1999، والحرب العالمية الحالية على الإرهاب "، حيث أثبتت آسيان قدرتها على الصمود أمام كل العقبات التي واجهتها وما تزال تواجهها.

فلعقود طويلة، وعلى الرغم من اللامركزية الشديدة وسوء التنظيم في أمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقد أنشأت الدول الأعضاء في الرابطة بالفعل إطارًا للتعاون الإقليمي الوثيق الذي من شأنه أن يعطي المصداقية والتأثير الجوهري للأهداف الواسعة جدًا للإقليمية مثل المنصوص عليها في إعلان بانكوك. ومع ذلك، إذا ركزنا حقًا على ماهية هذه الإنجازات، فربما تكون قدرتها على الحفاظ

[1]- **المرجع نفسه**، ص.82.

على السلام في منطقة كانت تعاني من مشاكل في السابق هي الأكثر بروزًا. حيث اعتُبرت رابطة أمم جنوب شرق آسيا في أوائل الستينيات من القرن الماضي على أنّها "بلقان الشرق". ومع ذلك، فمن غير المعقول في الوقت الحاضر لأي دولة عضو أن تخوض حربًا مع بعضها البعض. على الرغم من أن الرابطة قد تجاوزت دورها الأمني الأولي المتمثل في إدارة النزاعات الداخلية بين أعضائها، وقد حققت آسيان هدفها الأمني من خلال آليات إقليمية وعبر إقليمية لإدارة الصراع. وبشكل أكثر تحديدًا، قدمت آسيان مثالًا لكيفية قيام منظمة أمنية إقليمية على مر السنين بتطوير "مجموعة من الإجراءات والآليات للتأثير في سلوك الدول الأعضاء المعنية وقد بُنيت على رؤى مشتركة والتوقعات المتعلقة بالأمن الإقليمي".

ومن بين أهم إنجازات آسيان في تمكُنها من تحقيق الأمن الإقليمي نذكر حلها للنزاع الكمبودي-الفيتنامي، وهو نموذج دراستنا هذه.

أولا: طبيعة الصراع الكمبودي:

غزت فيتنام كمبوديا (كمبوتشيا سابقا) في ديسمبر 1978 واحتلت عاصمتها "بنوم بنه" في جانفي 1979. تمت الإطاحة بالحكومة الكمبودية التي كان يرأسها "بول بوت Pol Pot" واستبدلت بفيتنام بحكومة عميلة برئاسة "**هينج سامرين Heng Samrin**". بالنسبة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، كانت الآثار المترتبة على الاحتلال الفيتنامي لكمبوديا متعددة الجوانب. كبداية، حطمت "حلم" المؤسسين الأصليين لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بامتلاك جنوب شرق آسيا واحد، والذي كان سيشمل في النهاية فيتنام ولاوس وكمبوديا. والأهم من ذلك هو حقيقة أن غزو فيتنام لكمبوديا كان انتهاكًا صارخًا لقواعد التعايش السلمي وعدم استخدام القوة. كما هدد الغزو أمن الدولة الواقعة على خط المواجهة في الآسيان والتي تشترك في حدود مشتركة مع كمبوديا.[1]

وقد بدأ كل شيء في 17 أفريل 1975 حين اقتحم آلاف من الجنود باللون الأسود العاصمة بنوم بنه لإسقاط رئيس "جمهورية الخمير" **لون نول Lon Nol** الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية. كانت الجمهورية قد أعلنت عام 1970 وخلفت مملكة كمبوديا الواقعة آنذاك تحت الحماية الفرنسية. تأثر مقاتلو الخمير الحمر بأفكار **ماو تسي تونغ** في الصين وخاصة العنف اللازم لتحقيق الاستقلال

[1]- Mely Caballero- Anthony, "Regional security in Southeast Asia: beyond the ASEAN way", Singapore: **ISEAS Publications**, (2005), pp.83.

وأعلنوا فوراً أن كمبوديا التي سيطلق عليها فيما بعد اسم "كمبوتشيا الديمقراطية" تتكون من فئتين: الشعب القديم أو الفلاحون والشعب الجديد في المدن الذي يتوجب إعادة تثقيفه[1].

يتطلب فهم طبيعة المشكلة الكمبودية فحص السياق الجيوسياسي في الوقت الذي اندلع فيه الصراع، حيث ثبت أن دور الأطراف الخارجية، بخلاف رابطة أمم جنوب شرق آسيا، كان حاسمًا للغاية في الطريقة التي تم بها حل النزاع في نهاية المطاف. كما يتطلب فهم العوامل التاريخية التي أدت إلى الصراع ودراسة كيفية تأثيرها على مسار الأحداث في كمبوديا.

وفقًا لروايات مختلفة، يعود أصل الصراع الفيتنامي الكمبودي إلى القرن السابع عشر. يمكن تحديد ثلاثة عوامل رئيسية لها تأثير كبير على الصراع. أحدهما كان الحاجة إلى التغلب على نقص الأرز في فيتنام. لم تكن فيتنام قادرة على زراعة ما يكفي من الأرز لزيادة عدد سكانها. كانت "دلتا ميكونغ" الكمبودية تحتوي على أرض خصبة للغاية، وكانت مساحة الأرض لزراعة الأرز تعادل مساحة "أنام" و"تونكين" معًا. وقد كانت كمبوديا أيضًا ذات كثافة سكانية منخفضة على عكس فيتنام التي كان عدد سكانها أكبر بسبع مرات. وكانت هذه الحاجة إلى الأرز والأراضي الصالحة للزراعة هي التي دفعت الفيتناميين إلى التوسع في كمبوديا. حيث كانت أوّل منطقة تم ضمها هي "كمبوتشيا كروم" والتي عُرفت فيما بعد باسم مستعمرة "كوتشينشينا الفرنسية". حدث هذا في القرنين السابع عشر والثامن عشر. رغم محاولة الكمبوديون محاربة الفيتناميين إلاّ أنّ ذلك حال دون جدوى. عبر التاريخ أكدت فيتنام أن شعبها وشعب لاوس وكمبوديا مرتبطان جغرافياً. وبعد سقوط كمبوديا في عام 1979، قدمت فيتنام بشكل منهجي برنامج إعادة توطين أعاد توطين حوالي عشرة ملايين فيتنامي على طول المناطق الحدودية لهذه البلدان الثلاثة وفي أراضي كمبوديا ولاوس. غرس القهر التاريخي لفيتنام في الشعب الكمبودي كراهية عميقة وانعدام ثقة للفيتناميين.

عامل مهم آخر كان السياسة الاستعمارية الفرنسية، ففي عام 1863، أصبحت كمبوديا محمية فرنسية. في عام 1887، تم دمجها في "اتحاد الهند الصينية" مع المحميات الفرنسية أنام ولاوس. مما ساعد في منع المزيد من التوسع الفيتنامي في كمبوديا لكنه لم يحل العداء بين الشعبين. وقد أيّد الفرنسيون توطين الفيتناميين في كمبوديا، وقد فعل ذلك ما يصل إلى نصف مليون شخص

[1]- " 7كانون الثاني/يناير 1979: إزاحة بول بوت ونظام الخمير الحمر الدموي في كمبوديا"، **مونت كارلو الدولية**، 2019/01/07، متاح على الرابط التالي: **https://2u.pw/y7E0t** تم تصفحه يوم: 2021/08/21.

الذين سيطروا على بعض قطاعات الاقتصاد، مثل صيد الأسماك في "تونلي ساب" والعمل في مزارع المطاط والحرف اليدوية الصغيرة في المدن. وقد كانت الإدارة الاستعمارية الفرنسية مزودة إلى حد كبير من الفيتناميين وهو ما أدى إلى تفاقم العداء الكمبودي الفيتنامي.

العامل الرئيسي الثالث كان النزاعات الإقليمية، فبين عامي 1869 و1942، أضاف الفرنسيون مساحات شاسعة من الأراضي الكمبودية إلى مستعمرتهم في "كوتشينشينا" و"محمية أنام". وبعد انتهاء الحكم الفرنسي، لم تتم إعادة هذه المناطق إلى كمبوديا بل بقيت مع فيتنام. وعندما أصبحت كمبوديا مستقلة ورثت حدودًا استعمارية، ولم يتم ترسيمها بشكل واضح، ونتيجة لذلك، وقعت العديد من النزاعات الحدودية بين فيتنام وكمبوديا منذ عام 1954. وازدادت هذه الصراعات بعد انتصار الخمير الحمر في كمبوديا وسقوط فيتنام الجنوبية. في الواقع، قيل إن فيتنام لم تنسحب تمامًا من المناطق التي احتلتها حتى عندما شنت أول هجوم كبير لها على كمبوديا في ديسمبر 1978.

بصرف النظر عن المطالبات الإقليمية، أرادت فيتنام إقامة "علاقات خاصة" مع لاوس وكمبوديا. وتم تصميم هذه العلاقات الخاصة المزعومة لتؤدي في النهاية إلى اتحاد شيوعي لدول الهند الصينية الثلاث. ولكن عندما لم تتمكن فيتنام من تحقيق هذه الخطة حولوا انتباههم إلى إعادة توحيد فيتنام الذي تم تحقيقه في 2 جويلية 1976. ومع إعادة التوحيد، جدّد الفيتناميون اهتمامهم بخطة العلاقات الخاصة. وفي جويلية 1977، وقعت جمهورية فيتنام الاشتراكية ولاوس معاهدة صداقة وتعاون. في حين أنّ كمبوديا والتي كانت آنذاك تحت نظام "بول بوت"، رفضت مفهوم العلاقة الخاصة لذلك قررت فيتنام غزو كمبوديا وتثبيت نظام مؤيد للفيتناميين. وبعد سقوط بنوم بنه في جانفي 1979، دخلت كمبوديا في معاهدة مدتها خمسة وعشرون عامًا للسلام والصداقة والتعاون مع فيتنام.

لم يقتصر الصراع الكمبودي على العداء بين فيتنام وكمبوديا. واتخذت بعدًا موسعًا بمشاركة الاتحاد السوفيتي السابق والصين. ومع ذلك، يمكن القول أنّ السوفييت لم يتدخلوا عن قصد فحتى الخمسينيات وأوائل الستينيات، كانت اهتماماتهم الجيوسياسية تتركز في المقام الأول على التطورات في أوروبا. وسعوا تركيزهم ليشمل الهند الصينية فقط في السنوات اللاحقة للتحقق من نفوذ الصين في المنطقة. من ناحية أخرى، كانت الصين منخرطة بنشاط في المنطقة، حيث كانت المصدر الرئيسي للمساعدات الفيتنامية خلال حرب فيتنام. لكن منذ نهاية الحرب، تدهورت العلاقات بينهما بشكل

حاد. بينما دعمت الصين الفيتناميين ضد الولايات المتحدة، إلاّ أنّها لم ترغب في أن تسيطر فيتنام على كل الهند الصينية. ومن ثم دعمت نظام بول بوت في كمبوديا. واتسم تدهور العلاقات بحوادث الحدود الصينية الفيتنامية بين عامي 1977 و1979. ووفقًا لفيتنام، فإنّ تصاعد الأعمال العدائية الصينية الفيتنامية هو الذي أجبرها على إقامة علاقة وثيقة مع الاتحاد السوفيتي.

ثانيا: وجهة نظر آسيان لقضية كمبوديا

منذ البداية، رفضت رابطة أمم جنوب شرق آسيا احتلال فيتنام لكمبوديا، وأصرّت على أنّ حكومة "جمهورية كمبوتشيا الشعبية" التي نصبتها فيتنام وترأسها هينج سامرين غير شرعية وغير قانونية. وكان موقف آسيان أنّ الفيتناميين انتهكوا سيادة كمبوديا وتقرير المصير. وفي جانفي 1979، تم اجتماع وزراء خارجية آسيان الخاص في بانكوك ودعت آسيان إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية من كمبوديا. تبع ذلك طرح مشروع قرار آسيان بشأن النزاع الكمبودي في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في مارس 1979 والذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر 1979. وأصبحت الدعوة إلى الانسحاب الفيتنامي من كمبوديا قضية ثابتة ظهرت في العديد من القضايا المشتركة ذلك من خلال البيانات التي أصدرتها الآسيان منذ اجتماعها الرابع عشر لوزراء آسيان في عام 1981 في مانيلا.[1]

كما أدى احتلال كمبوديا إلى إبراز عدد من الشواغل الأمنية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وتعبيراً عن تضامنها أعطت آسيان الاعتبار الأساسي لأمن تايلاند التي كانت خط المواجهة في النزاع، حيث كانت الحدود المشتركة مع كمبوديا ولاوس تمتد إلى ما مجموعه أكثر من 2000 كيلومتر. وقد كانت تايلاند أيضًا قريبة جغرافيًا من فيتنام. كما أدى التنافس التاريخي بين تايلاند وفيتنام إلى تفاقم مخاوف تايلاند بشأن غزو الأخير لكمبوديا.

ومع ذلك، من منظور أطول اعتقدت آسيان في ذلك الوقت أنّ احتلال كمبوديا من قبل فيتنام المدعومة من الاتحاد السوفيتي لن يؤدي إلاّ إلى تعزيز موطئ قدم روسيا في المنطقة وسيزيد من التهديد المحتمل الذي يشكله تنافس القوى العظمى في جنوب شرق آسيا.

بالنظر إلى هذه المخاوف، كانت السياسة الكمبودية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا قائمة إلى حد ما على ثلاث ركائز: الأول كان دعم كمبوديا من أجل الحفاظ على الضغط العسكري على المنطقة.

[1]- Mely Caballero- Anthony, **Op. Cit,** p.86.

والثاني هو عزل فيتنام وبالتالي ممارسة ضغوط سياسية ودبلوماسية واقتصادية عليها للتفاوض، والثالث هو عرض تسوية سياسية على فيتنام تعيد كمبوديا دولة ذات سيادة ومستقلة تحمي المصالح الأمنية المشروعة.[1]

ثالثا: دبلوماسية آسيان في كمبوديا

في بداية الصراع، كان رد فعل آسيان السياسي على احتلال فيتنام لكمبوديا سريعًا ولا رجعة فيه. حيث أصدرت بيانًا في 9 جانفي 1979 يأسف للنزاع المسلح بين الدولتين. البيان الصادر خلال اجتماع خاص لوزراء الخارجية في بانكوك في 12 جانفي 1979 دعا مجلس الأمن الدولي إلى اتخاذ خطوات فورية لإنهاء الصراع. وبينما واصلت فيتنام احتلالها العسكري لكمبوديا، صعّدت آسيان من الضغط بأقوى موقف وأكثرها حسماً بشأن قضية ما منذ تشكيل التجمع في عام 1967. وفي العديد من البيانات المشتركة التي أعقبت ذلك، أكّدت آسيان حق الشعب الكمبودي في تقرير المصير متحرراً من التدخل الخارجي وطالبت بالانسحاب الفوري لجميع القوات الفيتنامية الأجنبية من الأراضي الكمبودية. وقد أعقب هذه الدعوة للانسحاب طرح مشروع قرار آسيان بشأن كمبوديا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في مارس 1979، والذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر 1979. وفي أكتوبر 1980، رعت آسيان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن كمبوديا الذي يدعو إلى مؤتمرا دوليا تم اعتماده بأغلبية (97) لصالحه و(23) ضده.

كانت الرابطة تدرك حدودها كهيئة إقليمية في حل الصراع فنظرًا لقيودها، لا يمكن لرابطة أمم جنوب شرق آسيا أن تتبنى قضيتها على الساحة الدولية وتوظف الدبلوماسية الجماعية. ومع ذلك، خلال الفترة 1979-1989، كانت الرابطة ناجحة وفعّالة بشكل عام في حشد الدعم المستمر من المجتمع الدولي. وقد حظي موقفها على النحو المبين في إعلان جويلية 1981 الصادر عن المؤتمر الدولي للأمم المتحدة حول كمبوديا بتأييد ساحق في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة السنوية. حيث دعت هذه القرارات إلى إجراء مفاوضات حول:

أ. وقف إطلاق النار من قبل جميع الأطراف وانسحاب جميع القوات الأجنبية في أقرب وقت ممكن.

[1]- **Ibid**, p.87.

ب. ترتيب مناسب لضمان عدم قدرة الفصائل الكمبودية المسلحة على تعطيل نتائج الانتخابات أو السيطرة عليها.

ج. قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة لضمان القانون والنظام.

د. إجراء انتخابات حرة تحت إشراف الأمم المتحدة، والتي ستسمح لشعب الكمبودي بممارسة حقه في تقرير المصير وانتخاب حكومة من اختياره.

كما مارست آسيان ضغوطًا للحصول على دعم دبلوماسي من شركائها الرسميين في الحوار مثل أستراليا وكندا والجماعة الأوروبية واليابان والولايات المتحدة. وحث هؤلاء الشركاء على استخدام العقوبات الاقتصادية ضد الحكومة الفيتنامية. وقد تم إجراء هذه المكالمة لأول مرة من قبل رئيس وزراء سنغافورة السابق "**لي كوان يو Lee Kuan Yew**" في 23 نوفمبر 1979.[1]

ولإقناع فيتنام بقبول تسوية سياسية للصراع، كان جزءًا من استراتيجية آسيان هو رعاية الوجود المستمر لقوات تحرير الخمير المناهضة للفيتناميين على طول الحدود التايلاندية-الكمبودية. حيث كانت هذه القوات هي "**حزب الخمير الحمر**" بزعامة **بول بوت** و "**جبهة التحرير الوطنية للشعب الخميري(KPNLF)** برئاسة رئيس الوزراء السابق "**سون سان Son Sann**" و"**الجبهة الوطنية المتحدة" بقيادة الأمير "نورودوم سيهانوك Norodom Sihanouk**" من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة وتعاونية (**FUNCINPEC**). في جوان 1982 تمكنت رابطة أمم جنوب شرق آسيا من الجمع بين القوى الثلاث ضمن الإطار السياسي لحكومة ائتلاف كمبوتشيا الديمقراطية (CGDK). على الرغم من أنّ هذه القوات الثلاث كانت تعمل بشكل مستقل، إلاّ أنّ التحالف خدم غرض تشكيل حكومة شرعية ضد نظام "هنغ سامرين" الذي نصبته فيتنام. من خلال دعم CGDK، فقد مكّن آسيان من إبراز الأمير "**سيهانوك Sihanouk**" و"سون سان" المناهض للشيوعية كمتحدثين شرعيين باسم كمبوديا المستقلة المحررة من الاحتلال الفيتنامي. وقد سهل ذلك أيضًا على آسيان للدفاع عن أوراق اعتماد حكومة الائتلاف الكمبوتشية في أن تصبح الممثل الشرعي للشعب الكمبودي وأن يحتفظ الأخير بمقعده في الأمم المتحدة.

وبينما كانت رابطة أمم جنوب شرق آسيا موحّدة في موقفها الدبلوماسي، تُركت مسألة المساعدة العسكرية غير المباشرة كمسألة للأعضاء لتناولها بشكل منفصل. وبحسب ما ورد كانت بعض دول

[1]- **Ibid**, p.88.

آسيان تقدم التدريب للمدربين القتاليين من الفصائل غير الشيوعية كمبوديا. فقد زودت سنغافورة KPNLF بالأسلحة، بينما ماليزيا قدمت لها تدريبات على حرب الغابة. علاوة على ذلك، أيا كانت المساعدة العسكرية المقدمة لقوات الخمير يُزعم أنها مرت من تايلاند. في المقابل، كانت إندونيسيا قد اختلفت في وجهات النظر لا سيما معارضة ارتباط الأسلحة المباشر بين آسيان والقوى المناهضة للشيوعية، لأنّها تخشى احتمال مواجهة عسكرة بين آسيان وفيتنام.[1]

رابعا: التعامل مع تصورات التهديد المختلفة وسياسات الغموض:

مع تعمق الأزمة الكمبودية، خضع الموقف السياسي لرابطة آسيان تجاه حل النزاع لسلسلة من التغييرات من موقف لا رجعة فيه يتمثل في الانسحاب الفوري لفيتنام من كمبوديا إلى إيجاد تسوية سياسية للمشكلة. وعكست هذه التغييرات، والتي تأثرت جزئياً بتحول الأحداث على الساحة الدولية، الصعوبات التي واجهتها الرابطة خلال تلك الفترة في الحفاظ على موقف مشترك بشأن الصراع الكمبودي مع محاولة استيعاب المصالح المختلفة لأعضائها. كما أصبح استيعاب هذه المصالح المتضاربة أكثر صعوبة نظرًا لأن هذه المصالح تشكلت إلى حد كبير من خلال التصورات المختلفة للتهديدات التي تواجهها الدول الأعضاء بشأن طبيعة الصراع وتأثيره على الأمن الإقليمي.

بينما اعتبرت آسيان الاحتلال عمومًا تهديدًا للسلام والاستقرار في جنوب شرق آسيا، وكان لكل دولة عضو تصوراتها الخاصة لنوع التهديدات التي تشكلها المشكلة الكمبودية. ماذا كانت هذه التصورات المختلفة للتهديدات؟ بالنسبة لتايلاند، كان هذا هو البعد الجيوسياسي للتهديد في المقام الأول. حيث تشترك تايلاند في حدود مشتركة مع كمبوديا وباعتبارها دولة على خط المواجهة، فكان عليها أن تتعامل مع وجود القوات الفيتنامية على حدودها مباشرة. وقد أدى ذلك إلى تصاعد التوترات بين البلدين. وعززت حوادث التوغل الحدودي ادعاء تايلاند بأنّ فيتنام تنوي التوسع، مما دفعها إلى تحديد فيتنام على أنّها تشكل تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي. زيادة على ذلك، تسبب الاحتلال في مجموعة من المشاكل لتايلاند مثل وجود مئات اللاجئين من كمبوديا. ففي منتصف عام 1979، كانت تايلاند بالفعل تستضيف حوالي 600000 لاجئ لجأوا إلى مخيمات أقيمت على طول الحدود التايلاندية.

في تناقض صارخ، كانت الفلبين على عكس تايلاند منفصلة جغرافيًا ولم تواجه قوات أجنبية على حدودها. ومع ذلك، فبالنسبة للفليبين، كان احتلال فيتنام لكمبوديا انتهاكًا للمعايير الدولية، وفي

[1]- **Ibid**, pp.88-89.

السياق الإقليمي انتهكت المبادئ المنصوص عليها تحديدًا في (ZOPFAN) و (TAC). أمّا الدول الأصغر مثل سنغافورة وبروناي، في حين لا تتشارك الحدود مع فيتنام، تشارك نفس السخط ولكنها أيضًا اعتبرت نفسها عرضة للغزو والعدوان الأجنبي. فبالنسبة لهذه البلدان، كان جو السلام والاستقرار في المنطقة ضروريًا لبقائهم وبالتالي كان الغزو الفيتنامي بالفعل سابقة سيئة.

أصبحت تايلاند وسنغافورة من أشد المنتقدين لفيتنام وكان يُنظر إليهما على أنّهما من المتشددين في رابطة آسيان في دبلوماسية المجموعة بشأن كمبوديا. وكان ينظر إلى بروناي، التي انضمت إلى آسيان رسميًا فقط في عام 1984، على أنّها تتبع موقف جارتيها المباشرين. في المقابل كانت الفلبين التي كانت في ذلك الوقت أكثر تحفظًا في إدانتها إلى حد كبير بسبب انشغالها بمشاكلها الداخلية. في حين كانت تصورات ماليزيا وإندونيسيا للتهديد مختلفة نوعًا ما. فبالنسبة لماليزيا كان البعد الجيوسياسي للصراع ذات صلة أيضًا. فماليزيا تشترك في حدود برية مع تايلاند وكانت أيضًا مستقبلة لآلاف اللاجئين. ففي نفس الوقت الذي اندلع فيه الصراع في كمبوديا، كانت ماليزيا تؤوي بالفعل حوالي 75000 لاجئ.

ومع ذلك، فإنّ تصور ماليزيا للتهديد الذي تشكله المشكلة الكمبودية كان يُنظر إليه في سياق تورط القوى الكبرى، وتحديداً الصين والاتحاد السوفيتي السابق. وبالنسبة لماليزيا أدى نفوذ هذه القوى الكبرى في الصراع إلى جلب التنافس بين العملاقين الشيوعيين إلى المنطقة. فبصفتها المهندس الرئيسي لشركة ZOPFAN التابعة آسيان فقد أرادت ماليزيا أن يكون للاتحاد السوفيتي والصين دور ضئيل في المنطقة. لذلك، كانت المشكلة الكمبودية فيما يتعلق بماليزيا أيضًا مواجهة بين القوى الكبرى. وبناءً على ذلك، تعتقد ماليزيا أنّ الحل القابل للتطبيق للنزاع يجب أن يشمل القوى الكبرى.[1]

ومثل ماليزيا، كانت تصورات إندونيسيا للتهديد أكثر دقة أيضًا. فقد ساعد التقارب التاريخي للبلاد مع فيتنام في تشكيل تصور التهديد لاحتلال الأخيرة لكمبوديا. وكان لدى كلا البلدين تجارب تاريخية مماثلة في القتال بشجاعة ضد أسيادهم المستعمرين الهولنديون لإندونيسيا والفرنسيون لفيتنام. كما أعلن كلا البلدين استقلالهما في عام 1945، وكانت إندونيسيا أول دولة تعترف بفيتنام. لهذا كان لهذا التشابه تأثير في تقريبهم من بعضهم البعض لدعم بعضهم البعض. ففي عام 1960، قدمت إندونيسيا دعمها للثوار المناهضين للحكومة في فيتنام الجنوبية الذين كانوا يقاتلون الأمريكيين.

[1]- **Ibid**, p.90.

ونظرًا لأنّ جاكرتا وهانوي كانت لهما علاقات ثنائية وثيقة، لم تعتبر إندونيسيا فيتنام تهديدًا لأمنها القومي وحتى للمنطقة. لذلك شاركت إندونيسيا رأي ماليزيا بأنّ التهديد الحقيقي للصراع الكمبودي يمكن أن ينبع من الصين والاتحاد السوفيتي. وتخشى إندونيسيا من أن كلاهما يمكن أن يستغل الموقف لمصلحتهما دون مراعاة مصلحة آسيان. تم التعبير عن هذا التصور رسميًا من قبل وزير الخارجية الإندونيسي السابق "**مختار كوسوماتمادجا Mochtar Kusumaatmadja**" في خطابه خلال ندوة حول "جنوب شرق آسيا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية للسلام والحرية والحياد" عقدت في جاكرتا في جانفي 1985. أعرب كوسوماتمادجا عن مخاوفه من احتمال وقوع إندونيسيا في وسط تنافس القوى العظمى. انعكس هذا التنافس من خلال الدعم الذي قدمته كل من الصين والاتحاد السوفيتي لأحزاب الخمير المتحاربة والذي تضمن المساعدة العسكرية. وخلال هذه الفترة، كانت إندونيسيا وماليزيا قلقتان أيضًا من أنّ تأثير عواقب الصراع على المخاوف الأمنية لتايلاند قد جعل تايلاند قريبة جدًا من الصين. كان كلا البلدين يخشيان من أن تصبح الصين منخرطة للغاية في شؤون المنطقة وهو أمر كانا يحاولان تجنبه. وقد كان يُنظر دائما إلى كلا البلدين على أنهما الطرفان اللطيفان في آسيان. وقد تعزز هذا الانطباع من خلال المبادرات السياسية التي اتخذها البلدان فيما يتعلق بحل النزاع في كمبوديا.[1]

خامسا: تقييم دور آسيان في الصراع الكمبودي:

كان يتعين على الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن والسلطة الانتقالية أن تأتي قبل أن يتم التوصل إلى أي تسوية سياسية شاملة. كيف يجب أن نحدد دور آسيان في الصراع؟ إنّ ما فعلته رابطة آسيان طوال فترة المشكلة الكمبودية هو أخذ زمام المبادرة في البحث عن تسوية سياسية شاملة. فمنذ بداية الصراع، كانت الرابطة هي التي بدأت واستكشفت واستنفدت أي وسيلة عملية متاحة للتوصل إلى آليات لحل النزاع. ما تفتقر إليه آسيان فيما يتعلق بالسلطة الإقليمية للتأثير على سلوك فصائل الخمير وديناميكيات القوة الرئيسية تم تعويضه من خلال الضغط المكثف على الساحة الدولية والجهود الدؤوبة لفتح والحفاظ على قنوات الاتصال مع الفصائل الكمبودية المختلفة. كما أنّها لم توقف المشاورات بين جميع الأطراف المعنية.

[1]- **Ibid**, p.92.

قبل رفض جهود آسيان، يجب ملاحظة أنّ مشكلة كمبوديا كانت تُعتبر أساسًا صراعًا داخليًا داخل كمبوديا (بين مجموعات الخمير) حيث لم يكن لدى آسيان مكان للتدخل فيه. كما أنّها ليست لديها القدرة على القيام بذلك. كما ذكرنا سابقا، بدأت آسيان كممارسة في المصالحة الإقليمية اقتصرت بشكل أساسي على الدول الأعضاء الأصلية، والتي كان لها تاريخ من النزاعات بين الدول. زيادة على ذلك، فإنّ آليات آسيان لتسوية المنازعات لم تتجاوز مراعاة الأعراف الإقليمية والطرائق غير الرسمية للتشاور وتوافق الآراء. ومن ثم، فإنّ آسيان لم تكن أبدًا مستعدة لإدارة أو حل نزاع من هذا النوع.[1] فقد تمسكت آسيان بشكل وثيق بطرائقها الخاصة المحددة من خلال ممارسة طريقة آسيان. فمنذ البداية، كانت مشاركة آسيان مبنية على احتجاجاتها ورفضها الصريح لانتهاك فيتنام للمعايير الدولية لاحترام سيادة بلد ما وحق تقرير المصير وهي المبادئ التي تم احترامها باحترام في منطقة جنوب شرق آسيا.

خدم رفض الاعتراف بشرعية فيتنام في كمبوديا عددا من الغايات منها:

أ. بعث برسالة إلى فيتنام مفادها أن آسيان لن تتسامح مع استخدامها للقوة في العلاقات الدولية. وأنّ احتلالها لكمبوديا ينتهك مدونة السلوك في المنطقة. ويتعارض هذا العمل أيضًا مع جوهر آليات آسيان لإدارة الصراع أي الاحترام وضبط النفس في الصراع بين الدول والتسوية السلمية للنزاعات.

ب. أجبرت المجتمع الدولي على تبني قضية كمبوديا والحفاظ على المصلحة لأطول فترة ممكنة.

ج. طمأنت تايلاند (دولة خط المواجهة في آسيان) أنّ نظرائها في التجمع لم يكونوا متعاطفين مع مخاوفها الأمنية فحسب، بل كانوا أيضًا أكثر استعدادًا لتقديم المساعدة في حماية أمنها القومي من العدوان الخارجي.

د. أدى هذا التوسع في الدعم المقدم إلى تايلاند إلى ازعاج الدول الأعضاء في آسيان وأعطى المجموعة تركيزًا على علاقاتها الخارجية.

كانت التعقيدات التي أحدثها البعد الدولي للصراع (كما ينعكس في التنافس بين الصين والاتحاد السوفيتي السابق) خارج نطاق التجمع الإقليمي وقدرته على حله. كما يجب أن يُؤخذ هذا العامل في الاعتبار خاصة عندما تحاول المنظمات الأمنية الإقليمية الأصغر مثل ASEAN حماية مصالحها وإبرازها

[1]- **Ibid**, p.106.

بينما تعمل ضمن قيود النظام الدولي الذي يتميز بسياسات الحرب الباردة. لذلك في الصراع الكمبودي لا يمكن لرابطة آسيان في أحسن الأحوال أن تجعل آرائها مسموعة على الساحة الدولية بأكبر قدر ممكن من النشاط. وهذا يفسر الرعاية المخلصة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لقرارات الأمم المتحدة عاماً بعد عام. تمارس آسيان باستمرار ضغوطًا على فيتنام وحزب التحرير الكردستاني والاتحاد السوفيتي السابق من خلال الضغط الفعّال ضدهم في جمعية الأمم المتحدة بينما تدعم قوات المقاومة الكمبودية. ومن خلال القيام بذلك تم الضغط باستمرار على المعتدي (فيتنام) ولفترة طويلة أدى هذا الضغط إلى مزيد من العزلة للبلاد.

في الوقت نفسه، لم يكن عزل فيتنام يعني أنّ آسيان لم تعترف بمصالحها الأمنية. كان هذا هو السبب في أنّ آسيان كان يُنظر إليها على أنّها تتأرجح بين اتخاذ موقف متشدد ولين في نفس الوقت تقريبا "سياسة الغموض". ومع ذلك، من خلال تعزيز المصالحة بين الخمير المتحاربين وبين الفيتناميين، تقوم آسيان بدور الوسيط. فقد عكست دبلوماسية آسيان بشأن كمبوديا المهارات الماهرة والمدروسة لآسيان كمدير للصراع في المنطقة. زيادة على ذلك، يعكس نهج آسيان في إدارة النزاع الكمبودي وحلّه في نهاية المطاف.

في الأخير، ما هو مفيد حول تجربة آسيان في إدارة الصراع الكمبودي هو حقيقة أنّه عند النظر إليه في سياق النهج البنّاء، فإنّ دور آسيان في الصراع لم يكن مجرد ممارسة لإدارة الصراع ولكن أيضًا ممارسة للهوية وبناء المجتمع في آسيان. ذلك من خلال الجهود الدؤوبة الموضوعة على المشاورات ونحو الإجماع، شاركت الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا باستمرار في عملية تحديد وإعادة تحديد مصالحها مع بعضها البعض طوال فترة الصراع الكمبودي.

لذلك، قدمت التجربة الكمبودية نقطة مرجعية فيما يتعلق بأين وما تمثله رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ساعدت التجربة الأعضاء على تحديد هويتهم كمنظمة إقليمية تتكون من قواعدها وممارساتها الدبلوماسية. رغم كون أنّ دبلوماسية آسيان في كمبوديا كانت بعيدة كل البعد عن الكمال، إلاّ أنّها غرست فكرة بين أعضائها مفادها أنّه لكي تنجح رابطة أمم جنوب شرق آسيا وتحقق المنطقة السلام، يجب أن تكون آلياتها وعملياتها موجهة نحو خلق شعور بالمجتمع والهوية الإقليمية

بغض النظر عما إذا كانت النتائج تدريجية. وفي الواقع، كان هذا الفهم الذاتي المتبادل للعمليات الإقليمية هو الأساس المنطقي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في تطوير آلية جديدة لإدارة الصراع.[1]

كان الاعتبار الاستراتيجي الذي يقوم عليه تطبيق مبدأ آسيان هو الفكرة القائلة بأن التحرك العسكري لفيتنام غربًا يهدد تايلاند وتوازن القوى في المنطقة. كان هناك أيضًا تصور بأنّ تقدم فيتنام سوف يوسع نفوذ الاتحاد السوفيتي سابقا، الداعم الرئيسي لفيتنام في ذلك الوقت، وبالتالي يخل بالتوازن الإقليمي. وفي هذا الصدد حظيت آسيان بدعم الصين والولايات المتحدة واليابان ومعظم دول أوروبا الغربية والأغلبية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث قادت آسيان الحملة للحفاظ على مقعد كمبوديا في الأمم المتحدة لحكومة ائتلاف كمبوتشيا الديمقراطية سابقا. وفي الوقت نفسه قادت آسيان البحث عن تسوية سياسية للمشكلة الكمبودية، والتي تضمنت مشاركة جميع الفصائل المتصارعة في كمبوديا، والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الدولي. وقد تم التوصل أخيرًا إلى تسوية في عام 1991 من خلال سلسلة من المؤتمرات في باريس في أعقاب اجتماعات بوساطة آسيان وإندونيسيا بين الأحزاب الكمبودية.[2]

بعد اتفاقيات باريس لعام 1991، عقدت سنغافورة القمة الرابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (KTT IV) في 27-28 جانفي 1992، والتي كان لها دلالات تاريخية على التطور السياسي في جنوب شرق آسيا. عقد الاجتماع في الوقت المناسب، عندما بلغت آسيان سنتها ال 25، شهد العالم العديد من التغييرات الأساسية، من بينها السلام الذي تحقق في كمبوديا. في حالة غزو فيتنام لكمبوديا، طرحت آسيان تسوية دبلوماسية. وتمت التسوية وفقا للمبادئ التي اتفقت عليها الدول الأعضاء في آسيان في الحفاظ على استقرار المنطقة.[3]

وقد أنتجت هذه القمة وثائق مهمة كان أحدها إعلان سنغافورة لعام 1992 ومن البيانات الأساسية في إعلان سنغافورة نذكر:

---

[1]- **Ibid**, p.109.

[2]- Severino Rodolfo C, ASEAN, **Op. Cit**, pp.18-19.

[3]- Ajat Sudrajat, Danar Widiyanta, H.Y. Agus Murdiyastomo, Dyah Ayu Anggraheni Ikaningtiyas, Miftachul Huda, Jimaain Safar, "the Role of Indonesia in creating peace in Cambodia: 1979-1992", **Journal of critical reviews**, Vol.7, Issue.2, (2020), p.705.

أ. تصميم آسيان على زيادة التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والحفاظ على السلام والازدهار في المنطقة.

ب. تصميم آسيان على حماية مصالحها الجماعية من خلال تعزيز نظام اقتصادي دولي وتعزيز التعاون الاقتصادي.

ج. تصميم آسيان على إيجاد النهج الصحيح في مناقشة القضايا الأمنية.

د. تصميم آسيان على إقامة علاقات أوثق على أساس الصداقة والمنفعة المتبادلة مع الدول داخل وخارج آسيان.[1]

كان للسلام في كمبوديا تأثير إيجابي على التنمية السياسية في آسيان وجميع أعضاء الرابطة. وأصبح فتح الفرص لبلدان الهند الصينية للدخول في أعضاء الآسيان وتوسّعها، فقد كانت الرغبة في توحيد جميع البلدان في جنوب شرق آسيا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا على بعد خطوة واحدة.

المبحث الثالث: مستقبل التعاون الأمني في إقليم جنوب شرق آسيا.

سنناقش في هذا المبحث مستقبل التعاون الأمني في جنوب شرق آسيا انطلاقا مما تم التطرق إليه سابقا، وسنطرح عدة أسئلة منها:

كيف ستبدو رابطة أمم جنوب شرق آسيا مستقبلا؟ باعتبارها مجموعة إقليمية دائمة وناجحة في العالم النامي، فإنّ آسيان قوة للاستقرار والتعاون في آسيا. ولكن هل يمكننا أن نأخذ طول العمر والنجاح كأمر مسلم به؟

لقد تم توقع عدم أهمية آسيان أو حتى الأفول عدة مرات من قبل. فمنذ ولادتها في عام 1967، اعتقدت القليل من الدول أنها ستعيش لرؤية عقد آخر، بالنظر إلى أن المحاولتين السابقتين للتعاون الإقليمي في جنوب شرق آسيا (SEATO وMAPHILINDO) انتهت بعد سنوات قليلة من إنشائها. نزاع ماليزيا والفلبين حول صباح في عام 1969، وعقب انسحاب الولايات المتحدة من الهند الصينية عام 1975، والغزو الفيتنامي لكمبوديا في عام 1979، ونهاية الحرب الباردة في عام 1991، واندلاع الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997، كل هذه تعتبر ضربات حاسمة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. لكن

[1]- **Ibid**, p.706.

آسيان لم تنجو فحسب، بل نمت في الواقع أقوى في كل مرة. لذلك هناك سابقة وأمل أن تكون آسيان موجودة في عام 2030.

لكن البقاء على قيد الحياة ليس هو نفسه الازدهار. ففي عام 2030، قد تستمر آسيان في التثاقل، ولكن هل ستظل لاعباً رئيسياً في السلام والاستقرار والازدهار الإقليمي في آسيا؟ هذا السؤال هو أكثر صعوبة للإجابة.

وسنحاول تفسير والتعمق أكثر في هذا من خلال طرح والإجابة عن هذه الأسئلة كما يلي:

- **السؤال الأول:** كيف ستكون علاقات آسيان بالقوى العظمى؟ حيث تتمثل أكبر مخاوف آسيان في أنها سوف تنحرف جانبا بسبب صعود أقوى جارتين مباشرين لها (الصين والهند) وسيجتذب المد الناتج عن منافسة القوى العظمى الولايات المتحدة واليابان أيضًا. فقد ظهرت آسيان في وقت كانت فيه الهند والصين قد خاضتا للتو حربًا مع بعضهما البعض وواجهتا تحديات محلية كبيرة، بما في ذلك "ثورة ماو" الثقافية في الصين. وكانت اليابان في أواخر الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي لا تزال في وضع التعافي سياسيًا إن لم يكن اقتصاديًا. وهكذا كان المجال مفتوحا لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لترسيخ التعاون الإقليمي.

ولكن ما مدى اختلاف الوضع اليوم؟ تتسابق الصين والهند للانضمام إلى اليابان والولايات المتحدة في نادي القوى العظمى، وتبحثان عن مكانهما الصحيح في قمة الشؤون العالمية. على الرغم من الركود الاقتصادي لليابان، إلاّ أنّها تعيد توجيه نفسها كدولة "طبيعية" نحو دور سياسي وعسكري نشط في آسيا.

في حين تبقى بعض الأشياء دون تغيير، تنافس الصين واليابان والهند بعضها البعض بسبب عدم الثقة المتبادلة، حيث أنّ الدول الثلاث والولايات المتحدة تريد من آسيان قبول قيادتها في التعاون الإقليمي الآسيوي.

يتصور البعض مجموعة من القوى النامية في آسيا، حيث تدير الصين واليابان والهند والولايات المتحدة بشكل مشترك قضايا الأمن الإقليمي. هذا من شأنه تهميش آسيان.

- **السؤال الثاني:** حول مستقبل آسيان هو كيف ستكون حالة العلاقات بين دول آسيان؟. المناوشات الجارية على الحدود التايلاندية الكمبودية لا توحي بالثقة. تستمر الخصومات

المتأججة وانعدام الثقة في تقويض العلاقات بين سنغافورة وماليزيا وتايلاند وبورما وماليزيا وتايلاند. لكن هذا بعيد كل البعد عن الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، وهناك كل الأسباب التي تدعو إلى الأمل في ألا تؤدي هذه الصراعات بين دول آسيان إلى القضاء على المنظمة. ومع ذلك ستحتاج إلى إدارتها بعناية، لا سيما بمساعدة الآليات الحالية والجديدة التي تسعى آسيان حاليًا إلى تطويرها.

- **السؤال الثالث** وهو الأهم: كيف ستبدو التشكيلات السياسية المحلية لدول آسيان؟ هل ستصبح دول آسيان أكثر انفتاحًا وديمقراطية؟ لقد خطت إندونيسيا بالتأكيد قفزة كبيرة نحو الديمقراطية. لكن كانت هناك انتكاسة كبيرة في تايلاند واستمرار الإحباط من بورما. لا تزال الخلافة المحلية في العديد من دول آسيان غير مؤكدة بل ومتقلبة. يمكن أن تمتد الاضطرابات المحلية عبر الحدود وتحد من قدرة أعضاء آسيان على المساهمة في الصالح العام الإقليمي. كمجموعة إقليمية، لا تستطيع رابطة أمم جنوب شرق آسيا تشكيل السياسات الداخلية لأعضائها، لكن الالتزام الجماعي بالديمقراطية التشاركية والإقليمية يساعد في ذلك. إنّ فكرة آسيان الشعبية حتى الآن تعني فقط تعزيز التبادل الثقافي والتعاون، وليس تعزيز الديمقراطية أو الدفاع عنها (على الرغم من أن جهود إندونيسيا من خلال منتدى بالي للديمقراطية جديرة بالثناء). لقد قطعت آسيان التزامًا مؤقتًا بحقوق الإنسان، لكن هذا لا يزال مقيدًا بمرونة قاعدة عدم التدخل.

يمكن للمرء أن يتخيل آسيان في عام 2030 إمّا كمستشار حكيم لآسيا أو بقايا مهمشة من الماضي. مع اقترابها من منتصف الستينيات من القرن الماضي، قد تكون لا تزال في ذروتها، حيث تعمل بمثابة تأثير ثابت ومهدئ على الشركات الناشئة الصاعدة في آسيا: الهند والصين. أو ربما تكون قد فقدت اتجاهها وسط ارتباك التغيرات العميقة في ميزان القوى الاقتصادي والعسكري الإقليمي.

لتجنب هذا الأخير يجب على قادة آسيان الحاليين البقاء متحدين وتعزيز آليات التعاون والحفاظ بثبات على صورة وسيط محايدة بين القوى العظمى والاهتمام بأصوات شعوبهم. من خلال القيام بذلك، سيكون لديهم فرصة جيدة للاحتفاظ بمقعد السائق لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في التعاون الإقليمي الآسيوي.[1]

[1]- Amitav Acharya, "ASEAN in 2030", **The Jakarta Post**, published in: 15 February 2011, consultation date: 07/06/2021, available in: **https://2u.pw/noUEX** .

يتفق مراقبو آسيان على أنّ أهم وظيفة لها كانت الحد بشكل كبير من التوترات داخل آسيان من خلال إنشاء ورعاية عملية "بناء المجتمع" بين أعضائها. ومن خلال تشجيع التفاعل الاجتماعي والسياسي بين أعضائها، خففت الآسيان بشكل غير مباشر الصراع داخل آسيان وساهمت في النجاح الاقتصادي لجنوب شرق آسيا من خلال خلق بيئة مستقرة وسلمية جذابة للمستثمرين الأجانب. في فترة ما بعد الحرب الباردة، يمكن أن تكون رابطة أمم جنوب شرق آسيا أكثر فاعلية، ليس بصفتها جهة فاعلة عالمية، ولكن كمؤسسة ذات توجه داخلي. يمكن أن تبني على هذه القدرة المثبتة وتوجه طاقاتها نحو الحفاظ على علاقات قوية ومستقرة بين أعضائها. كما أظهرت الأحداث الأخيرة، فإنّ دول جنوب شرق آسيا معرضة لبعضها البعض فيما يتعلق بقضايا البيئة وندرة الموارد والاقتصاد.[1]

المطلب الأول: السيناريو التفاؤلي: التقدم نحو جماعة أمنية ناضجة

لطالما ادَّعت آسيان أنّها مركز الأمن الإقليمي في جنوب شرق آسيا وحتى هيكل الأمن في شرق آسيا ككل. فقد كانت رابطة أمم جنوب شرق آسيا تحظى بتقدير كبير باعتبارها "نقطة ارتكاز ناشئة للاستقرار الجيوسياسي في آسيا" و"نقطة ارتكاز لهندسة إقليمية متطورة". لقد عملت المؤسسات التي تقودها آسيان كمنصات لإشراك شركاء الحوار ومختلف الفاعلين للمناقشة المشتركة والتعامل مع القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك. وبفضل جهود آسيان المتواصلة في العقود القليلة الماضية، أصبح مصطلح "مركزية الآسيان" شائعًا في الخطابات السياسية والأكاديمية حول منطقة جنوب شرق آسيا ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ أيضًا.

كان النجاح الأكبر الذي حققته آسيان كهيئة إقليمية، وهو الأساس المركزي لمزاعمها بأنها "جماعة أمنية ناشئة"، قدرتها على تخفيف وإدارة النزاعات داخل الإقليم حتى وإن لم يكن حلها بالكامل. كان هذا النجاح واضحًا من ولادة آسيان، التي استكملت التسوية السياسية، بوساطة تايلاند للنزاع بين إندونيسيا وماليزيا/سنغافورة الناجم عن رفض الرئيس سوكارنو قبول شرعية الاتحاد الماليزي الذي أنشأته بريطانيا. كما واجهت رابطة أمم جنوب شرق آسيا في سنواتها الأولى تحديًا شديدًا بسبب النزاع بين الفلبين وماليزيا حول صباح، ولكن الصراع أدى بشكل متناقض إلى قيام الأعضاء المؤسسين لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بإدراك أهمية التعاون الإقليمي والتسوية السلمية للنزاعات. على مر السنين، لم يسمح أعضاء آسيان للنزاعات الإقليمية الثنائية والتوترات السياسية -بما في ذلك تلك

[1]- Shaun Narine, **Op. Cit**, pp.373.

المتعلقة بالحدود البحرية في خليج تايلاند، وبحر الصين الجنوبي، وبحار سولو، ومناطق أخرى- بشل المنظمة. واللجوء إلى التحكيم من قبل محكمة العدل الدولية على الرغم من كونها هيئة "خارجية"، ما هو إلاّ شهادة على روح التوافق بين أعضاء آسيان.[1]

مع نهاية الحرب الباردة والتحاق دول جنوب شرق آسيا بمنظومة آسيان ظهرت عدة نقاشات نظرية بين البنائيين والواقعيين حول إمكانية وصف إقليم جنوب شرق آسيا بأنه يشكل جماعة أمنية إقليمية، فإذا كان الإقليم يمثل جماعة أمنية فهذا يعني تعذر نشوب حرب بين دوله. وضمن هذا السياق يعتقد أنصار الاتجاه البنائي أن آسيان قد وصلت إلى وضع الجماعة الأمنية ولكن في مرحلة ناشئة ذلك نتيجة لعملية التنشئة الاجتماعية والالتزام بالقواعد الإقليمية. [2]

وقد خلص "**أميتاف أشاريا**" عام **1991** إلى أنّ آسيان قد ظهرت خلال تسعينات القرن الماضي كجماعة أمنية ناشئة باعتمادها على معايير العمل الجماعي ومبادراتها لبناء هوية جماعية مما ساعد على بناء جماعة أمنية إقليمية. كما أقر "**أدلر**" و "**بارنيت**" عام **1997** أنّ الرابطة تقترب من تحقيق نموذج الجماعة الأمنية. بينما رأى "**كاكويز**" أنّ إقليم جنوب شرق آسيا انتقل فعلا من حالة السلام السلبي إلى حالة السلام المستقر وبذلك من نموذج النظام الأمني إلى نموذج الجماعة الأمنية التعددية[3]، ثم الذهاب إلى جماعة أمنية ناضجة حيث وجود درجة عالية من المؤسسية على المستويين القومي وفوق القومي، وتبلور مفهوم المصلحة طويلة المدى بين أعضاء الجماعة، وانخفاض احتمالية التخطيط للذهاب إلى حرب بين الدول الأعضاء إلى درجة الانعدام.

المطلب الثاني: السيناريو التشاؤمي: انتكاسة التعاون الأمني الإقليمي في جنوب شرق آسيا

يشمل هذا السيناريو التحديات التي يمكن أن تعرقل التعاون الأمني الإقليمي في المنطقة والتي تتمثل في:

أولا: ميزان القوى المتغير في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، الناجم بشكل رئيسي عن الصعود المثير لجمهورية الصين الشعبية، والتحول المستمر في القوة في المنطقة، والذي نشأ بشكل رئيسي عن صعود جمهورية الصين الشعبية، وإلى حد ما الهند.

---

[1]- Amitav Acharya, "ASEAN 2030: Challenges of Building a Mature Political and Security Community ", **ADBI Working paper.** N.441 (October 2013), p.06.

[2]- عشور قشي، "آسيان بوصفها جماعة أمنية: بين الافتراض والواقع"، **مجلة سياسيات عربية**، ع.29، (نوفمبر2017)، ص.65.

[3]- **المرجع نفسه**، ص.65.

عندما تم تشكيل آسيان، كان هيكل القوة العالمية ثنائي القطبية. أما اليوم، تشكل الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية والهند واليابان وروسيا الناشئة أساس نظام دولي إقليمي متعدد الأقطاب.[1] ويرى الواقعيون/ الواقعيون الجدد في دعمهم لموقفهم حيال الأمن في جنوب شرق آسيا: أنّ دول جنوب شرق آسيا تتصرف وفقا لمنطق سياسة ميزان القوة بإقامة علاقات دفاعية مع الدول الكبرى ضد التهديدات الخارجية النابعة من القوة المتنامية للصين، ما دفع كل من **نيكولاس خو، لي جوش Lee Joues ، بيو سوربونغ Peou Sorpong، آلان كولينز Alan Collins، إندي بايوني Endy Bayuni، جيمس كوتون Cotton James، مورغن بوتس Morgan Pottes، رالف إيمرس Ralf Emmers** إلى الموافقة على مقاربة "ليفر" للدينامية الأمنية في جنوب شرق آسيا، إذ أجمعوا على رفض وصف آسيان بالجماعة الأمنية.[2]

ثانيا: استمرار النزاعات الإقليمية بين دول آسيان والنزاع الإقليمي في بحر الصين الجنوبي، والذي يُعد عاملا حاسما في العلاقات بين الصين وآسيان؛ فالخلافات والتوترات بين الدول داخل الآسيان لم تختفِ بشكل نهائي. كما لم تصبح الحرب "غير واردة"، وهي السمة المميزة ل"جماعة أمنية ناضجة". حذّر الأمين العام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا من أن "المطالبات البحرية والإقليمية المتداخلة تظل التحدي الأكبر للمنظمة". لكن النزاعات على الحدود البرية بين العديد من الدول الأعضاء مهمة أيضًا، لأنها قد أدت بالفعل إلى اشتباكات عسكرية، وبذلك يتحدى بشكل خطير مزاعم آسيان بأنّها جماعة أمنية، أي مجموعة من الدول التي طورت "توقعات طويلة الأجل للتغيير السلمي" واستبعاد استخدام القوة في تسوية نزاعاتهم.

من المرجح أن تكون معظم التوترات داخل دول آسيان منخفضة الحدة ولا ينبغي أن تسبب اضطرابًا شديدًا في التنمية الاقتصادية أو الاستقرار الإقليمي. على مدى السنوات العشرين القادمة، من المحتمل أن يظل الصراع في بحر الصين الجنوبي هو التهديد الأسوأ للسلام والأمن في منطقة آسيان، وربما التحدي الأكثر خطورة لدور آسيان في إدارة النزاع الإقليمي.

في عام 2001، حدد تقييم مؤسسة راند نوعين من "التهديدات العسكرية التقليدية" التي تتطلب ردًا دبلوماسيًا أو عسكريًا أمريكيًا. بموجب الأول، "يمكن أن تهدد الصين المهيمنة حرية الملاحة

---

[1]- Amitav Acharya, "ASEAN 2030: Challenges of Building a Mature Political", **Op. Cit**, pp.03-04.

[2]- عشور قشي، آسيان بوصفها جماعة أمنية، **المرجع السابق**، ص.ص.66-67.

في بحر الصين الجنوبي، ربما لإجبار الولايات المتحدة أو اليابان أو دول آسيان على قبول المطالب السياسية لجمهورية الصين الشعبية." والثاني يشمل: "محاولة من قبل الصين لفرض السيطرة المادية بالقوة والحفاظ عليها على جميع أو معظم جزر سبراتلي، مما أدى إلى طلبات المساعدة العسكرية من واحدة أو أكثر من دول آسيان. يمكن أن تتضمن عملية الصين هذه التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد أراضي إحدى دول آسيان، إما لفرض قبول مطالب جمهورية الصين الشعبية أو لهزيمة القوات العسكرية المعارضة. بدلاً من ذلك، يمكن للصين توسيع "تكتيكات السلامي" لتأكيد سيطرتها على المزيد من الأراضي ".

يحمل الصراع في بحر الصين الجنوبي دروسًا مهمة لنهج الآسيان المستقبلي لإدارة النزاع. مع حل نزاع كمبوديا في عام 1991، كان يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها "كمبوديا التالية" بالنسبة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. لكنها اختفت تقريبًا من المعالجة باستثناء تصعيد قصير بشأن "حادثة Mischief Reef" في عام 1995، قبل سبع سنوات من إعلان مدونة السلوك في بحر الصين الجنوبي الذي وقعته آسيان والصين في نوفمبر 2002. وبعد أن زادت الصين من قوتها الاقتصادية والعسكرية بشكل كبير، عادت قضية بحر الصين الجنوبي إلى الظهور بقوة متجددة.[1]

ثالثا: برامج التحديث العسكري التي تقوم بها دول آسيان وما ينتج عنها من احتمالات لسباق التسلح بين دول الأعضاء: إذ يعتقد نيكولاس خو أن دول جنوب شرق آسيا لا تفي بمتطلبات قيام جماعة أمنية وشروطها بسببين هما:

- أنّ دول الإقليم في تحضير مستمر لاستخدام القوة ضد بعضها.
- يتعلق بديناميات العلاقات داخل منظومة آسيان بخصوص التدخل في الشؤون الداخلية داخل مجموعة آسيان، ويرى كولينز أنّ واقع الدينامية الأمنية داخل آسيان لا يتلاءم إلا مع نموذج النظام الأمني لروبرت جيرفس. [2]

يحذر بعض المحللين من تزايد سباق التسلح في شرق آسيا، بما في ذلك جنوب شرق آسيا. وفقًا لتقديرات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، تضاعف الإنفاق الدفاعي من قبل دول آسيان (باستثناء ميانمار التي لا تتوفر بيانات موثوقة عنها) تقريبًا في العقد الماضي (2000-2010)، فقد

[1]- Amitav Acharya, ASEAN 2030, **Op. Cit**, pp.07-09.

[2]- عشور قشي، آسيان بوصفها جماعة أمنية، **المرجع السابق**، ص.67.

شهدت منطقة آسيان زيادة كبيرة في واردات الأسلحة. بين عامي 2005 و2009، قفزت واردات ماليزيا من الأسلحة بنسبة 722% وسنغافورة بنسبة 146% وإندونيسيا بنسبة 84%. تعد سنغافورة من بين أكبر عشر دول مستوردة للأسلحة في العالم. دفع هذا سيمون ويزمان من معهد سيبري إلى التحذير من أنّ "الموجة الحالية من عمليات التسلح في جنوب شرق آسيا يمكن أن تزعزع استقرار المنطقة وتهدد عقودًا من السلام".[1]

ويرى الواقعيون/الواقعيون الجدد أنّ الدول الإقليمية تزيد نفقاتها الدفاعية خشية من أن تؤدي النزاعات السياسية والتاريخية في المنطقة إلى صدامات عنيفة.

رابعا: عدم اليقين والصراع الناجم عن مطالب التغيير السياسي الداخلي وكذا المخاطر التي تشكلها التهديدات الأمنية العابرة للحدود (التهديدات غير التقليدية):

يعود عجز الرابطة عن الانتقال إلى مستوى تكاملي على المستوى السياسي إلى عدم اختلاف العلاقات بين الدول في إقليم آسيان عن أي إقليم من أقاليم العالم، حيث تحكمها حسابات المصلحة الوطنية والقوة النسبية خاصة عندما تصطدم العواطف التاريخية والأثنية بالمصالح الآنية. [2]

تشمل المصادر الرئيسية للنزاعات الداخلية في الآسيان:

(1) عدم التوافق بين الحدود الإقليمية "للدول القومية" الحديثة والتكوين العرقي لسكانها.

(2) النضال من أجل بقاء النظام والمطالبة بالتغيير السياسي ضد الأنظمة الاستبدادية.

بينما قد يعتبر الإرهاب تهديدًا للأمن الداخلي، لأنه أحيانًا يكون متجذرًا في النزاعات الداخلية الجارية، يمكن إدراجه في فئة التهديدات العابرة للحدود، نظرًا لأن المنظمات الإرهابية الرئيسية تميل إلى الحصول على الدعم والعمل عبر الحدود الوطنية والاحتفاظ بروابط خارجية أو خارج إقليمية مهمة (مثل القاعدة وشبكة الجماعة الإسلامية في جنوب شرق آسيا).

لا تتحدى النزاعات الداخلية الاستقرار الداخلي لدول آسيان فحسب، بل تتحدى أيضًا الاستقرار الإقليمي ككل. تميل العديد من النزاعات المحلية إلى الانتشار عبر الحدود الوطنية، خاصةً عندما يفر المسلحون أو اللاجئون من منطقة النزاع ويطلبون اللجوء في الدول المجاورة (كما حدث في الماضي عندما انتقل أعضاء الحزب الشيوعي الماليزي عبر الحدود إلى تايلاند، وقد يحدث ذلك الآن مع وصول

[1]- Amitav Acharya, ASEAN 2030, **Op. Cit**, p.09.

[2]- عشور قشي، آسيان بوصفها جماعة أمنية، **المرجع السابق**، ص.ص.66-67.

حركة المتطرفين المسلمين من جنوب تايلاند إلى ماليزيا). وعلى الرغم من أنه يبدو أنه نادر الحدوث هذه الأيام، إلاّ أنّ مثل هذه التداعيات يمكن أن تصبح مصدر احتكاك بين الدول الأعضاء في آسيان. علاوة على ذلك، قد تشهد عملية التحول الديمقراطي غير المتكافئة في آسيان بعض الأنظمة الديمقراطية الحديثة (مثل إندونيسيا) غير قادرة على مقاومة المطالب المحلية للتعاطف ودعم شخصيات المعارضة في الدولة الاستبدادية المجاورة، والتي قد تُفسر على أنّها تدخل غير مبرر من قبل الأخيرة.[1]

التهديدات عبر الوطنية: التدهور البيئي والأوبئة والإرهاب والقرصنة البحرية والتقلبات المالية والاتجار بالمخدرات وتهريب الأشخاص وغسيل الأموال، وأشكال أخرى من الجريمة العابرة للحدود الوطنية لا تحترم الحدود الوطنية. يصل البعض في وقت قصير جدًا، مثل وباء المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس) في عام 2003 أو التفجيرات الإرهابية في بالي في عام 2002. والبعض الآخر، مثل تغير المناخ. كما تتفاقم بعض جوانب العولمة، مثل ثورة النقل والسياحة وتعمل كحزام نقل للعديد من هذه التحديات. ربما على الجانب الإيجابي، لأن التهديدات العابرة للحدود تتحدى العلاجات الأحادية أو الوطنية، يصبح التعاون الإقليمي والدولي ضرورة وليست مسألة اختيار.[2]

إنّ آسيان تواجه عقبات كبيرة في تحقيق جماعة أمنية سياسية ناضجة، حيث يتم إدارة التوترات داخل آسيان بشكل كبير وتقليلها إلى النقطة التي تصبح فيها الحرب "غير واردة" ويظهر شعور عميق وحقيقي بالمجتمع الإقليمي. في حين أن الخطوات الأخيرة التي اتخذتها آسيان جريئة وبعيدة المدى، فإن تحقيقها سيعتمد على عدة عوامل، لا سيما الحفاظ على وحدتها وتماسكها في مواجهة القوة الصينية المتزايدة والقدرة على حل النزاعات الإقليمية والامتثال للأحكام والأدوات ميثاق آسيان ومخطط المجتمع السياسي والأمن، وضمان وضع جدول الأعمال ودور إداري في التعددية الأوسع في شرق آسيا وآسيا والمحيط الهادئ.

كما سبق وذكرنا في الفصول السابقة فإنّ رابطة آسيان كان هدفها الأسمى هو تحقيق الأمن الإقليمي والحد من النزاعات والحروب البينية وبناء منظومة أمنية جماعية، وهو ما وصلت إليه ولو لحد معين، رغم عدم تحقيقها لجماعة أمنية آسيانية ناضجة، لكنها تمكنت من إقامة جماعة أمنية

[1]- Amitav Acharya, ASEAN 2030, **Op. Cit**, pp.11-12.

[2]- **Ibid**, p.13.

ناشئة وكذا فرض نفسها في المنطقة. عليها العمل أكثر لكن هذا لا يعني عدم نجاحها فلِحَد اليوم ومنذ تأسيسها عام 1967 لم تعرف المنطقة حروبا كالحروب التي كانت قبل تأسيسها.

خلاصة الفصل الثالث:

كثيرا ما يقال أنّ رابطة أمم جنوب شرق آسيا هي أنجح منظمة إقليمية من حيث تعزيز السلام والاستقرار الإقليميين. من الناحية السياسية، طورت آسيان مجموعة من المعايير والقيم التي تشكل سلوك أعضائها تجاه تحقيق أهداف الجمعية وأهدافها. لا أحد يعتقد أن الحرب ستندلع بين الدول الأعضاء في الآسيان. احتمال نشوب حرب عرضية أو غير مقصودة بين الخصوم المفترضين منخفض للغاية.

ومع ذلك، فإنّ هذا لا يوضح الجانب الكامل لأمن جنوب شرق آسيا. لا تزال هناك خلافات جيوسياسية في جميع أنحاء المنطقة. على وجه الخصوص، العديد من الحدود البحرية في المنطقة غير محددة بشكل جيد، وقد أدى ذلك إلى نزاعات على الأراضي والموارد البحرية. مع تزايد اعتماد الدول على الطرق البحرية والموارد الطبيعية من أجل بقائها الاقتصادي، أصبحت الأراضي والحدود قضايا حساسة في المنطقة. أصبحت الحاجة إلى حماية الموارد الطبيعية مهمة، وأصبحت القضايا الإقليمية جدول أعمال مهمًا للأمن القومي، في منطقة معرضة للتدخل الخارجي. وبالتالي، في البيئة الدولية الجديدة، هناك عنصران مهمان للأمن الإقليمي: أهمية الطبيعة الطبيعية الموارد للتجارة الدولية والمنافسة على هذه الموارد. وتجدر الإشارة إلى أن الحساسية الداخلية للنزاعات الإقليمية كانت عالية للغاية في السنوات القليلة الماضية.

خاتمة

خاتمة

حتى أواخر التسعينيات، كانت رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN) توصف بأنها واحدة من أنجح المنظمات الإقليمية في العالم. تأسست في عام 1967 في منطقة كانت ذات يوم توصف بأنها مليئة بالصراعات وقد جعلت جهود آسيان في الحفاظ على العلاقات السلمية بين أعضائها ومع دول خارج جنوب شرق آسيا من آسيان فاعلًا مهمًا في المجتمع الدولي الأكبر. زيادة على ذلك، حتى الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997 على الأقل، كانت آسيان أيضًا واحدة من أسرع المناطق الاقتصادية نموًا في العالم. وقد جعل هذا من رابطة أمم جنوب شرق آسيا جهة فاعلة محورية في المبادرات المتعددة الأطراف الأكبر التي ظهرت والتي كانت موجهة نحو تعاون سياسي وأمني أوثق، فضلاً عن تعاون اقتصادي أعمق. وتشمل هذه المبادرات المتعددة الأطراف التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC، في عام 1989)، المنتدى الإقليمي لآسيان (1994)، اجتماع آسيا-أوروبا (ASEM، 1995) و(ASEAN+ 3 في 1997).

تم دفع صياغة السياسة الأمنية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وإضفاء الطابع المؤسسي عليها بشكل ملحوظ بعد 11 سبتمبر 2001 عندما شرعت الحرب العالمية على الإرهاب في أجندة الأمن الدولي. على وجه الخصوص اخترقت تفجيرات الجماعة الإسلامية (JI) في بالي بإندونيسيا في أكتوبر 2002 حوارات إقليمية متعددة الأطراف مثل إطار السياسة الجديد للمنتدى الإقليمي لآسيان في عام 2003 و "الجماعة السياسية الأمنية لآسيان" في نفس العام. حيث كان على الآسيان أن توسع الحوار مع دول إقليمية أخرى مثل أستراليا وسنغافورة والصين وكوريا الجنوبية لاتخاذ مبادرات سياسية لتعزيز خدمات الاستخبارات وصياغة مجموعة من الإجراءات الجماعية للجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب ومختلف التهديدات التماثلية واللاتماثلية التي يعرفها العالم أجمع وخاصة المنطقة.

كان النجاح الأكبر الذي حققته الآسيان كهيئة إقليمية وهو الأساس المركزي لمزاعمها بأنها "جماعة أمنية ناشئة" هو قدرتها على تخفيف وإدارة النزاعات الداخلية حتى وإن لم يكن حلها بالكامل. وكان هذا النجاح واضحًا منذ ولادة آسيان، التي استكملت التسوية السياسية في العديد من النزاعات الحدودية التي عرفتها المنطقة. واجهت رابطة أمم جنوب شرق آسيا في سنواتها الأولى تحديًا شديدًا بسبب النزاع بين الفلبين وماليزيا حول صباح، ولكن الصراع أدى بشكل متناقض إلى قيام الأعضاء المؤسسين لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بإدراك أهمية التعاون الإقليمي والتسوية السلمية للنزاعات.

نجاح آخر كان دور آسيان في الصراع الكمبودي. على الرغم من أنه لم يكن نزاعًا داخل رابطة أمم جنوب شرق آسيا (لم تكن فيتنام ولا كمبوديا عضوًا في آسيان آنذاك)، فقد استغرق الصراع قدرًا كبيرًا من الوقت والجهد من قبل آسيان حيث سعت إلى تسوية تفاوضية مع تنظيم الدعم الدولي ضد الاحتلال الفيتنامي لكمبوديا. كان هذا الدور أكثر أهمية خلال المراحل الأولى من الصراع، عندما غابت أية محاولة تسوية غربية (أستراليا وفرنسا)، على الرغم من أنّ هذا لم يمنعهم من المطالبة بأقصى قدر من الفضل للتسوية النهائية للصراع من خلال "اتفاقية باريس للسلام". وقد تم وضع الأساس الحقيقي للتسوية في بوجور وجاكرتا (فيتنام وكمبوديا) وليس في كانبيرا وباريس (أستراليا وفرنسا).

تجلت الآثار الأولى للجماعة الأمنية الإقليمية في جنوب شرق آسيا في خضم بيئة الحرب الباردة رغم كونه ضعيفا. في نفس الوقت ظهرت ديناميكية متماسكة شبه إقليمية على الرغم من أنّ المنطقة احتوت على مجموعة من الصراعات والتنافسات بين الدول إلاّ أنّها لم تهيمن على عملها ولا على تشكيلها. وقد كان التقدم نحو التعاون بين الدول خلال السنوات التكوينية لرابطة آسيان ثابتًا ولكنه متزايدًا. ومن أجل ضمان بقاء آسيان على قيد الحياة، وجد أعضاؤها أنفسهم منشغلين بالحاجة إلى تعزيز الرابطة من جديد والتغلب على "الشكوك والعداوات المتبادلة التي أدت إلى إفساد العلاقات بين أعضائها" وهو ما تحقق في أرض الواقع مما أدى بشكل فعّال إلى تشكيل نظام أمني شبه إقليمي ضعيف وافق أعضاؤه على عدم متابعة خلافاتهم بالقوة. وقد أصبحت الطبيعة المتشابكة للبيئة الأمنية الإقليمية حقيقة متزايدة واضطرت الدول الأعضاء إلى الاعتراف بأنّ هذه الترابطات لا يمكن إدارتها في غياب العمل المنسق. على الرغم من الأنماط التاريخية للصراع والتنافس، وجدت دول آسيان أنّها كمجموعة يمكن أن توفر "شرعيتها ومعرفتها وخبراتها المحلية وبعض الموارد" للسعي لتحقيق الاستقرار والأمن داخل المنطقة، علاوة على ذلك، يمكنها القيام بذلك دون النفوذ المتسلط للقوى خارج الإقليم.

ما نلاحظه اليوم هو أنّه ورغم العراقيل التي سبق وذكرناها إلاّ أنّ دول جنوب شرق آسيا تمكنت من بناء وتطوير نهج خاص بها في إدارة أمنها الإقليمي ذلك بشكل عزز أكثر الثقة فيما بين أعضائها.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية:

أ. **الكتب:**

1- المخادمي عبد القادر رزيق، "التكامل الاقتصادي الغربي في مواجهة الإنتاج والتبادل"، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، (2009).

2- حمود إبراهيم، الشافعي محمود، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأثرها على النظام التجاري العالمي (القاهرة: دار النهضة العربية،2005).

3- حامد ربيع، نظرية الأمن القومي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط (القاهرة: دار الموقف العربي، 1984).

4- سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية "قضايا معاصرة في التجارة الخارجية (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2005).

5- عطوان خضر، "القوى العالمية والتوازنات الإقليمية"، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، (2010).

6- مصباح عامر، المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، دراسة غير منشورة،2012).

7- مدحت أيوب، الأمن القومي العربي (القاهرة: مركز البحوث العربية، 2003).

8- سالم محمد صالح، العراق ماذا جرى؟ واحتمالات المستقبل؟ (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2003).

ب. **المجلات والمقالات:**

1- رميدي عبد الوهاب، خالفي علي، "رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) ASEAN نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع.06.

2- سخري محمد، "الدراسات الإقليمية المعاصرة: نحو طرح جديد لمفهوم الإقليمية"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، (2019/06/24).

3- علي دياب محمد، "مفهوما الإقليم وعلم الأقاليم من منظور جغرافي بشري"، جامعة دمشق، مجلد.28، ع. 02، (2012).

4- عرفة محمد خديجة، "التهديدات غير التقليدية للأمن في جنوب شرق آسيا"، مجلة السياسة الدولية، ع.177، (جويلية 2009).

5- علوي مصطفى، "الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع.04، (أفريل 2005).

6- علي عبد الله الحربي سليمان، "مفهوم الأمن: مستوياته، صيغه وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، لبنان: المجلة العربية للعلوم السياسية، الجهة العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، ع.19، (صيف 2008).

7- غريفيش مارتن، أوكلاهان تيرى، "المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية"، أبو ظبي: مركز الخليج للأبحاث، (2008).

8- قشي عشور، "الأمن الإقليمي: إطار نظري"، (دراسة غير منشورة، 2021).

9- قشي عشور، "آسيان بوصفها جماعة أمنية: بين الافتراض والواقع"، مجلة سياسيات عربية، ع.29، (نوفمبر2017).

10-كامل محمد مصطفى، "الأمن الإقليمي واستقرار الشرق الأوسط: المخاطر والفرص"، مجلة السياسة الدولية، ع.126، (أكتوبر 1996).

11-كيطان أحمد يوسف، "الإقليمية والأمن الوطني والدولي: علاقة التأثير المتبادل"، قسم الدراسات الاقتصادية، 2018/05/15، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية.

12-ميعوات أمنة، كيبش عبد الكريم، "دور التنمية في تحقيق الأمن، دراسة حالة دول جنوب شرق آسيا"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، م.10، ع.01، (جانفي 2021).

13-موالدي سليم، "اتفاقيات التكامل الاقليمي وتحديات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر: حالة رابطة أمم جنوب شرق آسيا آسيان"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، ع.03، (2012).

14-هلال علي الدين، مطر جميل، "النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (2014).

15-يتوجي سامية، "تطور مفهوم نظام الأمن الجماعي في إطار السعي إلى تنظيمه ومأسسته إقليميا"، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المركز الديمقراطي العربي، م.01، ع.03، (مارس 2019).

ج. الرسائل والمذكرات:

1- الغنامي عبد السلام، المتغيرات الدولية الجديدة وأثرها على النظام العربي في ضوء حرب الخليج الثانية (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1999).

2- بالة عمار، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2011/2012).

3- بوشوشة سارة، انعكاسات الحراك السياسي على الأمن الإقليمي في الوطن العربي دراسة حالة ليبيا (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر جامعة تبسة كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015).

4- بوميلك نوال، نظرية الأمن الإقليمي في العلاقات الدولية"، مداخلة قدمت ضمن الملتقى الدولي حول "دور الجزائر الإقليمي (جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014).

5- ثيمنة جواد، جهيدة حميد، الاستراتيجية الأمريكية إزاء المتوسط بين الهيمنة والأمننة لفترة ما بعد الحرب الباردة (مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص: دراسات متوسطية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2015-2016).

6- جصاص لبنى، أبعاد التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا (أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر-بسكرة، 2016-2017).

7- جصاص لبنى، دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي، دراسة حالة: رابطة دول جنوب شرق آسيا (مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: سياسة مقارنة، الجزائر جامعة محمد خيضر-بسكرة-، 2009-2010).

8- حملاوي سكينة، انعكاسات الأزمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية والإقليمية (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017).

9- رميدي عبد الوهاب، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006).

10- سلاماني محمد أمزيان، تأثير التجربة التكاملية للاتحاد الأوروبي على الحركة القومية الكتالونية ما بعد نهاية الحرب الباردة (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص الدراسات المتوسطية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2015-2016).

11- عياد محمد سمير، مستقبل الأمن الإقليمي العربي بعد احتلال العراق (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004).

12- فتني إسمهان، دور المتغير الدولاتي في حفظ الأمن الإقليمي المغاربي دراسة حالة الجزائر (مذكرة ماستر في العلوم السياسية جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015).

13- قرامدي سعدية، التكتلات الإقليمية كآلية لتحقيق الأمن الإقليمي: دراسة حالة الاتحاد الأوروبي (مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: دراسات إقليمية، جامعة مولود معمري-تيزي وزو-، 1018-2019).

14- لحمر حميدة، التعاون الأمني في جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة: المحددات والآليات (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: التعاون الدولي، جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل-2015-2016).

15- مقروس كمال، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الدولي، جامعة فرحات عباس، 2013-2014).

د. المواقع الإلكترونية:

1- " 7كانون الثاني/يناير 1979: إزاحة بول بوت ونظام الخمير الحمر الدموي في كمبوديا"، (مونت كارلو الدولية، 2019/01/07، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/y7E0t، (تم الاطلاع بتاريخ: 2021/08/21.)

2- بن دبكة رمزي: "الإقليمية الجديدة"، الموسوعة السياسية، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/R4kGG، تم الاطلاع بتاريخ: 23جوان2021).

3- بالة صباح: "مركب الأمن الإقليمي"، الموسوعة السياسية، متاح على الرابط: https://2u.pw/tGScb، (تم الاطلاع بتاريخ: 22جوان2021).

9- بيركشاير ميلر جوناثان، بحر الصين الجنوبي: بؤرة الصراع القادم (تر: كريم الماجري، مركز الجزيرة للدراسات، 06 جوان 2016).

10-بوستي توفيق، "مدرسة كوبنهاغن . نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن"، المعهد المصري للدراسات، دراسات استراتيجية، (22 مارس2019).

4- ثيتينان بونغسوديراك: "انقلاب ميانمار وأصداؤه العالمية"، (تر: مايسة كامل، تاريخ النشر: 2021/04/2، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/nnep ، تم الاطلاع بتاريخ: 2021/07/23).

5- "خلفية التسلسل الزمني لقمم "آسيان"، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/5fbfi ، (تم الاطلاع بتاريخ: 2021/07/08).

6- شاهر جوهر، "رابطة أمم جنوب شرق آسيا "آسيان"، تاريخ النشر: 16 جانفي 2011). متاح على الرابط: https://histgeo.yoo7.com/t514-topic

7- شيبي لخميسي، "قراءة في مفهوم ونظريات الأمن الدولي"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/kBFlz، (تم الاطلاع بتاريخ: 03 جويلية 2021).

8- عودة جهاد، "مجمع الأمن الإقليمي"، متاح على الرابط التالي: https://www.elbalad.news/4103544، (تم الاطلاع بتاريخ: 30/04/2021).

9- مخلوف مريم، "النظام الإقليمي في العلاقات الدولية"، الموسوعة السياسية، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/A7MJI، (تم الاطلاع بتاريخ: 05 جويلية2021).

ثانيا: باللغة الإنجليزية:

1/ Books:

1- Acharya Amitav, Constructing a security community in Southeast Asia (London: Routledge, 2001.

2- Anthony Mely Caballero, Regional security in Southeast Asia: beyond the ASEAN way (Singapore: ISEAS Publications, 2005).

3- Buzan Barry, people, states and fear :the national security problem in international relations (bright on: Harvester wheat sheaf ،1990).

4- Buzan Barry & Ole Waever, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).

5- Buzan Barry, Ole Wæver, Jaap de Wilde, Secirity: A New Framework for Regional Security Analysis (London: Lynne Rienner Publishers, 1998).

6- Buzan Barry, People, States and Fear: The National Security Problem in International Relations (London: Wheatsheaf Books, 1983).

7- Carla Portela, ASEAN: Integration, Internal Dynamics and External Relations (Singapore: Singapore Management University, Research Collection School of Social Sciences, 2013).

8- Donald E. Weatherbee, international relations in Southeast Asia: the struggle for autonomy (London: Rowman& Littlefield Publishers, Inc, 2009).

9- Dwayne Mamo, Association of Southeast Asian Nations (ASEAN) (International Processes and Initiatives, April 2021).

10- Frederik Soderbaum, "Expolring the Links between Micro-Regionalism and Macro-Regionalism", in: Marry Farrell, Bjorn Hettne, Luk Van Langenhove (eds.), Global Politics of Regionalism: Theory and Practice (London; Pluto Press, 2005).

11- Luis.J Cantori, and Spiegel, S.L, The International Politics of Regions: A Comparative Approach (Prentice Hall: Englewood Cliffs, N.J, 1970).

12- Luk Van Langenhove, Building Regions the Regionalization of the World Order (England: Ashgate Publishing limited 2011)

13- Osvaldo Rosales, Regional integration: towards an inclusive value chain strategy (Santiago, Chile: United Nations, May 2014).

14- Rodolfo C Severino, ASEAN (Southeast Asia Background Series) (Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 2008).

2/ articles:

1- Acharya Amitav, "The emerging regional architecture of world politics", The Johns Hopkins University Press, vol.59, N°.4, (July 2007).

2- Alessio Fratticcioli, "ASEAN and the South China Sea Disputes: the Search for Peace and Stability Through Security Cooperation", ASIAN Review (26, 2013).

3- Ajat Sudrajat, Danar Widiyanta, H.Y. Agus Murdiyastomo, Dyah Ayu Anggraheni Ikaningtiyas, Miftachul Huda, Jimaain Safar, "the Role of Indonesia in creating peace in Cambodia: 1979-1992", Journal of critical reviews, Vol.7, Issue.2, (2020).

4- Saweeda Rahman, "The Emergence, Development and Role of Asean: An Analysis", (FWU Journal of social sciences, Summer 2018, part 11, Vol.12, N°1)

5- Narine Shaun, "ASEAN into the twenty-first century: Problems and prospects", (The Pacific Review, Routledge: University of New Brunswick, Vol.12, No.3, 1999 (published online: 03 Apr 2007),

6- Sue Thompson, "The Evolution of Southeast Asian Regionalism: Security, Economic, Development and Foreign Power Support for Regional Initiatives, 1947-1977", Journal of Asian Studies, Vol.5, N°.1, (2017).

7- Victor Sumsky, "Asean 2017, Record and Challenges of Regionalism in Southeast Asia", International Trends. Vol.15. N°.03(50), (2017).

3/Thesis:

1- Ryan Grimstad Driver, Understanding Asean- An Alternative Approach to International Relation Theory in Asia (A Thesis Submitted in paratial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Science in Political Science, 2018)

4/Web Sites:

1- Acharya Amitav, "ASEAN in 2030", The Jakarta Post, published in: (15 February 2011), consultation date: 07/06/2021, available in: **https://2u.pw/noUEX**.

2- Amitav Acharya, "ASEAN 2030: Challenges of Building a Mature Political and Security Community", ADBI Working paper, N.441, (October 2013).

3- "Association of Southeast Asian Nations (ASEAN)", NTI, published in: (March 26, 2019), consultation date: 08/06/2021, available in: **https://2u.pw/rVlvU**.

4- "ASEAN VISION 2020: TIMES UP, WHY DON'T WE SEE CHANGE?", (published in: Asia Media International: Cambodia Daily, (June 23, 2020), consultation date: 07/09/2021, available in: **https://2u.pw/dZMiA**

5- "ASEAN Vision 2020", Kuala Lumpur, (15 December 1997), available in: **https://2u.pw/xDclQ**.

6- Frederik Soderbaum, "Theories of New Regionalism", available in: **https://2u.pw/b59qj**

7- Frank Frost, "ASEAN's regional cooperation and multilateral relations: recent developments and Australia's interests", published in: (9 October 2008), consultation date: 08/06/2021, available in: **https://2u.pw/ELlO9**

8- Frank Frost, "ASEAN at 30: Enlargement, Consolidation and the problems of Cambodia", (published in: 25 August 1997, consultation date: 06/06/2021, available in: **https://0i.is/xUYf**

9- Frank Frost, "ASEAN at 30: Enlargement, Consolidation and the Problems of Cambodia", (published in: 25 August 1997, consultation date: 06/06/2021, available in: **https://2u.pw/NtSbT**.

10- Ikaningtyas And Patricia Audrey Ruslijan, "The ASEAN Way Towards Piracy Challenge" , published in: Jurnal Hokum Internasional, vol 09, N° 03, 2012, consultation date: 06/06/2021, available in: **https://2u.pw/sPsBp**

11- Lindsay Maizland and Eleanor Albert, "What is ASEAN?", published in: November 24, 2020, consultation date: 10/06/2021, available in: **https://www.cfr.org/backgrounder/what-asean**

12- Menik Wakkumbura, "ASEAN's Security Cooperation and non-traditional Security (NTS) Challenges", published in: Academia Letters, May 2021, Consultation date: 22/07/2021, Available in: **https://2u.pw/6sptu**

13- Michael Ray, "Southeast Asia Treaty Organization", published in: The editors of Encyclopedia Britannica, consultation date: 08/06/2021, available in: **https://2u.pw/zPfUU**

14- Narine Shaun, "ASEAN into the twenty-first century: Problems and prospects", The Pacific Review, Routledge: University of New Brunswick, 1999, published online: 03 Apr 2007, available in: **https://2u.pw/9OAN9**

15- Nayan Chanda, "Southeast Asia After September 11", in Robert Hathaway and Wilson Lee, eds, George W. Bush and Asia: A Midterm Assessment, Washington, DC: Woodrow Wilson Center for Scholars, 2003.

16- Pek Koon Heng, "The "ASEAN Way" and Regional Security Cooperation in the South China Sea", European University Institute, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, (December 2014), available in: **https://2u.pw/4IZ4E**

17- Ralf Emmers, "ASEAN Regional Forum: time to move towards Preventative Diplomacy", published in: RSIS Commentaries, Singapore, 25 October 2007, consultation date: 06/06/2021, available in: **https://2u.pw/yiqEl**.

18- "STRATEGIC AND SECURITY MATTERS", available in: **https://2u.pw/wz3RM**

19- Tai Wei Lim, "Fighting Piracy On ASEAN Seas", published in: March 15, 2018, Asia Global Institute, The University of Hong Kong 2021, consultation date: 06/06/2021, available in: **https://0i.is/5Z3o**

20- Victor Sumsky, "Asean 2017, Record and Challenges of Regionalism in Southeast Asia", International Trends. Vol.15. N°.03(50), (July-September 2017), available in: **https://www.elibrary.az/docs/jurnal/jrn2017_1063.pdf**

الفهرس

فهرس المحتويات

شكر وعرفان.....

الإهداء.....

المختصرات.....

خطة الدراسة.....

مقدمة.....10-01.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإقليمية والأمن الإقليمي.....53-12.

المبحث الأول: الإقليمية والتكامل الإقليمي.....26-13.

المطلب الأول: مفهوم الإقليم.....14-13.

المطلب الثاني: مفهوم الإقليمية والتكامل الإقليمي وتطورها.....23-14.

أولا: تعريف الإقليمية والتكامل الإقليمي.....20-14.

ثانيا: تطور النزعة الإقليمية.....23-20.

المطلب الثالث: مفهوم النظام الإقليمي ووظائفه.....26-23.

أولا: مفهوم النظام الإقليمي.....25-23.

ثانيا: وظائف النظام الإقليمي.....26-25.

المبحث الثاني: الأمن الإقليمي: المفهوم والنظرية.....51-27.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الإقليمي.....38-27.

أولا: تعريف الأمن الإقليمي.....30-27.

ثانيا: ظهور وتطور مفهوم الأمن الإقليمي.....31-30.

ثالثا: أشكال الأمن الإقليمي.....32-31.

رابعا: أهداف وخصائص الأمن الإقليمي.....33-32.

خامسا: آليات تحقيق الأمن الإقليمي.....38-33.

المطلب الثاني: المقاربات النظرية لدراسة الأمن الإقليمي.....38-51.

أولا: نظرية مركب الأمن الإقليمي.....38-45.

ثانيا: مقاربة الجماعة الأمنية.....46-49.

المطلب الثالث: تحديد العلاقة بين الإقليمية (التكتلات الإقليمية) والأمن الإقليمي.....49-51.

خلاصة الفصل.....53.

الفصل الثاني: الإقليمية في جنوب شرق آسيا: رابطة أمم جنوب شرق آسيا.....55-94.

المبحث الأول: المكانة الجيوسياسية والأمنية لإقليم جنوب شرق آسيا.....56-69.

المطلب الأول: جنوب شرق آسيا: مقاربة جيو-سياسية.....56-58.

المطلب الثاني: جنوب شرق آسيا: مقاربة جيو-أمنية.....59-69.

المبحث الثاني: رابطة أمم جنوب شرق آسيا: النشأة والتطور.....69-82.

المطلب الأول: الإقليمية في جنوب شرق آسيا قبيل إنشاء آسيان.....69-73.

المطلب الثاني: نشأة رابطة أمم جنوب شرق آسيا.....73-82.

أولا: النشأة، الأهداف والهيكلة.....73-79.

ثانيا: تطور الرابطة.....80-82.

المبحث الثالث: التفاعلات الداخلية والخارجية لمنظومة آسيان.....83-92.

المطلب الأول: التفاعلات الداخلية.....83-85.

المطلب الثاني: التفاعلات الخارجية.....85-92.

خلاصة الفصل.....93-94.

الفصل الثالث: آليات رابطة أمم جنوب شرق آسيا في تحقيق الأمن الإقليمي.....96-144.

فهرس المحتويات

المبحث الأول: آليات آسيان الإقليمية وعبر الإقليمية للتعاون الأمني في إقليم جنوب شرق آسيا.....97-115.

المطلب الأول: الآليات الإقليمية للتعاون الإقليمي في جنوب شرق آسيا.....97-107.

المطلب الثاني: الآليات عبر الإقليمية للتعاون في المنطقة.....107-115.

المبحث الثاني: التفاعل بين آسيان والأمن الإقليمي.....115-134.

المطلب الأول: انعكاسات التكامل بين دول آسيان على الأمن الإقليمي .....115-121.

المطلب الثاني: تقييم دور آسيان في بناء الأمن الإقليمي.....121-122.

نموذج النزاع في كمبوديا.....122-134.

المبحث الثالث: مستقبل التعاون الأمني في إقليم جنوب شرق آسيا.....134-137.

المطلب الأول: السيناريو التفاؤلي: التقدم نحو جماعة أمنية ناضجة.....137-138.

المطلب الثاني: السيناريو التشاؤمي: انتكاسة التعاون الأمني الإقليمي في جنوب شرق آسيا.....138-143.

خلاصة الفصل.....144.

خاتمة.....146-147.

قائمة المراجع.....148-158.

الخرائط والأشكال.....159.

ملخص الدراسة.....160.

الخرائط والأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	تطور واردات وصادرات السلع لدول الآسيان (مليون دولار أمريكي)	75
02	شكل توضيحي لهيكل رابطة أمم جنوب شرق آسيا.	79
رقم الخريطة	عنوان الخريطة	رقم الصفحة
01	خريطة الجماعات الأمنية في العالم حسب باري بوزان وأوول ويفر	49
02	خريطة دول جنوب شرق آسيا	57
03	موقع مضيق مالقا في جنوب شرق آسيا.	57

ملخص:

يعالج هذا البحث دور الإقليمية، المتمثلة في المنظمات والمؤسسات الإقليمية، في بناء الأمن الإقليمي من خلال دراسة حالة رابطة أمم جنوب شرق آسيا ودورها في تحقيق الأمن في إقليم جنوب شرق آسيا. الملاحظة الأساسية التي انطلق منها البحث هي أن إقليم جنوب شرق آسيا قبل إنشاء رابطة آسيان غير إقليم جنوب شرق آسيا بعد إنشائها فيما يتعلق بالدينامية الأمنية السائدة ضمن حدود الإقليم. فالثابت أن الأخير كان قد شهد طيفا من الحروب والمواجهات المباشرة بين أغلب أعضائه خلال الفترة اللاحقة لعلميات تصفية الاستعمار، حتى وُصف الإقليم ببلقان الشرق. لكنه ما لبث أن تحول جذريا من ناحية الدينامية الأمنية الإقليمية منذ تأسيس منظومة آسيان عام 1967 إلى اليوم، وانتقل من حالة الحرب والصراع إلى وضع الجماعة الأمنية بعد أن نبذت الدول الأعضاء استخدام القوة في حل خلافاتها البينية منذ تأسيس آسيان، لتحل محلها الأدوات السياسية والدبلوماسية وما استحدثته الرابطة من آليات حقق لها نجاحا قل نظيره في أقاليم أخرى من العالم. لذلك، حاول البحث تقصي مختلف الأدوات والآليات السياسية والاقتصادية والأمنية التي استحدثتها رابطة آسيان لتنقل الإقليم نقلة نوعية من الصراع إلى الجماعة، واستخلاص الدروس من تنظيم إقليمي ناجح أمنيا.

الكلمات المفتاحية: الإقليمية، الأمن الإقليمي، آسيان، جنوب شرق آسيا، الجماعة الأمنية.

Summary:

This research deals with the role of regionalism, represented by regional organizations and institutions, in building regional security through a case study of the ASEAN and its role in achieving security in the Southeast Asian region. The main observation that the research started from is that the Southeast Asian region before the establishment of ASEAN is not the region of Southeast Asia after its establishment with regard to the prevailing security dynamics within the borders of the region. It is proven that the latter had witnessed a range of wars and direct confrontations between most of its members during the period following the decolonization processes, until he described the region as the Balkans of the East. However, it soon transformed radically in terms of the regional security dynamics since the establishment of the ASEAN system in 1967 until today, and moved from a state of war and conflict to the status of a security community after member states renounced the use of force in resolving their inter-related differences since the establishment of ASEAN, to be replaced by political and diplomatic tools and the like. It was developed by the Association from mechanisms that have achieved less success than in other regions of the world. Therefore, the research attempted to investigate the various political, economic and security tools and mechanisms developed by ASEAN to move the region from conflict to the group, and to draw lessons from a successful regional security organization.

Keywords: Regional, Regional Security, ASEAN, Southeast Asia, Security Group.

ملخص:

يعالج هذا البحث دور الإقليمية، المتمثلة في المنظمات والمؤسسات الإقليمية، في بناء الأمن الإقليمي من خلال دراسة حالة رابطة أمم جنوب شرق آسيا ودورها في تحقيق الأمن في إقليم جنوب شرق آسيا. الملاحظة الأساسية التي انطلق منها البحث هي أن إقليم جنوب شرق آسيا قبل إنشاء رابطة آسيان غير إقليم جنوب شرق آسيا بعد إنشائها فيما يتعلق بالدينامية الأمنية السائدة ضمن حدود الإقليم. فالثابت أن الأخير كان قد شهد طيفا من الحروب والمواجهات المباشرة بين أغلب أعضائه خلال الفترة اللاحقة لعلميات تصفية الاستعمار، حتى وُصف الإقليم ببلقان الشرق. لكنه ما لبث أن تحول جذريا من ناحية الدينامية الأمنية الإقليمية منذ تأسيس منظومة آسيان عام 1967 إلى اليوم، وانتقل من حالة الحرب والصراع إلى وضع الجماعة الأمنية بعد أن نبذت الدول الأعضاء استخدام القوة في حل خلافاتها البينية منذ تأسيس آسيان، لتحل محلها الأدوات السياسية والدبلوماسية وما استحدثته الرابطة من آليات حقق لها نجاحا قل نظيره في أقاليم أخرى من العالم. لذلك، حاول البحث تقصي مختلف الأدوات والآليات السياسية والاقتصادية والأمنية التي استحدثتها رابطة آسيان لتنقل الإقليم نقلة نوعية من الصراع إلى الجماعة، واستخلاص الدروس من تنظيم إقليمي ناجح أمنيا.

<u>الكلمات المفتاحية</u>: الإقليمية، الأمن الإقليمي، آسيان، جنوب شرق آسيا، الجماعة الأمنية.

Summary:

This research deals with the role of regionalism, represented by regional organizations and institutions, in building regional security through a case study of the ASEAN and its role in achieving security in the Southeast Asian region. The main observation that the research started from is that the Southeast Asian region before the establishment of ASEAN is not the region of Southeast Asia after its establishment with regard to the prevailing security dynamics within the borders of the region. It is proven that the latter had witnessed a range of wars and direct confrontations between most of its members during the period following the decolonization processes, until he described the region as the Balkans of the East. However, it soon transformed radically in terms of the regional security dynamics since the establishment of the ASEAN system in 1967 until today, and moved from a state of war and conflict to the status of a security community after member states renounced the use of force in resolving their inter-related differences since the establishment of ASEAN, to be replaced by political and diplomatic tools and the like. It was developed by the Association from mechanisms that have achieved less success than in other regions of the world. Therefore, the research attempted to investigate the various political, economic and security tools and mechanisms developed by ASEAN to move the region from conflict to the group, and to draw lessons from a successful regional security organization.

<u>Keywords</u>: Regional, Regional Security, ASEAN, Southeast Asia, Security Group.